مفكرة المفكرة القانونية

#62 كانون الثاني 2020

مرج بسري في قلب الإنتفاضة

ص 3

لماذا هذا العدد؟

لماذا عدد خاصّ للدفاع عن مرج بسري؟ بالطبع، الجواب الأوّل لأنّ المرج يشكّل بذاته قيمة بيئية وثقافية وإنسانية هامة، وهو أحد المنتزهات الطبيعية الستّة المتبقية في لبنان الذي يجدر المحافظة عليه وفق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي. وحددت الخطة نفسها مرج بسري من المناظر الطبيعية الكبرى في لبنان.

ص 18

ملخَص دراسة دكتور نمر حول مشروع سد بسري

إن البحيرة المزمع تجميعها خلف سد بسري سوف تغطي فالق بسري، مع وجود إمكانية هائلة لحركة الفالق تحت محور السد، وتمييع الأرض حول أسسه، وحدوث انزلاقات وانخسافات بالقرب من موقعه، وحدوث الزلازل الناجمة عن الخزان بسبب تغيرات الضغوطات في جوف الأرض.

ص 26

مياه شفة أم مسرطنة لبيروت الكبرى؟

ينوي مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي تنفيذ مشروع جر مياه الأوّلي وسد بسري إلى بيروت الكبرى من أربعة مصادر هي: مياه بسري الأوّلي، القرعون، عين الزرقا وينابيع جزين. والمفارقة أنّ جميع هذه المصادر لها أسباب تلوّثها، لعلّ أكثرها خطورة هي المياه الآتية من القرعون.

فهرس

#62

كانون الثاني 2020

مقدمة

مرج بسري في قلب الإنتفاضة ص 3
نزار صاغية وسعدى علوه

مجلس الإنماء والإعمار يرد على مخاطر سد بسري ص 4

«المفكرة» تزور القرى المجاورة لمرج بسري ص 5
سعدى علوه

القرى وإنتاجها

10 أطنان من الرطوبة ستنتشر في حوض مغلق ص 6

«المفكرة» ترافق رعاة حوض بسري إلى مراعيهم ص 8

عن مأمون إبن عماطور الفلّاح المكفي الملك المخفي ص 9

قرى المرج وحوله ص 10

نورما فغالي رئيسة البلدية التي قالت لا للسد ص 15
سعدى علوه

«سد بسري» يستكمل مشاريع الضم والفرز ص 16
ماهر الخشن

الزلزال والانزلاق

ملخّص دراسة الدكتور طوني نمر حول مشروع سد بسري ص 18
طوني نمر

زلزال 1956: كارثة طبيعية تفضح هشاشة الدولة ص 20
رازي أيوب

ناجون من زلزال 1956 يعارضون السدّ ص 22

مقابلة مع الخبير في علوم المياه الجوفية سمير زعاطيطي ص 23
سعدى علوه

الماء والسدود

قراءة في الجدوى الاقتصادية لسد بسري ص 24
مارك غزالة

بدائل نظيفة لتأمين المياه لبيروت لا تتعدى ربع كلفة السد ص 27
رولان نصور

مياه شفة أم مسرطنة لبيروت الكبرى؟ ص 26

حسابات رياضية لتعهّدات سد بسري المائية ص 28

فصل من سجل فشل السدود ص 29
سعدى علوه

الآثار

السد يقتلع كنيسة وديراً ويُغرق معبداً أثرياً وطرقات تاريخية ص 30

معبد أشمون في صيدا توأم معبد بسري؟ ص 32
سعدى علوه

حبس مياه الأوّلي يقضي على قناة الخاسكية الصامدة منذ 2500 سنة ص 33
لين جبري

الحراكات

حراك يبرز المخاطر الزلزالية والإقتصادية وهدر المال العام ص 34
لور أيوب

مخالفات قانونية

مجلس شورى الدولة أمام استحقاق «الميزان» ص 36

دراسة أثر بيئي منقوصة ومنتهية الصلاحية ص 38
لارا مداح

مرج بسري نموذج جديد عن الباطنية في القضايا البيئية ص 39

مطالعة عماطور

قراءة تحليلية موجزة لمشروع سد بسري ص 40
مبادرة عماطور

شهادة

قضية بسري ما بين سلطة السحر وصرخة الصواب ص 44
أماني بعيني

نزار صاغية: محام، المدير التنفيذي للمفكرة القانونية

سعدى علوه: رئيسة قسم الصحافة في المفكرة القانونية

لور أيوب: صحافية، من فريق المفكرة القانونية

ماهر الخشن: صحافي، من فريق المفكرة القانونية

رازي أيوب: باحث مساعد، من فريق المفكرة القانونية

لارا مدّاح: باحثة في القانون، من فريق المفكرة القانونية

مارك غزالة: باحث في العلوم الإجتماعية، من فريق المفكرة القانونية

طوني نمر: دكتور اختصاصي في الزلازل في الجامعة الأميركية في بيروت

رولان نصّور: مهندس، منسّق الحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري

لين جبري: مهندسة ومخططة مدينية، من مبادرة «للمدينة»

أماني بعيني: حقوقية وناشطة بيئية

مبادرة عماطور: مبادرة شبابية تطوعية لشباب وشابات عماطور

صاحب المطبوعة: جمعية المفكرة القانونية • **المدير المسؤول:** نزار صاغية • **شارك في التحرير:** نزار صاغية، سعدى علوه، لمياء الساحلي وجويل بطرس • **تصميم:** جورج حنّا وجنى أسعد • **تصميم الشعار:** بوليبود ش.م.ل • **رسم الغلاف:** رائد شرف **تصوير:** عليا حاجو

تمّ إنتاج هذه المطبوعة بدعم مالي من السفارة السويسرية في بيروت وهينرش بول - مكتب الشرق الأوسط. الآراء الواردة هنا تعبّر عن آراء المؤلفين وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسستين.

info@legal-agenda.com
www.legal-agenda.com
Facebook: Legal Agenda

Twitter: @Legal_Agenda
Instagram: @Legal.Agenda

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
بيروت
الشرق الأوسط

مقدمة

كانون الثاني 2020

مرج بسري في قلب الإنتفاضة

نزار صاغية وسعدى علوه

لماذا عدد خاصّ للدفاع عن مرج بسري؟ بالطبع، الجواب الأوّل لأنّ المرج يشكّل بذاته قيمة بيئية وثقافية وإنسانية هامة، وهي أحد المنتزهات الطبيعية الستّة المتبقية في لبنان الذي يجدر المحافظة عليه وفق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي الصادرة في المرسوم 2355 تاريخ 20/6/2009. وحددت الخطة نفسها مرج بسري من المناظر الطبيعية الكبرى في لبنان، إضافة إلى أنه من أهم الأودية المميزة في لبنان. ومن دون التقليل من أهمية هذا الاعتبار، فإن المرج ومشروع السدّ الذي يتهدده إنما يميطان اللثام عن عدد من العيوب والمنزلقات التي تنهش ما تبقّى من مصالح عامة في الدولة. فإمّا أن ننجح في حماية المرج على نحو يجعله رافعة للدفاع عن سائر المصالح العامة، وإمّا أن نتخلّى عنه على نحو يُعزّز الممارسات الآيلة إلى نهش هذه المصالح. ويتأكّد ذلك بوضوح كلّي في خطاب الإنتفاضة التي بدت واعية لخطورة هذه العيوب، وأنّ أيّ مرحلة انتقالية تتطلّب معالجة لها.

نظام الزعامات كأداة لتقويض قدرة المجتمع في الدفاع عن مصالحه

من المعلوم أنّ مرج بسري يفصل بين منطقتي الشوف وجزين، وهو تالياً يفصل وفق القاموس السياسي اللبناني المعمول به منذ زوال الوصاية السورية في ٢٠٠٥ بين زعامتين: الزعامة الدرزية على الشوف، والزعامة المارونية على جزين. وقد بدا واضحاً أنّ هذا المشروع ما كان ليجد طريقه إلى التنفيذ لولا التقاء مصالح هاتين الزعامتين على تنفيذه. وقد تجلّى ذلك في ضمان إذعان العدد الأكبر من بلديات المرج (وعددها خمسة في قضاء الشوف وأربعة في قضاء جزين، علماً أنّ هناك قرى تطلّ على المرج في جزين) للمشروع سواء صراحة أو ضمناً، علماً أنّ عدداً من بلديات الشوف تراجعت عن مواقفها الاعتراضية بعدما حسم الزعيم وليد جنبلاط موقفه في هذا الخصوص. وما يؤكد ذلك أنّ البلدية الوحيدة التي تمسّكت برفضها حتى النهاية كانت بلدية الميدان، وهو رفض تبعه إقالة مجلسها بالكامل وإن صعب حسم ارتباط الحلّ بهذا الرفض. الأهم أنّ النظام بدا وكأنه لا يعبر أيّ اهتمام لرفض هذه البلدية، بحيث لم يجد حرجاً في تشويه إرادتها في متن مرسوم الاستملاك من خلال الإيحاء بموافقتها الضمنية على المشروع، بما يعكس نيّته في ضرب أيّ حاجز قد يقلّل من سطوته على الفضاء العام.

بهذا المعنى، مكّن نظام الزعامات كل زعيم من فرض إرادته على المناطق الخاضعة له بشكل شبه مطلق، بما يعني استيعاب أية اتجاهات معارضة فيها. وقد بدا ذلك واضحاً في شهادات عدة وثّقتها «المفكرة» بينها أن يقول رئيس إحدى بلديات الشوف «لو في خطر لزلزال كان خبّرنا وليد بيك» أو أن يعزو عضو إحدى بلديات جزين معارضة السد إلى «الغيرة» من الوزير جبران باسيل. وبفعل ذلك، لم يبدُ نظام الزعامات كاسحاً للألغام التي قد تعترض المشروع فحسب بل قبل كلّ شيء مقوّضاً لمشروعية أيّ اعتراض أصلاً.

ويتعزز هذا التوجّه عادة من خلال استخدام القوّة العامة للحؤول دون توسّع نطاق الاعتراضات أو حتى لقمعها. وهذا ما حصل من خلال إغلاق منطقة المرج ومنع المواطنين من الدخول إليها، مما مكّن متعهّدي المشروع من قطع أكثر من ١٠٠ ألف شجرة معمرة ومثمرة بعيداً عن أعين الناس وكاميرات الإعلام، حيث بقي الفيلم الوحيد عن قطع الأشجار هو الفيلم المُنجز بفعل التسلّل على طريقة الكومندوس لصحافيّتين من «المفكرة». كما يندرج في هذا السياق استدعاء العديد من الناشطين على خلفية اعتراضاتهم على فيسبوك بحجة ارتكاب القدح والذم بمدير المشروع.

التوازن المختلّ بين المصالح العامة

يتّصف المشروع باختلال في التوازن بين المصالح المختلفة، حيث نجد هيمنة واضحة لمصالح معيّنة على مجمل المصالح العامة. فعدا أنّ كيفية استخدام الموارد العامّة غالباً ما يرتبط بمصالح الزعامات وفق قواعد المحاصصة، فإنّ المشاريع العامّة غالباً ما تتقرّر في إطار تغليب مصالح معيّنة، كمصالح المصارف أو مصالح المتعهدين العقاريين (وهي نشاطات مرتبطة بالاقتصاد الريعي)، في موازاة تهميش النشاطات الإنتاجية كالنشاطات الزراعية أو الصناعية أو أيضاً العديد من الخدمات العامة وفي مقدمتها النقل العام. وعليه، وفيما يتم تبرير المشروع بتوسّع العمران في بيروت الكبرى وضرورة تأمين مياه الشفة لها، فإنه يهدّد في المقابل الإنتاج الزراعي في منطقة المرج ومعه إمكانات العيش في القرى القريبة منه، والتي بالمناسبة كان بإمكان سكّانها أن يعملوا في بيروت لو تم ضمان النقل العام لهم.

والتهديد المذكور يتأتّى ليس فقط عن تحويل الماء عن خدمة قرى المنطقة (وهي قريبة نسبياً من العاصمة، وكان من الممكن لسكانها أن يعملوا في بيروت لو تم ضمان النقل العام لهم بشكل مناسب) لخدمة بيروت الكبرى، إنما أيضاً عن قطع الأشجار المثمرة والمعمّرة وتحويل مساحات زراعية ضخمة إلى بحيرة فضلاً عن المخاطر الناجمة عن السدّ والبحيرة بحد ذاتها على التربة ونتاجها، وفق ما حذرت منه الخبيرة ميرنا سمعان الهبر في هذا العدد.

التوازن الثاني المختلّ هو التوازن بين مشاريع «التنمية» وحماية البيئة (الطبيعة) والتي تبقى بمثابة الأم المهجورة أو الفقيرة للدولة. ويتجلّى هذا الأمر بشكل خاص من خلال تجاهل كل التحذيرات من حصول زلزال أو انهيارات، رغم ما قد يتسبب به شبح الزلزال من تهجير وضرب لمجالات التنمية والاستثمار في المنطقة، هذا فضلاً عمّا قد ينتج عن الكوارث الطبيعية في حال حصولها فعلياً. والتجاهل يتمّ عادةً من خلال تنظيم تقارير مضادة لخبراء مقرّبين من الإدارة صاحبة المشروع، تهدف إلى توفير الغطاء العلمي، من دون أن يستتبعها أي احتكام لمراجع مستقلّة. وخير دليل على خطورة توجّه مجلس الإنماء والإعمار في هذا الخصوص، هو القراءة التي فنّد فيها الخبير طوني نمر حججه، من دون أن يستتبع هذا التفنيد أي جواب من المجلس. كما يظهر هذا الاختلال من خلال إطلاق المشروع قبل استكمال الجزء الأهم من دراسة الأثر البيئي وهو «دراسة التعويض الإيكولوجي». وقد حصل ذلك بخلاف مع القانون الذي يعدّ هذه الدراسة جزءاً لا يتجزأ من دراسة الأثر البيئي، هذا مع العلم أن موافقة وزارة البيئة على دراسة الأثر البيئي وردت غير نهائية ومشروطة بوضع دراسة التعويض الإيكولوجي، وهو أمر لم يحدث حتى تشرين الأول ٢٠١٩ ولم تعلن الوزارة بعد موافقتها عليها. وأهمية هذه الدراسة ليست شكلية فقط بل يفترض أن تتضمن الإجراءات التي يلتزم المتعهد باتخاذها للتخفيف من الضرر البيئي. وهكذا، انطلقت أعمال المشروع قبل استكمال هذه الدراسة، مما يشكل حكماً جرماً موصوفاً وفق قانون حماية البيئة ٢٠١٢/٤٤٤.

وبالطبع، يأتي تهميش الاعتبارات البيئية بالكامل على غرار التعامل مع العديد من الملفات، أكثرها دلالة ملفات النفايات والمقالع والكسارات. فلا ننسى أنّ وزير البيئة في الحكومة المستقيلة فادي جريصاتي أقرّ بأنّ ترخيصاً واحداً مُنح على أساس مرسوم تنظيم المقالع والكسارات (الذي صدر في ٢٠٠٢) وبأنّ مجمل المقالع والكسارات (وهي بالمئات) تعمل خارج القانون.

ومن المصالح الأخرى التي تم تهميشها، هي حماية الآثار حيث تبقى الاجراءات المتخذة للحفاظ عليها مبهمة وملتبسة.

الدور المنكفئ للقضاء

هنا أيضاً كما في الكثير من القضايا الهامة، رفض مجلس شورى الدولة في ٢٠١٥ طلب وقف تنفيذ المشروع من دون أي تعليل، فيما تبقى لديه مراجعة قيد النظر رغم انقضاء قرابة أربع سنوات من تقديمها ورغم استكمال ملف الاستملاكات وقطع أكثر من مائة ألف شجرة وبدء أعمال الحفر المؤدية إلى تغيير معالم الأرض. وبذلك، يظهر مجلس شورى الدولة مرة أخرى قاصراً عن حسم المراجعات أمامه ضمن آجال معقولة، وعلى نحو يؤدّي إلى ضمان حماية فعلية ضد سوء إدارة الدولة. وتطرح هذه المسألة مُجدّداً مسألة مدى استقلالية القضاء الإداري وفعاليته، وهي مسائل لا مجال لقيام الدولة من دونها.

ويظهر التدقيق في حجج المراجعة المقدمة أهمية الدور المتوقّع من مجلس شورى الدولة. وهذا ما يتبدّى من زاويتين على الأخص: الأولى، التدقيق في التوازن المطلوب بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، وبخاصة بعدما أدّى المرسوم إلى تشويه موقف بلدية الميدان وادّعاء موافقتها الضمنية على المشروع رغم رفضها الصريح. ولكن الأهم الزاوية الثانية التي تتمثل في تقييم قانونية المرسوم (المشروع) من خلال الموازنة بين المنفعة العامة المرجو تحقيقها (تأمين مياه الشفة لبيروت) من خلاله والمخاطر أو الخسائر الناجمة عنه، فضلاً عن التحقّق مما إذا كان المشروع ضرورياً، وعملياً ما إذا كان من الممكن تحقيق المنفعة العامة بطرق مختلفة تكون أقلّ كلفة. وأهمية هذه المقاربة تقوم على ترشيد عمل الإدارة تمهيداً لمعالجة الإخلالات في الموازنة بين القيم والمصالح العامة المختلفة.

هذه هي العوامل الثلاثة التي سمحت بأن يأخذ مشروع بسري منحاه الحالي. وهي عوامل نراها مسؤولة عن الانزلاقات الواقعة في العديد من الملفات الوطنية. وعليه، من الطبيعي أن يكون ملف بسري اليوم في قلب الانتفاضة كما أن تكون مبادئ الانتفاضة في قلبه.

مجلس الإنماء والإعمار يرد على مخاطر سد بسري: تأمين مياه الشفة لبيروت الكبرى فوق كل اعتبار

سعدى علوه

ينشر مجلس الإنماء والإعمار على موقعه على الإنترنت صورة طفل يمدّ يده تحت حنفية ماء مقطوعة، فيما يغطّي بيده الثانية وجهه الخائب نتيجة عدم حصوله على المياه، كترويج لأهمية تنفيذ مشروع سد بسري لتزويد بيروت الكبرى وجبل لبنان بالمياه. الصورة نفسها يعيد نشرها البنك الدولي مع صورة أخرى تبيّن أطفالاً محتشدين حول حنفيات مياه مقطوعة، وبالقرب منها مشهد آخر لطفل سعيد يشرب بنهم المياه المتدفقة من حنفية غزيرة. يرفق البنكُ الدولي هذه الصور بجملة تقول "سيحلّ سد بسري مشكلة رئيسية يواجهها سكان بيروت الكبرى وجبل لبنان منذ سنوات: النقص المزمن والحاد في المياه". ويتبعها بوسم #مياه_شفة_ممكن_دون_انقطاع.

يحاول مجلس الإنماء والإعمار ومعه البنك الدولي الممّول الرئيسي للمشروع، التسويق لحاجة ما يراوح بين مليون و600 ألف شخص ومليون و900 ألف نسمة، وفق ما صرح به تباعاً لـ"المفكرة" كلّ من مدير المشروع إيلي موصللي ومفوّض الحكومة في المجلس وليد صافي. يتواجد هؤلاء في مناطق "بيروت الإدارية، ساحل أقضية الشوف، عاليه، بعبدا، والضاحية الجنوبية التي تعتبر الثقل الأساسي، والمتن حتى حدود منطقة جديدة نهر الموت والبوشرية"، وفق موصللي نفسه.

وفيما سمعت "المفكرة" لمجموعة من الخبراء الذين حذّروا من خطورة المشروع، فهي تستهلّ ملفها هنا بالإستماع إلى ممثلين عن مجلس الإنماء والإعمار وتحديداً موصللي وصافي.

تأمين المياه لبيروت أولاً

يختصر صافي رد المجلس على كل المخاطر والأضرار التي أثارها المعترضون على سد بسري وجر مياه الأولي إلى بيروت بمعطى "هو الأهم"، وفق تعبيره: "تأمين المياه لبيروت الكبرى هو أولوية الدولة اللبنانية بلا منازع". الأمر نفسه يؤكّده موصللي: "وزارة الطاقة والمجلس لا يبحثان اليوم إمكانية المضي بالسد أم لا، فهذا من الماضي مهما قال المعترضون، ونحن ماضون في تنفيذه". ويستشهد موصللي بكلام وزيرة الطاقة في الحكومة المستقيلة ندى بستاني خلال جلسة لجنة الأشغال النيابية في نيسان 2019 التي خصّصت للإستماع إلى بعض المعترضين على السد، أكدت فيه التزام مجلس النواب والحكومة اللبنانية بإقامة السد.

خبراؤنا أولى بالتصديق من خبرائهم

بالنسبة للمخاوف من الزلازل يرى صافي أنها "مشروعة حيث يوجد فالقا بسري وروم، وكونه حصل زلزالان الأول في 1873 والآخر في 1956 وقد ذهب نتيجتهما ضحايا ودمرت قرى وبلدات". ولكنه يعتبر أن فالق بسري الذي يتحدث عنه الإختصاصي في الزلازل في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور طوني نمر "هو فالق غير متحرك وليس ناشطاً وفق إجماع المختصّين". ويرى أنّ كلام نمر عن إمكانية تحريك الخزان المائي بسعة 125 مليون متر مكعب لفالق روم "يناقضه رأي خبير المجلس الدكتور عطا الياس، كما رأي استشاري المجلس التركي الجنسية مصطفى أرديك، وهو مش حيالله خبير ولديه خبرة في سدود بخزانات مائية كبيرة أنجزت في مناطق صنفت بأنها خطرة زلزالياً". ويضيف صافي "لماذا علينا أن نأخذ برأي نمر ولا نأخذ برأيي خبيرينا اللبناني (الياس) والتركي (أرديك)؟"

ويعتبر صافي أنّ المعارضة تتحدث عن الأهمية البيئية والسياحية والدينية للمرج إلخ... "وبرأيي هناك أولويات اليوم وهي تأمين 125 مليون متر مكعب إلى بيروت الكبرى". ويعتبر أنّ "لا خيار آخر ذو جدوى إقتصادية غير السد"، وأنه لا يوجد دولة في العالم تستهلك مياهها الجوفية بهذه الكمية وتترك مياهها السطحية تذهب هدراً إلى البحر. ويسخر صافي من اعتبار السد ينجز لدواعي الفساد مستعرضاً السنوات الطويلة التي مرّ بها مع تغيّر كل الفرقاء في السلطة".

سيناريو يحاكي فيضاناً يغرق قرى بأكملها*

أجرت شركة دار الهندسة في سنة ٢٠١٣ دراسة محاكاة لاحتمال الفشل الناتج عن خرق مياه البحيرة لسد بسري. وافترضت الدراسة سيناريوين محتملين: الأوّل «فشل الحمل الزلزالي» الناتج عن حدوث زلزال يُضعف السد ويجعل المياه تخترقه عند امتلاء الخزّان، والثاني هو «فيضان الخزّان» جرّاء تعطّل المفيض وتدفّق المياه فوق قمّة السد. ووفقاً لدراسة المحاكاة التي اعتمدت على برنامج HEC-RAS، يصل ارتفاع الموجة الفيضانيّة الناتجة عن خرق السد إلى ٢٨ متر، ولا تنحسر الموجة بشكلٍ ملحوظ إلّا عند المصبّ في البحر. وتصل سرعة تدفّق المياه الناتج عن خرق السدّ إلى ٤٣,٠٠٠ م٣/ ث، ما يمكن أن يُغرق قرى بأكملها خلال أقلّ من ساعة، لا سيما قرى بسري وخربة بسري في المرج وعلمان في ساحل صيدا، بالإضافة إلى إغراق مساحات شاسعة من الأرضي الزراعيّة الممتدّة بين موقع السد ومصبّ النهر في صيدا. وقدّرت الدراسة المساحة الإجماليّة للأراضي الزراعيّة التي سوف تتضرّر مباشرةً من الفيضان بـ ٥,٥ مليون متر مربّع. وتمّ تقدير كلفة الأضرار المحتملة في المناطق الزراعيّة الواقعة تحت السد بحوالي ٣ إلى ٥ ملايين دولار. أمّا بالنسبة للمناطق السكنيّة، تحديداً الأبنية والممتلكات المرتبطة بها، فقد تصل كلفة الأضرار المحتملة عليها إلى حوالي ٧٠ مليون دولار. أمّا كلفة الأضرار على المناطق الصناعيّة والتجاريّة والخدماتيّة فقد تصل إلى ٢١ مليون دولار، فيما تمّ تقدير كلفة الأضرار على البنى التحتيّة لا سيما الطرقات بـ ١٠ إلى ١٥ مليون.

في المحصّلة، تتراوح كلفة الأضرار الماديّة المباشرة الناتجة عن خرق السد، وفق الدراسة، ما بين ١١٠ و١٣٠ مليون دولار، هذا من دون احتساب كلفة الأضرار على البيئة الطبيعيّة وتدهور سبل العيش، وتكاليف تعطّل المنظومة المائيّة وتداعيات انقطاع المياه عن مناطق بيروت الكبرى في حال أصبحت هذه المناطق تعتمد على مشروع سد بسري ذات المخاطر المتعدّدة. وطبعا لم يتم احتساب الأضرار البشرية في الأرواح حيث يرجح أن معدي الدراسة افترضوا أنه سيتم إجلاء أهالي القرى المهددة قبل توسع تسرب المياه وحصول الفيضات الكبير.

*محاكاة انهيار السد وسيناريو غرق بعض القرى واجتياح الفيضان لكامل وادي الأولي منشورة في دراسة ألأثر البيئي للمنجزة لصالح للمشروع

موصللي: الدولة ستنظّف الليطاني والقرعون

من جهته، يعتبر موصللي أن الثقة في كل الدراسات المنجزة حول سد بسري في كل الميادين "مرتفعة جداً" وأن المشروع عمره أكثر من خمسين سنة وقد "أشبع دراسات وتقارير تؤكد إمكانية إنجازه". ولدى مواجهته بالمخاطر التي يثيرها الخبراء ومخاوف الناس، يعتبر أنه "على أهالي المنطقة والمهتمين بالمشروع أن يثقوا بالخبراء الموكلين العمل في السد، فأنا مثلاً أشتغل 16 ساعة في اليوم وعليهم أن يثقوا بنا وبما نقوم به".

ويشير موصللي إلى أنّ السد كان يمكن أن يُنجز منذ زمن بعيد "لكن الظروف الأمنية حالت دون ذلك، حيث أن خطوط التماس بين منطقة جزين وبين منطقة الشوف كانت إحدى الصعوبات التي تعيق استكمال الدراسات وإنجاز الإستملاكات وتنفيذ السد". ويضيف: "المعايير التي يعتمدها البنك الدولي يعتبرها البعض قاسية ولكن هذه القسوة تفيد، من أجل التدقيق في كل المخاطر البيئية والإجتماعية، والفنية، وهذا ما حصل من خلال الدراسات التي قمنا بها من أجل تحسين المشروع وظروفه".

ويرد على نوعية المياه الملوثة بالسيانوبكتيريا القاتلة بالقول "مش معناها إذا عنّا مي ملوّثة فلازم نكبّها بالبحر". ويشير إلى "أنه سيتم إنشاء سبع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي الآتية إلى بسري معالجة ثانوية أولى ومعالجة ثانوية ثانية ثم معالجة في محطة الوردانية، كما أنّ الدولة تعمل على تنظيف نهر الليطاني وبحيرة القرعون مما سيؤدي إلى القضاء على السيانوبكتيريا، ومن بعدها ستخلط المياه في محطة الوردانية لتخضع لمعالجة نهائية تجعلها صالحة لبيروت الكبرى والمناطق الأخرى المستفيدة".

ولدى مواجهته بقول الخبراء بعدم وجود كميات مياه كافية، يؤكد موصللي أنه "لدينا تدفق يضمن سنوياً أكثر من 125 مليون متر مكعب، وأحياناً بأعلى مستويات بيكون عنّا 400 مليون متر مكعب في السنة"، مؤكداً أنّ "معدّل التدفّق في بسري يراوح بين 125 و135 مليون متر مكعب سنوياً". ولكن ماذا عن سنوات الجفاف التي لا يلامس فيها مستوى التدفق 25 مليون متر مكعب في السنة؟ يجيب موصللي "طبعاً في سنين جفاف، وهيدي ربنا بيتحكّم فيها مش نحن".

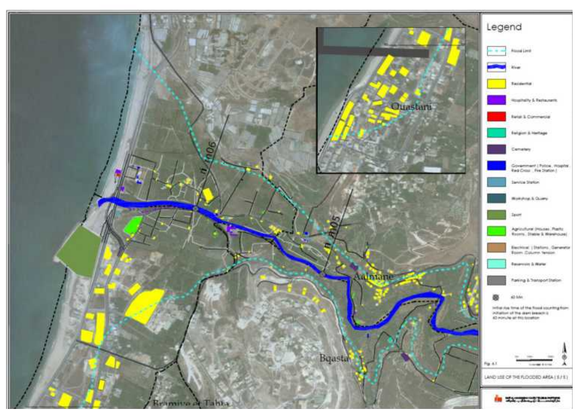

«المفكرة» تزور القرى المجاورة لمرج بسري: هذه التربة المعطاء التي تُعرّى وتفقد ما يمسكها

يمتد مرج بسري على مساحة لا تقلّ عن 10 ملايين متر مربع. وتؤكّد ضخامة مساحته وظيفته الأساس في المنطقة الجامعة لقضاءَي جزّين والشوف ومن ضمنه الإقليم: هو قلب المنطقة ورئتها مجازياً وفعلياً. تقول ذلك الدروب والطرقات المسلّطة من جميع البلدات والقرى نحو المرج، كشرايين تؤمن استمرارية الحياة بين بسري وحوضه. بعض هذه الطرقات مُعبّدة وبعضها الآخر ترابيّة وقد لا تعدو أحياناً كونها دروباً وعرة ولكنّها تؤدّي في النهاية إليه. لكنّ الصفة الأحب إلى قلوب أهالي المرج ومحيطه هي "بيت القمر" إنطلاقاً من التسمية الفينيقية التي يرجّح البعض أنّها وُهبت للمرج وهي "بيت سهرو" أو "بيت شهرو"، أي بيت القمر. فالمرج يبقى ساطعاً ليلاً أينما لفّ القمر واختار الغياب عن تلال البلدات التي تحيط به.

هذه العلاقة المتبادلة تبيّن حجم الإرتباط الذي كان سائداً بين ناس القضاءين مع المرج، السهل الزراعي ذو الثروة المائية السطحية والجوفية الغنية الأكبر في كل محافظة جبل لبنان، وتنوّعه النباتي وثروته الشجرية المثمرة منها والحرجية والمائية على حد سواء. منه علّم الشوفيون، ومعهم أهالي جزين، أولادهم قبل أن تطرأ ظروف متنوعة تحد من الإعتماد على الزراعة، وخصوصاً ضرب القطاعات الإنتاجية في جمهورية الطائف، وعلى رأسها القطاع الزراعي والمعوّقات التي حجّمت مردوده مقارنة مع تعبه وأكلافه. وفيه كان للشوف وجزين والمنطقة المحيطة بهما متنفّساً غير مكلف للتنزه ولترطيب المناخ وتنقية الهواء.

أي قرى؟

نحن نتحدث هنا عن نحو 20 قرية في قضاء جزين تقع على التلال الرملية المشرفة على مرج بسري ويملك أهلها عقارات فيه، أو يلامس خراجها العقاري حدوده، من بينها أربع بلدات تتمتع ببلديات وتملك عقارات في المرج، هي الميدان وبكاسين وبنواتي وعراي. وكذلك نتحدث عن نحو عشر بلدات في الشوف يشكّل المرج مداها النظري، من بينها 7 بلدات يمتلك أهلها عقارات في المرج بعضها شاسع كما عماطور ومزرعة الشوف وباتر، تليها خربة بسري ومزرعة الضهر وبسابا ومعها دير المخلص، الواقعة عقارياً في الإقليم ضمن قضاء الشوف.

استملاكات

تبيّن مستندات مجلس الإنماء والإعمار أنّ الدولة استملكت 65% من مجمل الأراضي المخصصة للسدّ والبحيرة من الشوف والبالغ مجموعها 570 هكتاراً، وتحديداً 310 عقارات من عماطور (31% من مجمل الإستملاكات) و277 عقاراً من مزرعة الشوف (28%) و55 عقاراً من مزرعة الضهر (8%) و14 عقاراً من باتر (2%) و9 عقارات من بسابا (1.3%)، وهي بلدات تتمتع كلّها بمجالس بلدية.

في المقابل، بلغت حصة قضاء جزين من الإستملاكات 35%، من ضمنها حصة خربة بسري ودير المخلص اللتين تقعان عقارياً في الإقليم أي في قضاء الشوف، ولكن مجلس الإنماء والإعمار يدرجها من ضمن حصة جزين. وتتوزّع استملاكات جزين على 301 عقاراً، بينها 235 استُملكت بالكامل فيما استملك 66 عقاراً بشكل جزئي. تبلغ حصة خربة بسري 13 عقاراً فيما تقتصر حصة دير المخلص على 3 عقارات استملكت أجزاء منها فقط. وتتوزع العقارات المستملكة في قضاء جزين على بلدات بسري (74 عقاراً)، بكاسين (عقارين)، بنواتي (27 عقاراً) الغباطية (4 عقارات)، الحرف (69 عقاراً) عاري (عقار واحد)، بحنين (28 عقاراً) والميدان (80 عقاراً).

من يسكن القرى؟

يعيش في البلدات الشوفية والجزينية المعنيّة بالمرج نحو 36 ألف نسمة صيفاً، من بينهم نحو 22 ألف و600 نسمة في منطقة الشوف ونحو 13 ألف نسمة في 11 قرية تحدّ مرج بسري في قضاء جزين، وفق مستندات مجلس الإنماء والإعمار. ويتدنّى عدد السكان إلى نحو 21 ألف نسمة شتاءً. في المقابل، تقول أرقام إتحاد بلديات جزين إنّ هناك نحو على سجلّات قيد القضاء 30 ألف نسمة يبقى منهم شتاءً 20 ألف نسمة، وهناك نحو 5% كحد أقصى من المقيمين في المنطقة وهم ما زالوا ينتخبون في قرى شرق صيدا، بعدما تهجّروا منها خلال الحرب.

مرج الخير

يتجه العديد من أصحاب الأراضي في جزين أو الشوف إلى إقامة شراكات أو تضمين أراضيهم لآخرين (أي تأجيرها). وقد بقي مردود الزراعة جزءاً ملحوظاً من مداخيلهم المالية، حتى ولو انشغل عدد منهم في نشاطات اقتصادية أخرى أو في الوظيفة العامة.

ويرى إبن عماطور، وصاحب إحدى أكبر المزارع في المنطقة مأمون أبو شقرا، أنّ أهالي المنطقة في جزين والشوف يستثمرون أراضيهم في المرج سواء زرعوها بأنفسهم أو قاموا بتضمينها، أو اشتغل فيها عمال وعائلات سورية، كونهم يشتغلون مع أصحاب الأرض. ومن تجربته الزراعية على مدى 30 سنة، يحدد أبو شقرا معدلاً وسطياً لمردود الدونم الزراعي بألف دولار في الموسم كأقل تقدير، و700 دولار كتأجير لمزارع غير المالك. "وبالتالي المردود الإقتصادي موجود وهو جيد ومساند للبعض وأساسي في معيشة كثر من أبناء جزين والشوف". ويقول أبو شقرا "إذا اعتبرنا أنّ نحو ستة ملايين متر مربع (أي 6 آلاف دونم) مستصلحة ومستثمرة من مساحة المرج البالغة تقريباً (من دون زراعات القرى نفسها) 10 ملايين متر مربع، نجد أن مردود المرج الإقتصادي من الزراعة لا يقلّ عن نحو 6 ملايين دولار سنوياً إذا تحدثنا عن موسم واحد بينما يزرع أهالي المرج موسمين على الأقل في السنة، ربيعي وصيفي متأخر". ويضيف أبو شقرا قطاع المواشي إلى ثروة بسري الزراعية "لدينا على الأقل ألفا رأس ماشية تعيش في المنطقة وتعتمد في الرعي على المرج ومحيطه، وعلى سهله كمشتى".

تسمح الطبيعة المناخية لمرج بسري الذي يغطّيه الأخضر على مدار العام وخصوصيته الجغرافية القريبة من الساحل الصيداوي مع ارتفاعات متباينة تراوح بين 300 (أول السهل) و450 متراً عندما تكمل المنطقة صعودها نحو جزين والشوف والإقليم من النواحي كافة، بتوالي مواسم الخير على مدار الفصول. هنا يزرع المشتغلون في أراضيه موسمين أو ثلاثة في 12 شهراً، مما يجعل منه مصدر رزق مفتوحاً على الإنتاجية واكتفاء المحيط.

تجدر الإشارة إلى أنّ المرج يحوي مع جوانبه ما لا يقل عن مليون شجرة من مختلف الأنواع: الحرجية كالصنوبر البري والمثمر إلى السنديان والملول والعفص والكينا، والمائية من صفصاف على أنواعه (هناك أنواع صفصاف غير موجودة في أمكنة أخرى) والدلب والحور والزيزفون، والبرية المثمرة من إجاص وخوخ وزعرور وبرتقال بوصفير، إلى المثمرة الجوّية التي تتخطى عشرة أنواع من الليمون والبرتقال وأنواعه كافة إلى الزيتون والتفاح والكرز والعناب والرمان والكيوي والأفوكا وغيرها.

نحن لا نتحدث هنا فقط عن 10 ملايين متر مربع هي مساحة السهل نفسه بعرض لا يقلّ عن 700 متر في بداية المرج حيث سيبنى السد المزعوم، ليتجاوز 1500 متر في المنطقة الأعرض داخل السهل، وإنّما أيضاً عن المدى الحيوي للمرج الذي ينسحب نحو القرى في سفح المرتفعات التي تعلوه أو انسياباً مع الأودية التي ترافق أنهار جزين - بحنين وباتر والباروك التي لا تلبث أن تتجمع عند معبد بسري في نهر واحد يُعرف بنهر بسري. وهو النهر نفسه الذي يترك المرج عند الجسر الفاصل بين ثلاث قرى هي بسري ومزرعة المطحنة (في قضاء جزين) باتجاه خربة بسري لناحية دير المخلص على رأس تلال الإقليم، ليُسمّى نهر الأولي المعروف بنهر أشمون في النصوص الرومانية. ووادي نهر الأولي غنيّ بالطمي والترسّبات مع ما يحمله النهر من الأعالي وحوافي السهل الذي تبلغ سماكة أتربته المترسّبة 80 إلى مائة متر عمقاً وهي من أغنى الأتربة الزراعية في لبنان وتشبه أتربة دلتا النيل في أيام العز. لا يقلّ هذا المدى الحيوي المنساب نحو الأودية عن 15 إلى 20 مليون متر مربع، من دون أن نحتسب أراضي قرى وبلدات جزين والشوف والإقليم الزراعية التي تتأثر بمناخ المرج وأي تغييرات جدية سوف تنتج عن إقامة بحيرة بسعة 125 مليون متر مكعب من المياه.

هذه هي أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تصنيف مرج بسري وفق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي (2009) كإحدى الحمى الطبيعية القليلة، كما أنّه السهل الوحيد المندور للزراعة والأحراج والخالي من العمران في كل محافظة جبل لبنان، بالإضافة إلى خصوصيته المناخية الدافئة إلى المعتدلة، مع تربّع القرى المحيطة ببسري من أراضي قرى جزين إلى قرى وبلدات الشوف والإقليم على ارتفاع يتراوح بين 700 و800 متر عن سطح البحر.

الوجه السياسي للقرى وذكرى زلزال 1956

ما أن تبدأ طرح الأسئلة حول المواقف من سد بسري حتى تتبيّن الارتباط السياسي القائم بين العديد من أعضاء مجالس البلديات ورؤسائها والمخاتير بالزعامات السياسية، مع بروز ولاء سياسي ملحوظ لهؤلاء في قضاء جزين للتيار الوطني الحر في مقابل النفوذ الجنبلاطي الطاغي في قرى الشوف. يشار إلى أن رئيسة بلدية بلدة الميدان (قضاء جزين) نورما فغالي كانت الوحيدة التي غرّدت خارج السرب البلدي وطعنت بمشروع السد أمام مجلس شورى الدولة كبلدية.

شبه التسليم هذا على صعيد المسؤولين المحليين، لا ينسحب على أهالي هذه القرى. فهؤلاء يصولون ويجولون في أي نقاش حول الموضوع معربين عن مخاوفهم من الزلازل هم الذين ما زال كبار السن بينهم يذكرون تفاصيل زلزال 1956 ورعبه.

10 أطنان من الرطوبة ستنتشر في حوض مغلق: عن 30 بلدة سيعدم سد بسري زراعاتها ومناخها

استملكت الدولة اللبنانية نحو 570 هكتاراً على الأقل من منطقة مرج بسري لتنفيذ مشروع سد بسري. هذه الأراضي سيقام عليها جدار السد الركامي، وعلى ما يتبقّى منها ستمتد بحيرة سد بسري بمساحة تقارب الستة ملايين متر مربع. 57% من هذه الأراضي هي زراعية صرف وتقع في أغنى سهل زراعي بين سهول لبنان، والأكثرها خصوبة كونه تكوّن على مدار ملايين السنين من ترسّبات زراعية جاءت بها روافد نهر الأوّلي من الباروك إلى باتر ثم بحنين (جزين) ومعها انجرافات التربة من الجبال المحيطة، وتشبه أتربته تربة دلتا النيل المصرية، وبعمق يراوح بين 80 إلى مئة متر من الأتربة الخصبة.

لن يطيح مشروع سد بسري فقط بهذه الأراضي الزراعية الخصبة مع إنتاجيتها المتنوعة والغنية، بل سيهدد مجمل الزراعات والمنظومة البيئية والمناخية في قرى حوض بسري، ومعها الأشجار المثمرة والخضار التي ستفتك بها الأمراض الفطرية نتيجة تبخّر ما يقارب 10 أطنان من الرطوبة سنوياً من البحيرة في وادٍ مغلق ومزنّر بالجبال وغير مفتوح سوى على البحر عند مصب الأوّلي على الساحل الصيداوي.

يعيش في بسري والقرى المحيطة به نحو 20 نوعاً على الأقل من الأشجار المثمرة. نجد شجر التفاح والصنوبر والليمون والكيوي والأفوكا والعنّاب والرمّان والمشمش وغيرها جنباً إلى جنب في مشهد تفتقده المناطق اللبنانية كافة، بسبب المناخ الدافئ نسبياً من جهة والمرتفعات (750 إلى 850 مترا عن سطح البحر) التي تزنّر الحوض من جهة ثانية من دون أن يقسو مناخها كما في الجبال الشمالية. وفي قرى محيط بسري يحتاج الناس إلى المياه، هناك قرى عطشى، على رأسها مزرعة الشوف التي تحاول بلديتها تجميع أمطار الشتاء في خزان إسمنتي لسد حاجات ناسها.

حاورت "المفكرة القانونية" الباحثة والكاتبة في الموارد الطبيعية الدكتورة مبرنا سمعان الهبر حول الآثار السلبية لسد بسري على القطاع الزراعي في الحوض ومحيطه وعلى حياة الناس، لتنهي بمعادلة الحق والحقوقية التي تحاول طرح التساؤل حول حق السلطات في سلب مواطنين في منطقة ما، معظم إمكانياتهم ومقدّراتهم ونظم حياتهم، في سبيل تأمين مياه قد لا تصل، لأسباب عدة، إلى مواطنين في منطقة أخرى.

موارد حوض بسري وخصوصيته

تُعرّف الهبر منطقة بسري، بأنها وادي المسطّحات الرسوبية الزراعية حيث مكان بحيرة السد. وهي مع جبالها ومسطحاتها وقراها تشكل حوض بسري وحرمه كتضاريس ومكونات وكائنات، وفيه نهر بسري - الأوّلي.

وحوض بسري من الأعلى، وفق ما تقول "حوض مغلق مصوّن بجبال، كما الكثير من أودية لبنان، ويتمتع بخاصية مناخية نتيجة امتداده من ارتفاع 300 متر عن سطح البحر إلى 850 متراً في الأعالي في قرى الشوف وجزين، ومع وجود مصادر مياه سطحية جارية هي روافد نهر بسري الآتية من ينابيع الباروك وباتر وبحنين في جزين". وترى الهبر أنّ العوامل الطبيعية التي يقوم عليها هذا الحوض "قليلة التأثر بالمناطق المحيطة، فتخلق لنفسها منظومتها الطبيعية الخاصة. وهذا النظام الطبيعي يرتبط بالتأكيد بتوزّع المياه في الحوض والطبقات الجيولوجية ونوعية التربة وعمق الوادي حيث يمتد السهل وارتفاع الجبال المحيطة، والقرى التي تتوزّع على المساحات التي تسمح بالتركّز السكاني البشري والزراعة".

وترى الهبر أنه من المهم رصد كيفية تحرّك الهواء وتياراته في حوض مفتوح فقط على البحر في انحداره نحو الساحل في صيدا. أي أنّ الهواء يأتيه من البحر، ويصعد مع الوادي مع تضاريسه نحو الجبال التي تزنّره وعليها القرى.

هذه الخاصية تجعل من مرج بسري الموجود ما بين الساحل والجبل "أكثر دفئاً من المناطق الجبلية الشمالية، وهو مناخياً، معتدل إلى دافئ، مما يخلق نظاماً بيئياً يتميّز بتعدّدية في الموائل الطبيعية، وينتج عنه غنى نباتي وحيواني.

وتربط الهبر هذه العوامل الطبيعية وخاصّية المنطقة بحياة الناس والموارد الزراعية في بسري وحوضه، لتؤكد أنّ الحوض منتج زراعياً لأنه يتمتع بدفء مناخي مناسب للزراعات على فترات إنتاج هي الأطول نسبياً في البلاد، إذ يكون استثمارها زراعياً على مدار الفصول، وبدورة كاملة من الشتاء إلى الربيع، مما ينتج موسمين إلى ثلاثة مواسم في العام.

وتُذكّر الهبر بمثل منتشر في أدبيات المزارعين وتجار الخضار يقول "لمن بينزل ليمون بسري بينزل معه سعر الليمون بالسوق"، نظراً لغزارة إنتاجه. في الوقت عينه تزدان قرى الحوض بالتفاح الجردي. وهناك عيّنات من البساتين نجدها في حوض بسري حيث تعيش شجرة الليمون الحامض إلى جانب التفاح والزيتون ودالية العريش والأفوكا وغيرها، وهي منتجات مختلفة من حيث نوعية المناخ الذي تحتاجه، وتنبت في لبنان في مناخ مختلف وبمناطق مختلفة. ومؤخراً بدأ يزدهر الأفوكا في الحوض، وهناك تجربة رائدة في باتر الجبلية التي تمسك مرج بسري من أعاليه، إضافة إلى الصنوبر الجوي الموجود في أحراج كبيرة في المرج والقرى المحيطة.

لأجل هذا كلّه، يجب أن نسألهم: إلى أين تذهبون بالمنطقة؟

في حوض بسري لدينا المرج نفسه، أي السهل الذي تتجاوز مساحته نحو 10 ملايين متر مربع من الأراضي الزراعية قبل أن نحتسب الأراضي الزراعية على ضفتيه صعوداً نحو قرى جزين والشوف والإقليم. وتسأل الهبر هنا "كيف تكوّن هذا السهل في وادٍ يتميّز في نواح عدة منه بانحدارات شديدة؟". لتجيب "من الرسوبيات كافة التي انزلقت من المنحدرات على الأطراف المحيطة بوادي بسري، وتركّنت (ترسبت) في الموقع عبر كميات كبيرة جداً من الترسّبات المنزلقة عبر التاريخ. يتراوح عمق هذه الترسّبات بين 80 إلى 100 متر من الأتربة والرمول الترسيبة. وكون هذه المكوّنات هي أتربة ترسيبة بهذه الكثافة والكميات مع تواجد مصادر مياه سطحية قريبة، فإنها تتمتع بتربة خصبة بشكل نادر، تشبه تركيبة وخصوبة دلتا النيل في مصر، مع إمكانية استعمال المياه السطحية للري. ولذا فإن مرج بسري هو من أهم المواقع الزراعية الداخلية، وهو السهل شبه الوحيد في جبل لبنان. وبالنظر إلى أنّ معظم سهولنا الساحلية قد قضى عليها العمران، فإنه يكتسب أهمية مضاعفة خصوصاً مع قربه من الساحل. ولكننا، وعبر مشروع سد بسري، نقضي على واحدة من أهم المناطق الزراعية الخصبة والمنتجة والغنية بالمواسم".

وترى الهبر أنّ تداعيات هذا المشروع على الاقتصاد المحلّي لمناطق جزين والشوف والإقليم وصيداً ومعهم الإقتصاد الوطني كبيرة جداً. ولا ينفع هنا التذرّع بالقول إنّ بسري غير منتج حالياً على صعيد الزراعة، كونه لم يكن هناك رؤية زراعية وإنمائية في المنطقة، بما فيها تعبيد طرق نحو السهل لنقل المنتجات منها، على سبيل المثال لا الحصر. وتضيف "ليمنحنا المسؤولون لائحة بمشاريع التنمية الزراعية وتطوير القطاع التي نُفذت في المنطقة. فالطريق من عماطور وباتر ومزرعة الشوف على سبيل المثال محفرة ولا يمكن سلوكها إلا بسيارات الدفع الرباعي غير المتوفرة مع معظم المزارعين".

تداعيات إقامة السد

تختصر الهبر تداعيات إقامة سد بسري بثلاثة:

1. القضاء على الثروة الزراعية في المرج نفسه حيث يحوّله السّد إلى مستنقع مائي.
2. خسارة كل الأتربة الرسوبية التي تجمّعت على مدار آلاف، لا بل ملايين السنين.
3. تغيير النظام الطبيعي المتنوّع للمنطقة عبر فرض مسطّح مائي بمساحة ستة ملايين متر مربع و125 مليون متر مكعب من المياه. لذلك فإنّ إمكانية تعامل النظام الطبيعي والبيئي مع تغيير جوهري كهذا، معدومة، كون هذا النظام الطبيعي لم يتعرّض سابقاً لهذه الكميات من المياه الراكدة عبر ملايين السنين من تشكّله وتطوّره.

وتستنتج الهبر بأنّ التبخّر الناتج عن البحيرة المفروضة على مناخ دافئ نسبياً سيتسبب بكميات هائلة من الرطوبة الجوية يقدّرها مجلس الإنماء والإعمار في دراسة الأثر البيئي الصادرة عام 2014 بـ 6.5 مليون متر مكعب من المياه المتبخرة سنوياً. علماً أنّ الخبراء البيئيين يحتسبونها بـ 10 ملايين متر مكعب سنوياً على مدى ستة أشهر تمتد من أوائل فصل الربيع ولغاية نهاية فصل الصيف، أكثرها كثافة خلال أشهر الصيف، مما يعني أنّ الوادي سيعاني من كثافة عالية من الرطوبة المستجدّة والمفروضة من خارج النظام البيئي والطبيعي للمنطقة. وكون حوض بسري مغلقاً، ستتركّز كميات التبخّر في الوادي وترتفع تدريجياً نحو مناطق وقرى مرتفعات الحوض وجوانبه معرّضة كل منتجاته الزراعية من أشجار مثمرة وزراعات أرضية، للخطر. كما ستُعرّض كافة مكوّنات النظام الطبيعي والزراعي للمنطقة لخطر الأمراض وبخاصة الفطرية منها. ولن يقتصر التاثير على الزراعة على الأشجار المثمرة بل سينسحب أيضاً على المزروعات من حبوب وغيرها، كما "سيرهبن" القمح (يغزو الرهبون سنابله) ولن يعقد زهر الزيتون ولا أكواز الصنوبر.

ستشكل الرطوبة المستجدّة ومعها تغيير المناخ خطراً مباشراً على كل الثروة الزراعية ومصادر عيش الناس في المنطقة وقراها المحيطة في قضاءي جزين والشوف بما فيه الإقليم. هذا من دون الحديث عن معاناة السكان نتيجة تغيير مناخ مناطقهم على صعيد ارتفاع نسبة الرطوبة في منطقة كانت توصف لعلاج مرضى الربو والأمراض الصدرية.

المزارع والسكان

سيترتب على هذه الأمراض أيضاً، وفق الهبر، ارتفاع في استخدام المبيدات الزراعية وملوّثاتها الكيميائية وما يعنيه ذلك من تأثير سلبي سواء على صحة الناس أو على نوعية الإنتاج وكلفته أيضاً على المزارع، عدا عن تأثيرها السام على الخضار والمزارع والهواء ونوعية المياه. سوف يحاول المزارع مكافحة الآفات المستجدة عبر رش المزيد من المبيدات التي ستشكل استنزافاً ليزانيته وللطبيعة على فترات طويلة من دون نتيجة تُذكر.

إعدام الأوّلي

ترى الهبر أنّ بناء السد في منطقة رسوبيات بحجم رسوبيات مرج بسري يعرّض أيضاً المنشأة لسقوط مزيد من الترسبات كل عام، مما يقلّص السعة المفترضة للبحيرة كونها ستمتلئ بالرسوبيات. وفي حال قمنا بتعزيل الرسوبيات وتصريفها مع النهر بعد حائط السد فإننا سنعدم كل إمكانيات الحياة في مجرى نهر الأوّلي وسنغيّر مكوّنات ضفاف النهر نباتياً وحيوانياً، وعلى صعيد الترسّبات أيضاً.

كما سيتمّ القضاء على مجرى النهر تحت السد بعد بناء البحيرة وحجب المياه عنه، مما يعني القضاء على مظاهر الحياة في مرج بسري نفسه، ومعه المنطقة الواقعة على ضفّتي نهر الأوّلي، ونظام حياة كل سكان المناطق الساحلية التي تُروى من الأوّلي في صيدا وجوارها.

الغطاء الأخضر مهدد

سيؤدي ما نقطعه من أشجار وما نقضي عليه من غطاء نباتي إلى التقليل من انبعاثات الأوكسيجين، كما أنّ المواد العضوية التي سوف تبقى تحت مياه السد نتيجة الترسّبات والغطاء النباتي الغني في المنطقة سوف تنتج كميّات عالية من غاز الميتان الضار الذي يساهم في ازدياد ظاهرة الإحتباس الحراري.

ومع عدم وجود محطات لتكرير مياه الصرف الصحي المسلطة إلى المرج من نحو 30 قرية وبلدة في محيطه، ستستقبل البحيرة المزمع إنشاؤها سيلاً من المواد العضوية بسبب الترسّبات نفسها، والمياه المبتذلة مما يهدد نوعية المياه المجمّعة، لا بل يزيد عملية تحلّل المواد العضوية وتحوّلها إلى غازات دفيئة (ميتان، كبريت وأمونياك) وهي غازات تفوق مخاطرها مخاطر غاز ثاني أوكسيد الكربون بعشرين مرة. ومع قنوات الصرف الصحي ستصل أيضاً إلى المرج زيوت محلات ميكانيك السيارات ومحطات الوقود والصناعات والمسالخ المسلّطة إلى مجاري الصرف الصحي الآتية مع أنهار بحنين من ناحية جزين والباروك وباتر وعماطور ومزرعة الشوف وغيرها.

التعويض الإيكولوجي

تتربع كل شجرة صنوبر، وفق الهبر، على مساحة 20 متراً مربعاً. دفع مجلس الإنماء والإعمار ثمن المتر المربع 20 دولاراً بدل الإستملاك، أي 400 دولار للمساحة التي تقع عليها شجرة الصنوبر. وفي عملية حسابية بسيطة لمتوسّط إنتاج شجرة الصنوبر يتبيّن السعر البخس للتعويض: تنتج شجرة الصنوبر نحو 3 كيلوغرامات في السنة. يباع كيلوغرام الصنوبر بـ70 دولاراً، وعليه فإن استملاك الأرض التي تقع عليها هذه الشجرة يغطي فقط إنتاج عامين وأقل لكل شجرة، فماذا عن تعويض الإنتاج في الأعوام المتبقية، حيث أن شجرة الصنوبر تعيش وتثمر لنحو 300 عام؟

تقول الهبر "إذاً نحن هنا خسرنا كلبنان وسكان ومزارعين الشجرة وعمرها المُعمّر والإنتاج الزراعي وتنقية هواء البلاد. وهذا يعني أنه لم يتم إجراء دراسة للكلفة البيئية الإقتصادية لمعرفة حقيقة الثمن والكلفة على المدى الطويل للتدهور البيئي والزراعي والمعيشي على الناس والبلاد".

وبعدما تضيف أيضاً كلفة تداعيات الإنهيارات والتأثر الزراعي على الأقل في السنوات الخمسين المقبلة، تسأل الهبر عن الجدوى الاقتصادية للمشروع ومن سيتحمّل المسؤولية؟ لتقول "يومها سينفض القيمون في وزارة الطاقة والمؤسسات المعنية بناء السد أيديهم عمّا اقترفته أيادي القيّمين قبلهم على هذه المشكلة".

الحق والحقوقية

تصل الهبر ختاماً إلى معادلة الحق والحقوقية لتقول إنه "مع احتلال الأراضي الزراعية نسبة 57% من الأراضي التي تبلغ مساحتها 570 هكتاراً سيستهلكها السد، ماذا ستؤمن الدولة لسكان المنطقة المحيطة؟ هؤلاء يضخون المياه من روافد الأوّلي والباروك وباتر وبحنين لري أراضيهم، وإذا توسّعت أراضيهم الزراعية وتكاثروا، تزداد حاجتهم للمياه فهل سنعطيهم مياهاً إضافية؟ ومن أين ستأتي القرى العطشى بالمياه مثل مزرعة الشوف؟ هم يسحبون المياه من سكان غير مكتفين أصلاً من كميات المياه لا للشفة ولا للزراعة". وتضيف "صحيح أنّ هناك من يحتاج إلى المياه، ولكن كيف يؤمّنون المياه لمواطن ويبيحون لأنفسهم مصادرة أراضي مواطن آخر ومياهه التي يحتاجها أصلاً مع صحته ومداخيله الزراعية ونمط عيشه كله؟ فالمواطنون يتساوون بالمواطنية وبالحق والحقوقية. كما أنّ المنطقة لم تعطَ حقها في التنمية وفي الإفادة من مصادر مياهها، فكيف نأخذ مياهها ونحن لم نعطها أصلاً حقها في التنمية؟"

في الصفحة 140 من دراسة لأثر البيئي 2014، يتذّرعون بأنّ تخزين مياه الشتاء ليس عملياً ولا ممكناً في بيروت بسبب طبيعة العاصمة العمرانية، إنما يمكن فعل ذلك في القرى المحيطة بحوض بسري. ويستشهدون بقيام سكان هذه الضيع في مزرعة الشوف مثلاً، بإنشاء خزانات قرب منازلهم لتخزين مياه الشتاء والإفادة منها في موسم الشحائح. وترى الهبر في هذا "اعترافاً بحاجة المنطقة لكل مياهها وعدم اكتفائها الذاتي من مياهها ليحق لهم نقلها إلى مدن أخرى. فمزرعة الشوف تسعى لإنشاء بركة جبلية لتجميع مياه بسعة خمسين الف متر مكعب لتأمين حاجات سكانها وهذا دليل آخر على حاجة هذه البلدات لمياه المنطقة".

وتختم بالقول "هم يأخذون من المنطقة تربتها وأشجارها ومناخها ومياهها وصحة أهلها وزراعتها كمصدر عيش من دون أن يعترفوا بوجود أثر بيئي سلبي أو خسائر محتملة عليها. فليقولوا لنا كيف فسروا ذلك؟ ولماذا على هؤلاء السكان أن يقبلوا بهذا الأمر؟ وإذا قطعوا شجرة صنوبر بعمر خمسين سنة كيف سيعوّضونها للمواطنين؟ هذا التعويض غير جدي ولا يتناسب مع الخسائر المتوقعة".

«المفكرة» ترافق رعاة حوض بسري إلى مراعيهم: إنّهم يقطعون أرزاقنا

منتصف أيلول 2019، استفاق كميل، أحد رعاة قضاء جزين، عند الخامسة فجراً كعادته كل يوم. عاون زوجته في حلب قطيع الماعز وسار برؤوس الماشية نحو مرج بسري حيث يعمل، بالوراثة عن جده وأبيه، على رعي قطيعه في سهل المنطقة. بعد ضيعة بحنين التي قطعها من أسفل سفحها، وصل إلى المعبر الذي يُفترض أن يقطعه إلى المرج. هناك وجد قطيعه الذي سبقه بنحو خمسين متراً مع الكرّاز، يتزاحم أمام بوابة حديدية مقفلة بثلاثة جنازير عريضة وبأقفال غليظة. كان مجلس الإنماء والإعمار مع الشركات المتعهدة سواء تنفيذ السد أو قطع الأشجار أو حفر الرمول ومقالع الصخور، قد أقفلوا الباب أمام غذاء مواشيه، وبالتالي لقمة عيشه.

عرضنا، أي فريق "المفكرة"، على كميل أن نسير معه في رحلته المعتادة نحو المرج بعد أن نأتي بآلة تصوير فيديو لنوثق بالصوت والصورة ما حصل معه ومع غيره من مربي المواشي. وافق ابن قضاء جزين بكل سرور بعدما صار يفكر ببيع قطيعه والبحث عن مصدر رزق آخر "مع تسكير المرج صرت عم غذي المواشي على العلف بالزريبة، وهذا مكلف جداً، ولا يمكنني تحمله"، يقول.

بعد أسبوع بالتمام عدنا مع كاميرا التصوير. اتصلنا بكميل لنسوق معه القطيع نحو المرج فاعتذر منّا سريعاً مبرراً بالقول: "وظفوني حارسا معهم ما بقى إقدر إحكي، إذا بتريدوا ما بقى تتصلوا فيي". تمت رشوة كميل وغيره من بعض أبناء المنطقة بالوظيفة المؤقتة، وبراتب لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور لإسكاته. قال كميل إنه لا يعلم ما إذا كانت الحملة ضد سد بسري سوف تنجح في منعهم من التنفيذ، وتعيد المرج لأهله، فارتأى النجاة بنفسه "ع القليلة بيطلع لي قرشين بعيّش أولادي، أنتو ما رح يجيني منكم شي"، قال لنا، وأقفل الخط.

سد يبتلع مراحات الرعيان

على المقلب الآخر لحوض بسري وتحديداً في بلدة مزرعة الشوف التي يعدّ أهلها مع أهل عماطور من كبار المُلّاك في المرج (نحو 30% من أراضي بسري للمزرعة وحدها) نجد نجيب بو كروم، إبن المزرعة في مراحه الخاص في منطقة جب الروس. والمراح هو المكان الذي يبني فيه الرعاة بيتاً زراعياً وحظائر للمواشي وقناً للدجاج، كما أضاف لهم نجيب أعشاش الحمام على سطح داره.

ترك نجيب المراح واقترح أن يقود بنا إلى شوار المرج الذي يقع بين رأس الجبل الذي يطلّ منه خراج مزرعة الشوف على مرج بسري. يقف على ارتفاع شاهق ليدلّنا على الطريق التي يسلكها حين يقود قطعانه نحو السهل في أسفل الشوار "هونيك بكعب الوادي منحط المعزة، حدها منشتي البقر، والغنم منتقله نزول لأنه الطقس أدفى بأول السهل". يراوح ارتفاع السهل بين 300 إلى 500 متر عن سطح البحر. الماعز، الذي يمتلك منه نجيب نحو 300 رأس يقضي الشتاء في المنطقة المرتفعة مع الأبقار وعددها 15 رأس بقر، فيما تأخذ العائلة 50 رأس غنم نحو أسفل المرج، كون الأغنام لا تتحمل بعض البرد في الأعلى.

هذا الأمر يحزن نجيب كثيراً "اضطريت استأجر في عنبال ونقلت الماعز إليها وهذا مكلف عليي". حتى الآن لا يعرف أين يذهب بالأبقار والغنم "عم نحاول نقطّع هالشتوية تحت، وعم نفاوضهم، وما منعرف إذا رح يسمحوا لنا أم لا، كون منطقتنا بعدها بعيدة نسبياً عن أعمال السد الجارية حالياً".

يخشى نجيب أن يفشل الأهالي ومعهم الناشطون البيئيون في منع إقامة السد "يعني ساعتها بضطر بيع كل المواشي وفتش على مصدر عيش آخر". كيف له أن يفعل ذلك؟ هو السؤال الذي يقضّ مضجعه، هو الذي ولدته أمه في السهل، كما كثر ممن توارثوا العمل الزراعي عن أجدادهم وآبائهم "ما بعرف إشتغل شي تاني" يقول. ذهبت الأرض التي يزرعها في المرج، واليوم يخاف أن يضطر لبيع قطعانه ومواشيه.

يوزع نجيب مصادر دخله من المواشي على الشكل التالي: "نبيع الحليب والألبان والأجبان ومشتاقاتها، وكذلك العجول والخواريف وسواعير الماعز للذبح، ومعها صوف الأغنام، والبقر الحلوب. نؤمّن اكتفاءنا من البيض البلدي، ونبيع كرتونة البيض بعشرة آلاف ليرة لبنانية، وكذلك نبيع من الحمام الذي نربّيه في المراح. ومن المرج تؤمن العائلة مؤونتها من الخضار والحبوب وتبيع الباقي. الحمدالله منتعب بس عايشين بكرامتنا وعمرنا ما عزنا حدا ولا طلبنا وظيفة أو واسطة أو انذلّينا لمسؤول". الحاجة إلى الناس هي ما لا يريده نجيب "في متلنا كتار، في حوالي 35% من أهل المزرعة بيعيشوا من الزراعة ومن المواشي سوا".

اليوم سيتم طردهم من المرج من دون أي تعويض "ما حدا سائل عنا".

بالقرب من نجيب يهتم إبن بسابا، غسان نزيه العاكوم، بنحو 20 رأس بقر وقطيع من الأغنام في مراحه، وكذلك عشرات الطيور الداجنة التي يبيع بيضها.

لا يرى غسان تأثير سد بسري فقط على حياته وحياة أبناء بسابا "أقفلوا علينا المرج ولأهالي بلدتي فيه نحو مليوني متر مربع مع خراج البلدة المتصل ببسري". يهتم ابن بسابا بتأثير السد على مناخ المنطقة "بدهم يقتلونا بالتلوّث متل ما صاير بمحيط نهر الليطاني وبحيرة القرعون. بدهم يعملوا فينا متل ما عملوا ببر الياس اللي فيها 600 حالة سرطان". هذا ولم يتحدث غسان بعد، كما قال، عن "الغطاء النباتي الذي يتقلص في لبنان تدريجياً. بدل ما يشجروا بعد عم يقطعوا على القليلة ربع مليون شجرة معمرة". وذلك يعني فعلياً، كما يقول "القضاء على رئة جزين والشوف والإقليم"، فالمرج بالنسبة له "ليس سهلاً للزراعة فقط، ولا مرعى للمواشي فقط، بل هو ثروة وطنية لا تخص أهل المنطقة وحدهم".

يختم غسان بالقول إن موقف رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط فاصل في الموضوع "إذا وقف بوجه السد بيقدر يمنعه لأنه معظمه واقع بأراضي منطقته، وبيضرّ الشوف بالأساس مع جزين، وكتير ناس من الإقليم بتنتخبه كمان"، ثم يضيف "يعني الناس متوقعة منه يكون حنب أهل المنطقة ويوقف السد".

عن مأمون إبن عماطور الفلّاح المكفي الملك المخفي

لم تكن وظيفة مأمون بديع أبو شقرا (69 عاماً) تكفيه وحدها لإعالة عائلته في ضيعته عماطور الشوفية. عماطور نفسها كانت تمنح اسمها لمرج بسري الذي طالما عرفه الناس بمرج عماطور، نظراً لملكية البلدة الكبيرة في المرج التي تلامس 30%.

ترك مأمون الوظيفة واستدار نحو أرضه التي ورثها وزوجته عن عائلتيهما: ستون ألف متر مربع في مرج بسري و30 ألف متر مربع في الرميلات. تقع الرميلات، وهي أرض زراعية مجللة في الجبل المنحدر من عماطور نحو المرج.

منذ ذلك الحين، أي منذ ثلاثين عاماً، صار مأمون نموذجاً، كما مزارعون آخرون، وإن كانوا قلّة في المنطقة، لما يمكن للزراعة أن تكون عليه: حلقة زراعية إنتاجية متكاملة من الحقل إلى المعمل فالسوق.

لا يمكن للمنحدر من عماطور على طريق ضيقة ومحفّرة أن يتخيّل وجود مزرعة مزدهرة تغذّي مؤسسة "بلدي" حيث يُصنّع كل الإنتاج الزراعي والحيواني: من الأرض إلى المستهلك. والمؤسسة هي نموذج لما يمكن أن يكون عليه حوض بسري من سهل المرج إلى القرى المحيطة لو كان للمنطقة أماً ترعاها وتسأل عن أهلها.

هناك، في الرميلات، تفهم سر هذا الإكتفاء والتعلّق بالأرض لدى مأمون أبو شقرا، الرجل الآتي من نضال سياسي طويل قضى جزءاً منه في محاربة إسرائيل تحت مظلّة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وتحديداً خلال الإجتياح الإسرائيلي 1982. الرجل المجبول بالنضال لغة وثقافة وتفكيراً وسلوكاً، يمارس المقاومة نفسها في أرضه "اكتفاء المزارع وأهل الريف هو شرط أساسي لتحرّر المواطن من الولاء للزعيم وارتهانه له في كل لبنان"، يقول وهو يربط بين ما وصل إليه واقع القطاعين الزراعي والصناعي في البلاد وحال المواطنين، وخصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة.

يقول مأمون أنه كان ومزارعي المنطقة يأملون تشجيع الناس على الزراعة ودعم مؤسسات التصنيع الزراعي والحيواني لرفع الإقتصاد المحلي

في هذه النقطة، يشرح مأمون كيفية إفقار الناس لغايات في نفس الممسكين بالسلطة: " بدل ما المؤسسات الرسمية تساهم في إعداد عمال زراعيين ومزارعين فنيين قادرين على المساهمة بالإنتاج والإقتصاد الوطني وتسهيل تصريف الإنتاج عبر آليات واضحة، نجدها تعزز معامل لإنتاج البطالة لكي يصبح الناس مرتهنين لأصحاب النفوذ، وليستمروا بالسير وراءهم والتذلّل لهم ليحصلوا على وظيفة أو ينالهم أي إفادة من السلطة التي تحكم البلاد". هذا النهج، بالنسبة لمأمون، أي "عدم تنمية القطاعات المنتجة، وخصوصاً الصناعة والزراعة، ما هو إلّا إمعان في استغلال الناس ليبقوا لقمة سائغة في يد الطبقة السياسية الحاكمة، ومن هنا ذاعت فكرة أنّ الناس لم تعد تهتم بالزراعة وأنها أدارت الظهر لمرج بسري".

تترجم مزرعة الرميلات فهم مأمون للحلقة الزراعية المتكاملة من قن الدجاج البلدي إلى صيرة الماعز والأغنام والأبقار إلى كروم التين والعنب والزيتون والتفاح والليمون من برتقال وحامض وكذلك أبو صفير الذي يصنعون من زهره الشراب ومن ثماره المربيات و"الكومبوت" كما بقية الثمار، مروراً بالصنوبر الجوي، والخرما والأفوكا والكيوي والرّمان والعنّاب والمشمش وغيرها من الأشجار المثمرة.

ومن الأشجار إلى حقل الخضار كل حسب مواسمها من البندورة إلى الباذنجان فالخيار والمقتى والجزر واللفت والشمندر والورقيات الخضراء والهندباء والروكا والملفوف والقرنبيط والبروكولي. جعل مأمون من مزرعته في الرميلات حقل تجارب ناجحاً ليقول للسلطات الرسمية بالفعل ما يمكن لمنطقة حوض بسري مع السهل والأراضي الزراعية في القرى أن تنتجه مع تراوح الإرتفاعات ما بين 300 إلى 850 متراً عن سطح البحر "ليس صحيحاً أنّ الأراضي مهملة وأنّ الناس أدارت الظهر لها، هنا يمكن لنا كمزارعين وسكان أن نستفيد من مناخ المنطقة الدافئ والمعتدل لنزرع ثلاثة مواسم على الأقل في العام". وفي الرميلات نجد أكثر من عشرين نوعاً من الأشجار المثمرة المتجاورة في الجلّ نفسه مع أنّ بعضها لا يعيش مع الآخر في منطقة أخرى من لبنان.

لم يمنع مشروع السد مأمون من توسيع مزرعته نحو مرج بسري فقط بعدما استملكت الدولة 45 ألف متر مربع من أراضي العائلة فيه "بالإستملاك ما منقدر نرفض نبيع، الدولة استملكت تحت شعار المصلحة العامة وهذا ملزم لنا كمواطنين". ولكن مأمون قلق كونه كمزارع عتيق وخبير يعرف ماذا يعني أن تصبح أرضه مطلّة على بحيرة بسعة 125 مليون متر مكعب من المياه: "ستتأثر المزرعة كما بقية أراضي المنطقة الزراعية بالتغيُّر المناخي الذي ستفرضه البحيرة. فهذا المستنقع إذا ما لم ينفجر من الضغط على طبيعة المنطقة الصخرية الهشة، أو لم يتسبب بزلزال لوقوع السد فوق فالق رئيسي (فالق بسري) وبالقرب من التقاء فالقي روم وبسري على بعد ألف متر من حائط السد، سوف يدمّر الزراعات كلّها بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة في المرج نتيجة التبخّر المتوقع. وسيقتل العنب والتين والرمان والأشجار الأخرى التي لا تتحمل هذه الرطوبة عدا عن البرغش والبعوض والأمراض الفطرية التي ستصدر عن البحيرة في حال نجحت في جمع 125 مليون متر مكعب".

يقول مأمون إنّه كان ومزارعي المنطقة يتأملون من السلطات اللبنانية دعم المؤسسة ومؤسسات أخرى شبيهة وتشجيع الناس على الزراعة والتصنيع الزراعي والحيواني لدعم الإقتصاد المحلي للقرى في حوض بسري ومعها الإقتصاد الوطني: "لأنه بهكذا مشاريع نبني لبنان، وندعم عبر مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي الناجحة أبناء الأرض ونحافظ على الناس في الأرياف، ونواجه التغيُّرات الديموغرافية القوية والقاتلة نتيجة النزوح نحو المدن، وتوزيع الإنتاج في المدن إضافة إلى تنمية ومساعدة المزارعين على إنتاج زراعي متنوع وجيد". وعبر معمله "مؤسسة بلدي" في عماطور ينتج مأمون مروحة واسعة من الصناعات عمادها الألبان والأجبان والشنكليش والقمبريس إلى المخللات والمكدوس والمربيات والكشك وماء الورد وماء الزهر والقصعين ودبس الرمان وحامض الحصرم.

وبعدما يؤكد أنه يأتي بدخل محترم من الزراعة والمعمل "مكّنني ويُمكنني العمل الزراعي من القيام بواجباتي تجاه عائلتي حيث ربيت وعلمت ثلاثة أبناء منه"، يؤكد مأمون أبو شقرا أن "مرج بسري هو المتنفس الحيوي لجزين والشوف ولجزء من الإقليم. كان مزروعاً بالليمون والموز والحمضيات، وهو أهم مركز لإنتاج الفاصوليا العريضة وأحد أهم الموائل في جبل لبنان لتربية الحيوانات والمواشي في أرض دافئة تتوفر فيها المراعي الجيدة والمناسبة خصوصاً في فصل الشتاء حيث يتعذّر تربية المواشي في المرتفعات بسبب الصقيع".

اليوم لا يسلبون المرج فقط ويدمرون زراعات القرى المحيطة ومناخها، هم أيضاً دفعوا أثماناً بخسة تراوح حول 30 ألف ليرة للمتر المربع "دفعنا نصفهم وأكثر بدل انتقال ملكية وحصر إرث وترتيب أوضاع لتتم عملية البيع للدولة"، وفق مأمون.

في معمل الإنتاج الزراعي والحيواني في عماطور، يقول مأمون وهو يتنقل بين نحو عشر موظفات وموظفين يعملون في تصنيع المنتجات على أنواعها، إنّ الغالبية العظمى من قرى حوض بسري تعتمد على المدخول الزراعي في دعم اقتصادها "يعني معاش الموظف لا يكفي كل احتياجات الأسرة في بلد نضطر فيه إلى تعليم أبنائنا في المدارس الخاصة وندفع فاتورتي ماء وكهرباء وإستشفاء خاص هو من الأغلى في العالم، والدخل الفردي لا يتناسب مع المستوى المعيشي، لذلك، حتى إبن الريف الذي لا يستثمر أرضه لبيع منتوجاته، يدعم اقتصاد أسرته عبر مؤونته من الزيتون وزيت الزيتون الذي يبلغ سعر صفيحته مئة دولار على أقل تعديل، كما عبر زراعة خضاره التي يستهلكها وبنوعية أفضل من السوق وكذلك التفاح والفواكه الأخرى وغيرها. وبالتالي هو يستفيد من كل موسم بما يساوي قيمة راتب على الأقل وهو ما يجعله يصمد أمام الكلفة المرتفعة للعيش في لبنان، كون الوظيفة هي أحد روافد المعيشة ولكنها لا تكفي وحدها لتحمّل كامل المصاريف المترتبة على العائلة".

يعتبر مأمون أنّ الوظائف التي يشغلها أبناء قرى حوض بسري اليوم هي نتاج عمل أجدادهم وآبائهم في الزراعة منذ القدم «لولا الزراعة ما في متعلمين وموظفين

ويعتبر مأمون أنّ الوظائف التي يشغلها أبناء قرى حوض بسري اليوم هي نتاج عمل أجدادهم وآبائهم في الزراعة منذ القدم "لولا الزراعة ما في متعلمين وموظفين، طبعاً من دون أن ننسى المنح التعليمية اللي قدّمتها بعض الأحزاب التقدمية أيضاً".

رحلة البحث عن عماطور المتمردة أبداً:
عبد الصمد وأبو شقرا حرّاس المرج

كان مرج بسري تاريخياً يُعرف بمرج عماطور لما للبلدة التي تتصدر قرى الشوف الأعلى، من أملاك فيه. حقيقة تعكسها نسبة الأراضي المستملكة من عماطور والبالغة 31% من 5 ملايين و700 متر مربع جرى استملاكها لصالح السد والبحيرة.

هذه المساحة أوجدت تاريخياً علاقة بنيوية بين أبناء البلدة والمرج، حيث اعتاش منه عدد كبير من الأجداد الذين أورثوا أراضيهم إلى أبنائهم وانتقلت إلى الجيل الجديد، برغم أسبقية حقيقة يفتخر بها أبناء البلدة بإقبالهم باكراً جداً على العلم مع إنشاء أول مدرسة فيها في 1870. وكذلك مع استضافتها أول مدرسة رسمية في المنطقة لم تعلّم أبناءها فقط بل معظم المقبلين على العلم في محيطها آنذاك.

وبالتالي فإنّ تملّك عماطور في المرج والسلطة التاريخية التي تمتعت بها عائلتاها الأساسيتان عبد الصمد وأبو شقرا، أناطا بهاتين العائلتين حصرية الأمانة على حراسة المرج حيث ما زال أبناؤهما حتى اليوم يتناوبون على تولّي مهمة السهر على المرج وتنظيم الري ومراقبة المخالفات فيه بشغل منصب ناطور المرج وحارسه. والدليل الأكبر على حجم ملكية عماطور للأراضي في المرج، هو أنّ 31% من مساحة البحيرة التي سيقام عليها السد، أي نحو مليون و750 ألف متر مربع، تم استملاك أراضيها من أهالي عماطور.

وعلاقة عماطور بالعلم والوعي تعود أيضاً، وفق الدكتور سناء أبو شقرا أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية وعضو المكتب السياسي السابق في الحزب الشيوعي اللبناني، "إلى تميُّزها منذ 1850 مع سلطة رؤساء العاميات فيها، وتحديداً عائلتيها عبد الصمد وأبوشقرا اللتين امتلكتا أو مُلّكتا 24 قرية بين جزين وصيدا وصولاً إلى تخوم النبطية. يُسرّ انعكس على وضع عماطور بين المناطق الأخرى وإنشاء مدارس خاصة ساهمت في تكوّن جيل من المتعلمين الذين انفتحت ذريتهم لاحقاً على الفكر السياسي والتحزّب وخصوصاً الأحزاب العلمانية والتقدمية منها. الأحزاب نفسها عادت وساهمت في تطوير عماطور عبر المنح الدراسية الجامعية التي حظي بها أبناؤها لترفع نسبة حاملي الشهادات الجامعية بينهم".

يخبرنا الدكتور أبو شقرا وهو إحدى أهم الشخصيات في عماطور التي يتطلّع الناس إلى رأيها أنّ 90% من أراضي عماطور مزروعة بالزيتون ويوجد نحو 5 آلاف كعب زيتون على الأقل، عدا عن عشرات آلاف الأشجار المثمرة في قضاءي جزين والشوف وقرى الإقليم المطلّة على المرج. ويقول إنّ إنتاج الزيتون ليس تفصيلاً في حياة الريفيين، فعلى سبيل المثال يبلغ الإنتاج في المواسم العادية نحو 3 آلاف صفيحة زيت زيتون في عماطور مثلاً، لا يقل ثمنها عن 300 ألف دولار كحد أدنى.

ويرى أبو شقرا، ردّاً على القائلين بعدم اهتمام أهالي القرى بالزراعة، أنّ المشكلة في التصريف وفي السياسة الرسمية لإدارة القطاع الزراعي التي تدفع الناس إلى عدم الإهتمام بالزراعة وهجر الريف نحو المدن. ويلفت إلى أن هذا الواقع الذي فرضته الإدارة الرسمية للقطاع "يضرب منظومة علاقة الإنسان بالأرض، فالإنتاج الجيد والتصريف الملائم يحفّزان المزارع على مزيد من العناية بالأرض وتطوير زراعاته".

وبرغم تخفيف رئيس البلدية وليد حسيب أبو شقرا من أهمية إنتاجية الزراعة في عماطور، يبيّن استعراضه التاريخي لميزات بلدته، علاقتها المتينة بالقطاع: "كانت عماطور التي تبلغ مساحتها 5 ملايين و770 ألف متر مربع مع أملاكها في بسري من أغنى القرى خراجاً ومالاً في الجبل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. انتشرت فيها معاصر العنب والزيتون ومحلات الصباغة والحياكة ومنشآت صناعية وحرفية". ويضيف "بعض زيتونها الشهير المعمّر ما زال موجوداً منذ أيام الأمير فخرالدين". وتُضمّن بلدية عماطور وفق رئيس البلدية حرج الصنوبر الموجود في أملاكها وفيه 5 آلاف شجرة صنوبر جوي مثمر، بـ85 مليون ليرة في الموسم. بالمقابل، يصّر أنّ أبناء بلدته "قطعوا علاقتهم بالمرج من خمسين سنة"، وهم يعتمدون في معيشتهم على الوظيفة في القطاعين العام والخاص.

أي موقف للقرية من سد بسري؟

إذا استثنينا مبادرة شبان وشابات عماطور التي انطلقت حديثاً لمواجهة أخطار سد بسري على البلدة خاصة وقرى حوض المرج ولبنان عامة، لا يمكن إلّا طرح سؤال عن موقع عماطور من معركة الناشطين ضد مشروع سد بسري. فهذه البلدة التي تحتل صدر الشوف الأعلى متربّعة على رأس طلّته نحو مرج بسري طالما تمتعت بخصوصية في علاقتها مع زعامة المختارة، خصوصاً الخلف وليس المعلّم الشهيد كمال جنبلاط. لم تتوانَ عماطور السبّاقة في العلم والتي طالما اختزنت شخصيات يسارية وازنة، عن قول رأيها في المسائل الحساسة والدقيقة وفي قضايا مهمة حتى وإن اختلف عن رأي المختارة، وأيضاً عن كل آراء الزعامات التقليدية.

يقول البعض إنّ وليد جنبلاط نفسه الذي يمارس السياسة "لم يواجه موقف عماطور وخصوصيتها عامة"، كما يؤكد الدكتور سناء أبو شقرا، بل طالما تعامل معها على قاعدة احترام الإختلاف. "هو يدرك في عمقه أنّ الموقف المعارض للنخبة العماطورية لا يصب في خانة المنافسة على الزعامة بقدر ما هو الحفاظ على حرية الموقف واستقلالية الفكر لشخصياتها السياسية".

يرتاح جنبلاط أيضاً إلى بعض التوازن في العلاقة مع عماطور مع استمرار وجود جيل من أبنائها كان ولا يزال يتعامل مع زعامة المختارة من منطلق أب الطائفة وحامي العشيرة.

ولكن الأساس في بُعد عماطور عن موقف نقدي بنّاء ومعارض للسد ينسحب أيضاً على عدم إدراك القاعدة الشعبية مبكراً لخطورة السد وتأثيره المدمّر على المنطقة، بخاصة وأنّ حملة المعارضة له لم تتفعّل سوى منذ فترة قصيرة لا تتجاوز العام. وعليه نجد في عماطور اليوم بذور مجموعة شبابية تسعى جاهدة لبناء ملف متكامل عن السد لتبدأ حملة معارضة "تحمي الأرض والقرى والمرج للأجيال المقبلة"، كما تقول إحدى الناشطات في الحملة سوزان أبو شقرا لـ"الفكرة". ويخطّط هؤلاء لإطلاق الحملة من عماطور نحو القرى الشوفية الأخرى انسجاماً مع تحوّل قضية مرج بسري مع الثورة إلى قضية رأي عام على مستوى الوطن.

يبدو د. سناء أبو شقرا اليساري المخضرم مسكوناً بهاجس تأمين المياه لبيروت، هو الذي يخرج بتفكيره واهتمامه من الإطار الضيّق لمصلحة المنطقة إلى مستوى المصلحة الوطنية، والمنفعة العامة التي يُنفذ السد من أجلها وهي "تأمين مياه الشفة لبيروت والضاحية الجنوبية وجزء كبير من مناطق جبل لبنان"، وفق ما يرى. ومع ذلك يقول أبو شقرا إنّ أولوية تأمين المياه لبيروت والضاحية مربوطة بمسائل عدة أبرزها "البدائل المتوفرة والممكنة لتأمين مياه هاتين المنطقتين وكلفتها في حال وقف السد، وضرورة توافر دراسات موثوقة بموضوع الزلازل ومخاطرها نتيجة السد، وتكوين المرج الجيولوجي وعدم سماحه بتجميع المياه، وكذلك المخاطر على الزراعة في كامل منطقة الحوض، حيث هناك معطيات حالياً تتحدث عن مخاطر ورؤى أخرى تخفف من أهميتها".

ويتابع أبو شقرا "كان مرج بسري مركزاً لزلزالين على الأقل آخرهما في 1956 وهناك دراسات تؤكد نشاط فالقي روم وبسري الزلزاليين وإمكانية تحرّكهما بسبب السد، وهذه معطيات تم الحديث عنها قبل نشوء معارضة للمشروع، كما أنّ كمية المياه التي تصل إلى المرج صيفاً تصبح أقل من جدول، فماذا سيحل بالسد في فصل الصيف؟ وهل يكفي الماء الموجود لتخزين الإحتياجات المرتجاة؟ خصوصاً وأنّ المياه النموي استجلابها من القرعون غير صالحة للإستخدام". كما يطالب بمسح جدي للآثار المهمّة في المرج وكيفية التصرّف تجاهها.

هذه الهواجس يبددها رئيس البلدية الذي وافق بصفته رئيس السلطة المحلية على مشروع سد بسري. واللافت أنه يستنجد لهذه الغاية بمعلومات صادرة عن مجلس الإنماء والإعمار ومفادها أن "الزلازل قديمة والبحيرة واطية ما بتعمل زلزال، بس البحيرات العالية خطرة، والقرى بعيدة عن البحيرة ولن تتأثر زراعاتها بالرطوبة"، وفق ما يقول من دون أن يكون لديه دراسة واحدة تؤكد كلامه. وهذا ما تولّى عدد من الخبراء دحضه، وفق مقالات ننشرها في هذا العدد الخاص بمرج بسري بالذات.

وفي الاتجاه نفسه، يستبعد رئيس البلدية أن يلحق أي ضرر بالزيتون: "في ناس بترش أدوية لمرض عين الطاووس، نحن منفضل نترك الشجرة تقاوم بمناعتها". كما أنّه يعتبر أن "لا وجود لشجر حساس في المنطقة يمكن أن يتأثر بالرطوبة، بما فيه الصنوبر المثمر الذي تمتلكه البلدية".

وحين نسأله عن حرج الصنوبر الذي يقع على كتف بحيرة السد، يجيب: "صح هو أقرب من حرج بكاسين ع البحيرة، بس ما بعتقد في خطر" يقول. ويشير إلى أنّ لديه اتفاقية شفهية مع مجلس الإنماء والإعمار عن منح عماطور كهرباء من محطة توليد كهرباء السد علماً أن مدير المشروع إيلي موصللي أكد لـ"الفكرة" أنهم سيولدون 2.0 ميغاوات فقط وهي تكفي لتشغيل منشآت السد وإضاءته ليس إلاّ، أي أنّ لا كهرباء طبعاً لقرى الحوض كما وعدهم المجلس.

باتر التي دمّرها زلزال 1956:
هنا نشأت أول تعاونية زراعية في لبنان

تستقبل بلدة باتر زوار الشوف لناحية جزين، من هناك تمتد كروم الزيتون خضراء من البلدة وصولاً إلى المرج حيث يتمتع أهلها بأملاك كثيرة فيه، فيما يذهب ما يتبقى من نبعها وسواقيها باتجاهه لبلاقي نهر الباروك ويجري معه نحو نقطة التقائه بنهر جزين - بحنين ليشكّلا نهر بسري.

لباتر قصة حزينة مع الزلازل، ومقلقة مع خطر تكرارها المحتمل بسبب السد. بعض الناجين من أهلها خلال زلزال 1956، ما زالوا يتوجسّون من تكرار التجربة التي عاشوها في حينها. يقول هؤلاء أن زلزال ذاك العام أصابها في قلبها القديم، يوم كانت باتر تتمركز كلّها، كومة من البيوت الحجرية والترابية، على تلة بمثابة حرف ينحدر من نبحا التي تعلوها نحو المرج. دمّر زلزال 1956 معظم بيوتها، وقتل ستة من أبنائها، وصارت باتر تتوسّع بعدها باتجاه جزين. بعد سنوات من التوسّع جنوباً، بدأ جيل الثلاثين عاماً الماضية يتوسّع باتجاه الشوف عبر حدود البلدة مع عماطور جارتها في الشوف الأعلى. البلدة القديمة نفسها عاد أهلها وعمروا منازلها التي هدّها الزلزال، ولكن أبناءهم اختاروا التوسّع على الضفتين بعضهم هرباً من احتمال تكرر الزلزال في النقطة عينها، فيما يقول آخرون أنه لا يوجد أراضٍ للجميع بعدما تكاثرت البلدة.

ينتقل إبن باتر الناجي من الزلزال، المربّي المتقاعد كمال كيوان، من ذكرياته عن ليلة زلزال 1956، ليحدثنا عن علاقة بلدته مع مرج بسري، وهو يقود سيارته على طريق ترابية وعرة تصل باتر بسهل المنطقة. يقول كيوان إنّ حيّ بو سن وبعده حي الشَرَفة في باتر هما الأقرب إلى المرج، وأهله ملّاكون ويعتاشون منه حيث يعملون بالزراعة. يملك كيوان أرضاً بعيدة عن ضفة البحيرة المزعومة لناحية الشوف نحو 300 متر، عامرة بالزيتون والليمون والرمان والتفاح وأشجار مثمرة أخرى. ويشير كيوان إلى أنّ 90% من أراضي باتر مزروعة بالزيتون، مؤكداً أنّه عكس ما يشاع عن إهمال الناس لأراضيها "أصحاب الأراضي في المرج من باتر يزرعون أراضيهم ويستعينون بها لتأمين مصاريف عائلاتهم حتى وإن كان بينهم موظفون أو لديهم مصادر دخل أخرى". ويذهب أبعد من ذلك للتأكيد أنّ "الأراضي المستثمرة في السهل والمرتبة والتي تشي بعناية متقنة هي لأهالي باتر الذين يحبون الزراعة ويتقنونها". كيوان نفسه الذي يقضي تقاعده في حقله معظم الوقت، تعلّم وأخوته من عمل أبيه في الزراعة "وأنا علّمت أولادي الأربعة وأعيل عائلتي ليس فقط من مدخولي كمدرّس بل أيضاً من نتاج أرضنا، ولا يحق لأحد القضاء على مداخيل الناس التي تتيح لهم العيش بكرامة".

يذهب مختار باتر رؤوف محمود درويش أبعد من كيوان في تمجيد علاقة بلدته بالزراعة. يقول إنّ باتر أسست أول تعاونية زراعية في لبنان العام 1966، كونها "زراعية بامتياز، وكان للتعاونية منذ ذلك اليوم ولغاية الآن، دور كبير على صعيد الإنتاج والتسويق". غير زراعة الخوخ والإجاص والدرّاق والسفرجل والرّمان والعنب والعنّاب، ساهمت التعاونية مع المزارعين بما أسموه "مغامرة" زرع الأفوكا في البلدة منذ ثلاث سنوات. يومها وزّعت التعاونية 2500 شجرة، على 14 مُزارعاً للتجربة، كما استأجرت كتعاونية، أرضاً على عشر سنوات وزرعتها بالأفوكا، وأصبحت اليوم مع بواكير ثمار الأشجار "زراعة واعدة" كما يقول المختار.

يقدّر المختار زيتون باتر بنحو 20 ألف كعب زيتون، مبدياً مخاوفه على هذه الثروة من تداعيات السد، معتبراً أنه من الضروري منع المشروع. ولا ينسى المختار العتب على معارضي السد "كان لازم نتحرك قبل الآن، ومع ذلك وطالما استملكت الدولة الأرض صار بالإمكان إعلان مرج بسري محميّة طبيعية ومنطقة سياحة بيئية وزراعة عضوية". ويكشف درويش عن مساع لضم باتر إلى محمية أرز الشوف "نحن نعمل باتجاه تعزيز زراعة البلدة وبيئتها وصحة ناسها، بينما يأتي السد ليهددها بالدمار في ما لو تحرك زلزال، وبإنهائها كمنطقة زراعية في ما لو صار السهل بحيرة". يذكر أن الاستملاك طال 8,8 هكتار من مساحة القرية، وهي عبارة عن 14 عقار، 6 منها مستملكة بالكامل و8 جزئيا. وتبلغ نسبة الاستملاكات في هذه القرية 2% من مجموع المساحة المستملكة في هذا المشروع

ترقب إزاء مخاطر السد

يقف كيوان على تلّة في حي الشَرفة الذي يشرف على كامل مرج بسري في خراج الضيع الشوفية. يشير بيده نحو تلّة هبطت مع مرور السنين من جبال جزين لتفصل جزءاً من المدى المترامي للسهل عن حدوده الجنوبية، ليقول "سينون السد ورا هيدي التلة، وستصل مياه البحيرة إلى هنا في أسفل باتر وعماطور ومزرعة الشوف غامرة معظم ملكيّات ضيع الشوف ليس في المرج فقط بل أيضاً في خراجات الضيع الواقعة في المنحدرات الفاصلة بينها وبين بسري". ويقول كيوان إنّ هناك معلومات عن نيّة مجلس الإنماء والإعمار منع أصحاب الأراضي التي تعلو البحيرة وتقع على ضفافها من استخدام أراضيهم أو البناء فيها أو إقامة منتجعات سياحية باعتبارها "مراح" البحيرة، أي حرمها، ليؤكّد أنّ ذلك سيفجر أزمة إجتماعية واقتصادية كبيرة وسيتسبب بخسائر كبيرة لأهل كل المنطقة المحيطة بالمرج. ويفسّر ذلك بأن المجلس يكون قد استملك أراضي هؤلاء المزارعين من دون أن يدفع ثمنها "وهذا استملاك جائر وغير قانوني".

ويستفيد كيوان من موقع أرضه فوق المرج ليشير إلى أنّ تركيبة الأرض في المنحدرات سواء في جزين أو الشوف رملية ومهدّدة بالإنجراف في ما لو نجح المشروع وتجمّعت المياه. ويعطي مثلاً ما حدث مع جاره في خراج باتر عندما انزلقت أرضه البالغة مساحتها ثلاثة دونمات مجللة مع كعوب الزيتون المعمّر نحو الوادي "هيدا قبل ما ينقعوا المنطقة ببحيرة، فماذا سيحصل بأراضينا وضيعنا بعد السد؟" ويضيف "أرضنا مزياحة ما في شي عم يهدّيها". ويعتبر أنّ القيّمين على السد لا يريدون أن يعترفوا بطبيعة الأرض الجيولوجية وتكوينها، كما حجم الترسّبات الموجودة في سهل بسري والتي لا تقلّ عن 80 إلى مئة متر عمقاً. "يعني ما رح تجمع مي، وع الحالتين في كارثة بهدر موارد الطبيعة ولقمة عيش أهل الضيع وثرواتها الزراعية". ويخشى أن يصل الضرر إلى أكبر محميّة في لبنان وهي محميّة أرز الشوف نتيجة الرطوبة التي ستصل إلى نحو 10 ملايين متر مكعب سنوياً.

أصحاب الأراضي في المرج من باتر يزرعون أراضيهم ويستعينون بها لتأمين مصاريف عائلاتهم حتى وإن كان بينهم موظفون أو لديهم مصادر دخل أخرى

بانتظار البحيرة

من جهته، يُعتبر المزارع كمال خطار من أشد المتحمسين في الشوف لسد بسري. يرى الرجل أنه "بعكس ما يقول الآخرون، فإن السد سيجمّل المنطقة وسيكون لدينا بحيرة جميلة". ويهتم خطار، وفق ما قال لـ"الفكرة"، بأن "تشرب بيروت أيضاً". يملك خطار مزرعة تُعرَف بـ"المطمور" في منتصف المنحدر عند أطراف باتر نحو مرج بسري. في حال نجاح السد وتجميع المياه ستشرف أرض خطار على بحيرة السد "سيصبح المنظر رائعاً"، وفق ما يتوقع.

وحين نسأله عن خطر خسارة مياه النبع، يجيب: "يسقي نبع باتر نحو 400 فدان، يعني تقريباً 600 دونم من الأراضي الزراعية في البلدة. صيفاً، لا يبقى من النبع ماء ليذهب إلى بسري، ولذا يرى أنّ باتر قد تساهم في تجميع مياه السد عبر سيول الشتاء فقط وليس عبر نبعها". وحين نسأله عن مخاطر السد على الزراعة، يجيب أنّه لا يرى "مستقبلاً للزراعة في لبنان، نحن عم نعيّش زراعتنا مش هي اللي عم تعيّشنا"، يقول الرجل الذي تعمر مزرعته بدوالي العنب الذهبي، وبالزيتون وأشجار مثمرة أخرى. كما أنه يصنع ماء الورد وماء الزهر وحامض الرمان والعرق ومنتجات زراعية أخرى بمهارة عالية.

وحين نسأله عن مخاطر الزلزال، يجيب "كل لبنان معرّض مش بس بسري".

مزرعة الشوف أدفأ المراعي:
المرتبة الأولى في إنتاج الحليب

لا نجد بلدة في حوض بسري تتميّز بعلاقتها بالمرج كمزرعة الشوف. فبرغم أنّ البلدة تتربّع على أعلى المطلّ الذي يُشرف على المرج حيث ترتفع تلالها نحو 1050 متراً عن سطح البحر، إلّا أنّها تمعن في الإنحدار نحوه لتلاصق سهله الفسيح بمساحات شاسعة. تبلغ حصة مزرعة الشوف من استملاكات الدولة في بسري 25% من 5 ملايين و300 ألف متر مربع مخصّصة للبحيرة أي نحو مليون و325 ألف متر مربع. لكنّ استملاك أراضي المزرعة وأهلها يختلف عن كل الإستملاكات الأخرى، كون المرج هو رئة المزرعة، وفسحة فقرائها ومصدر لقمة عيش الكادحين من ناسها، وكذلك امتدادها الحيوي.

تقفل مزرعة الشوف على قرى الشوف الأعلى لتكون بوابته نحو الإقليم عبر بيقون وبسابا. بلدة عطشى مع ثلاثة عيون ماء شحيحة، تأخذ الدولة أرضها وماء مرجها لتسحبها بعيداً عن ظمأ أهلها، والأهم لتقطع حنفية باب الرزق المستدام في مليون و325 ألف متر مربع من الأراضي الزراعية الصالحة للخضار والحبوب والصنوبر والأشجار المثمرة. سيصرف أهل المزرعة مال الإستملاكات التي حصلت بأبخس الأسعار، كما يقول رئيس بلديتها يحيي أبو كروم حيث لم "يتخطّ السعر الأعلى للمتر فيها 40 ألف ليرة لبنانية، وتم تثمين بعض الأراضي ب 33 ألف ليرة للمتر، وفي هذا ظلم كبير للذين يحيون ويؤمّنون اكتفاء عائلاتهم من أرضهم".

ليست المزرعة التي تقع على القاطع الغربي من الشوف الأعلى، كشقيقاتها في القاطع الشرقي من المنطقة عينها، أي المختارة وعماطور المتدّثين عبر جبل الباروك والمعاصر ونيحا التي يغطيها الإخضرار وتنعم بالينابيع الغزيرة التي تكفي احتياجاتها. فهنا تبدو مزرعة الشوف شبه صحراوية مما يرفع من أهمية المرج الغني بالمياه السطحية والجوفية بالنسبة لها. ومع ذلك، ولأن عين الدولة على بسري منذ نحو 65 عاماً، لم تكلّف الجهات الرسمية نفسها حفر بئر جوفية في مزرعة الشوف لتغذيتها بالمياه. وتُركت تنتظر نزّ عيونها الثلاثة: عين الضيعة وعين الجوزة وعين يونس التي يملأ أهلها جرارهم منها ليتزوّدوا بمياه الشفة فقط.

من هنا نعرف أهمية المرج بالنسبة للمزرعة طبيعياً وبيئياً وزراعياً واقتصادياً وترفيهياً أيضاً. طالما قصده أهلها للتنزّه وصيد السمك ولرحلات نهاية الأسبوع والنزهات. وتعتاش معظم عائلاتها على موردين أساسيين يرتبطان بالمرج: الزراعة وتربية الماشية حيث تلامس نسبة الذين يعتاشون من قطعان الماشية نحو 30 إلى 35% من أهلها، وفق أبو كروم، رئيس بلديتها نفسه.

وإذا فصلنا تومات نيحا من احتسابها مع نيحا امتداداً بلدياً واحداً، سوف نجد أنّ مزرعة الشوف هي كبرى بلدات الشوف الأعلى والمنطقة، إذ تبلغ مساحتها مع خراجها نحو 14 مليون متر مربع، وهو ما يزيد مساحات الرعي.

مساحات الرعي نفسها تشكل مصدر رزق مضافاً للمزرعة التي نادراً ما يخلو بيت فيها من الأبقار أو الماعز أو الغنم، فيما يجمع أنواع المواشي الثلاثة (غنم، بقر، وماعز) ممتهنو الرعي ومالكو القطعان. يقضي هؤلاء صيفهم في ربوع المزرعة نزولاً نحو أراضيها في المنحدرات والشوار الممتد نحو المرج، فيما ينحدرون شتاء نحو سهله ليقضوا فصل الصقيع في جنباته وتحديداً في مراحات الرعاة المجهزة بالزرائب والحظائر لمواشيهم.

وبفضل قطعان مواشيها، تحظى المزرعة بالمرتبة الأولى لإنتاج الحليب ومشتقاته، ومنه تزدهر فيها صناعة الألبان والأجبان، وبعضها شهير على مستوى لبنان. وتعتبر المزرعة أيضاً مصدراً رئيسياً لتغذية المنطقة باللحوم، وهو ما يعتبر مصدر عيش كريم للكثير من أبنائها.

بعض أهل المزرعة ممن لا يمتلكون مواشي يعمدون إلى تأجير أراضيهم في المرج شتاء لرعاة من نيحا وعرسال ومناطق أخرى، حيث يُعتبر المرج وعلى ارتفاع 300 إلى 450 متراً والمفتوح على الساحل من أدفأ المراعي لقضاء الشتاء.

مع البدء بتنفيذ السد اليوم، بدأت تقفل أبواب الرزق هذه، وبدأ الرعاة والمزارعون البحث عن مصادر رزق أخرى تبدو صعبة المنال لمن توارث عبر التاريخ ومنذ سنوات طويلة هاتين المهنتين، كما يقول نجيب أبو كروم الذي ورث الزراعة والرعي عن جده وأبيه.

يعتبر رئيس بلدية المزرعة يحيي أبو كروم أن المزرعة نموذجية في المصالحة لعودة المهجرين حيث يشكل مسيحيّوها 30% من سكانها، يواجه هؤلاء عوائق اقتصادية في العودة كونهم ارتبطوا في أشغالهم بالمناطق التي هاجروا نحوها خلال الأحداث "وجاء السد ليشكل ضربة قاضية لتأمين استقرار عودتهم"، وفق ما يقول.

يشير أبو كروم إلى الإعتراض الكبير الذي واجهت به مزرعة الشوف مشروع سد بسري "كونهم استملكوا 25% من مجمل الأراضي للسد من دون أي إفادة فعلية تعود عليها بالنفع، فتم رفض المشروع كلياً". يردّ أبو كروم موافقة البلدة والبلدية إلى "المباحثات وكرمى لبيروت وكون السد يُنفذ تحت عنوان المنفعة العامة". في المقابل، يشير ناشطون متابعون للموضوع إلى أن حركة رفض السد التي طفت على السطح في بعض قرى الشوف عادت وانطفأت عندما وافق رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي النائب السابق وليد جنبلاط على المشروع "إجتهم كلمة السر، فصار الجميع يتحدث عن حاجة بيروت للمياه".

ويربط أبو كروم بين موافقة بلدته والشروط التي وضعتها لتقبل بالسد "ولكن للصراحة لم يُطبق مجلس الإنماء والإعمار أيّاً من بنود الإتفاق الشفهي الذي عقدناه معهم".

ومن هذه الشروط "منح تعويضات منصفة تحفظ حقوق مالكي الأراضي، وحتى اليوم هناك من لم يقبض مستحقاته الشحيحة أصلاً، بالإضافة إلى اعتراضات على تقدير بعض المساحات وحجمها، وهناك نسبة عالية من الملّاكين المعترضين على مساحات أراضيهم كما قدّروها".

وفي التعويضات غير المباشرة للمزرعة، يذكر أبو كروم أن البلدة نالت موافقة شفهية من مجلس الإنماء والإعمار على تعويض الناس عن المرج كمتنفّس وامتداد حيوي ومكان للرعي والنزهة، عبر إنشاء ملعب رياضي وقاعة أنشطة تعوّض عن المرج، وشق طريق زراعية مكان الأراضي التي قُطعت من أراضي البلدة، ومدها بالماء عبر إنشاء خزان في بسابا يتغذى من مياه الآبار التي تُحفر في بسري للإقليم أو من مياه الباروك. وكذلك تعويض البلدية عن 137 ألف متر من طرقات البلدة نحو المرج، بالإضافة إلى التعويض الإيكولوجي عبر التشجير ودعم السياحة البيئية". واقتصادياً، نالت بلدية المزرعة وعداً بدعم إنشاء مزارع ومشاريع صغيرة ومعامل لتصريف الإنتاج، وكذلك توظيف عدد كبير من أبنائها في مشروع السد".

وبعدما يستعرض كامل الوعود التي نالتها مزرعة الشوف مقابل المطالب الخطية التي قدمتها للمجلس، يعرب أبو كروم عن أسفه من إخلالهم بالتنفيذ "إذا ما عوضوا ووفوا بوعودهم لن نسمح باستكمال المشروع، وهم يعرفون كيف تعترض المزرعة التي لا يقل عدد ناخبيها عن تسعة آلاف ناخب".

بكاسين التي تحوي أكبر حرج صنوبر مثمر في الشرق الأوسط

حمل حرج الصنوبر في بكاسين البلدة إلى الشهرة العالمية بعدما صُنّف أكبر حرج صنوبر مثمر في منطقة الشرق الأوسط. والحرج نفسه هو سبب تركّز الأنظار على بكاسين في معركة سد بسري والتشديد على تأثير السد على ناحيتين أساسيتين ترتبطان بمستقبله: إنزلاقات التربة الموجودة أصلاً والحاصلة دائماً والمخاوف من ازديادها مع امتلاء البحيرة في سفح التلال الرملية التي تتركز عليها قرى قضاء جزين، وبالتالي إنزلاق أجزاء من الحرج وموت أشجار الصنوبر. يضاف ذلك إلى الرطوبة العالية التي ستستجد في المنطقة نتيجة وجود بحيرة كبيرة ستكون ثاني أكبر مسطح مائي بعد بحيرة القرعون في لبنان بسعة 125 مليون متر مكعب.

تقول إختصاصية الموارد الطبيعية في الجامعة اللبنانية الأميركية الدكتورة ميرنا سمعان الهبر، إنّ الرطوبة التي ستصدر عن التبخر من البحيرة تُقدر بنحو 10 أطنان متر مكعب، وهذا يقتل الأشجار ولا يسمح بعقد البراعم، والصنوبر لا يعيش في الرطوبة كما الزيتون. وهذا الأمر يهدد حرج الصنوبر في بكاسين في الصميم.

بالإضافة إلى كون حرج الصنوبر رئة قضاء جزين الداخلية كونه يمتد على 220 هكتاراً من الأراضي، هي نصف مساحة بكاسين تقريباً التي تبلغ مع خراجها 500 هكتار.

ويحتوي الحرج على 120 ألف شجرة صنوبر مثمرة ومعظمها معمر، هو أيضاً مصدر الدخل الرئيسي في بلدية بكاسين التي تُضمن موسمه بـ 500 مليون ليرة لبنانية سنوياً في أيام الخير، وهي كثيرة، وفق ما يؤكد عضو المجلس البلدي في بكاسين حبيب خوري لـ"المفكرة". 500 مليون ليرة هي نصف واردات بلدية بكاسين "يعني الصنوبر هو نصف موازنتنا".

تقع بكاسين ذات البيوت الحجرية الجميلة المسقوفة بالقرميد بين حرج الصنوبر جنوباً، وكروم الزيتون شمالاً والتي تمتد على 8 كيلومترات من أراضيها. وهذا الغنى الزراعي والحرجي يساهم في ما يبدو من بحبوحة مالية في اقتصاد البلدة نظراً إلى أنّ هذا الإخضرار ليس بيئياً وجمالياً فحسب بل منتجاً أيضاً، بالإضافة إلى انخراط معظم أبنائها في وظائف وأعمال في بيروت.

يشير خوري إلى أنّ اهتمام البلدية الرئيسي ينصبّ على حرج الصنوبر في بكاسين "عملناه شبه محمية بـ1996". ومنذ ذلك الحين تزرع البلدية، وفق خوري نفسه، "5 آلاف شجرة صنوبر كل عام لتعوّض نحو مئة شجرة صنوبر معمرة يقتلعها انزلاق التربة الدائم في منطقة رملية كما تربة بكاسين والقرى المحيطة في قضاء جزين". حتى أنّ بكاسين استحدثت مشتلاً لاستنبات شتول الصنوبر من الأكواز لضمان نجاح عملية زرع الصنوبر "لنحافظ على الحرج لأنه أم بكاسين: عنا شفيع بكاسين مارتقلا وعنّا حرج الصنوبر".

تعتبر بكاسين نفسها محظوظة عندما عجزت جزين، صاحبة حرج الصنوبر الأساس، عن دفع ضريبة الحرج للأتراك، وهي ما كان يُعرَف بالميرة. دفعت بكاسين ميرة الحرج وانتقلت ملكيته إليها. بعد حرج بكاسين يعتبر حرج الصنوبر في مشموشي جارتها ثاني أكبر حرج في المنطقة بمساحة مئة هكتار، يليه حرج بلدة قيتولا التي تتركز على مقلب جزين نحو الجنوب، وهو ما يبعد حرجها (حرج قيتولا) عن خطر الرطوبة التي ستأتي بها بحيرة السد وكذلك الإنزلاقات المتوقّعة في القضاء.

لكن اهتمام بلدية بكاسين ينصب على تطوير البلدة ومكانتها المميزة "اخترانا اللبنانيّون وفق استطلاع أجرته جريدة "لوريان لو جور" في العام 2018، البلدة المفضلة عندهم"، يقول خوري متباهياً بجمال بلدته. فبكاسين وفق ما يقول هي الوحيدة التي تفرز نفاياتها من المصدر، و"ما عنا مستوعبات نفايات بالطرقات، البلدية بتلم المفروزات من البيوت وهناك سلل للأوراق في الطرقات فقط".

ولكن ألا تخاف بكاسين من مخاطر الزلزال التي يتحدثون عنها؟ يردّ الخوري بأنّ زلزال 1956 دمّر نصف بكاسين، وبعده تغيّر شكل الضيعة حيث كانت تتركز كلّها في الساحة أمام البلدية اليوم، وكان الناس يتنقلون على الأسطح ليزوروا بعضهم البعض للالتصاق الشديد للمنازل. لكنه لا يدخل في أي نقاش عن مخاطر السد.

وللحفاظ على الحرج، تعمل بلدية بكاسين على مد 12 كيلومتراً من قساطل المياه مع مآخذها للإطفائيات بالتعاون مع وزارة الطاقة تحسباً لوقوع الحرائق "لكي لا نترك النيران تأكل الصنوبر". وللمناسبة وزارة الطاقة هي عرابة السد والمسؤولة عنه.

ورغم ارتباط بكاسين عضويا بالحرج، لم يسجل حتى الآن فيها أي موقف معارض لمشروع سد بسري. فلدى سؤال عدد من أبنائها عن مخاطر السد، يجيبون بإعلان الولاء لرئيس الجمهورية وتيّاره الوطني الحر. "المعارضين بيغاروا من (وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة ورئيس التيار الوطني الحر) باسيل، وبيرفضوا كل شي بيعمله"، يقول شاب وقف في ساحة البلدة التي كانت تتحضر للإحتفال بعيد شفيعها مار تقلا.

يذكر أن استملاكات مشروع سد بسري طالت عقارين بشكل جزئي في القرية وقد بلغت المساحة المستملكة 0.3 هكتار وهي تعادل 0.1% من مجموع الإستملاكات.

مزرعة المطحنة:
ستون نوعاً من الفاكهة أهمها الأفوكا

تستقبل مزرعة المطحنة، تلك القرية الصغيرة، روّاد مرج بسري من ناحية مدخل جزين. هي القرية الثالثة المهددة بالتهجير نتيجة السد بعد قرية بسري ومع خربة بسري. هناك على مصطبة داره في مزرعة المطحنة، يجلس جبران مطانوس حبيب مع زوجته، ويشير إلى ضيعته المتركنة على تلة فوق نهر الأولي، قائلاً "بنى الأجداد بيوتها على تلة رملية زحلت بعد زلزال حصل من ألف سنة عن شير الجوبة، وأرضها مواعة (دلغانية ورخوة) وكلما قوي النهر بينهار من حفافيها شوي، وعطول منبني حيطان دعم وبترجع بترجل".

برغم بلوغه 94 عاماً، ما زال حبيب يقصد مع أولاده وأحفاده أراضيه الزراعية: "عنا زيتون وخضار، وكنا نزرع ونشك دخان. كانت عائلات المزرعة تعتاش من الأرض ومن المواشي وحليبها وألبانها وكان أهلنا يخلفوا 8 إلى عشر أولاد". وكنا نتصيّد سمك وكان النهر كتير نضيف. هلأ كل شي تغيّر". ويرى أنّ هناك أسباباً كثيرة تجعل الحياة في مزرعة المطحنة ممكنة وبأقل كلفة "يدعموا الزراعة لنرجع متل ما كنا عايشين".

صيد السمك نفسه يشكل مصدر رزق للعديد من أهالي المزرعة والخربة وبسري نفسها وكذلك لأصحاب المنتزهات المنتشرة على النهر "سمك بسري أطيب سمك" يقول الرجل فيما تهز زوجته أم إميل رأسها موافقة، قبل أن تضيف "كل هيدا بده يروح مع السد".

من صيد السمك ينطلق المهندس المسّاح ميشال توفيق ليعتبر أن مزرعة المطحنة تؤمن منظومة متكاملة للعيش "أبي ربّ عائلة كبيرة وعلمها من صيد السمك في نهر بسري". عندما كان صغيراً، طالما رافق توفيق والده إلى الصيد "كان يتصيد وكنت أنا نضف السمك حده، وكان يبيعهم وما ينقّص علينا شي وعلمنا كلنا".

يعود توفيق إلى مزرعة المطحنة النموذج، لينطلق من علاقته وعائلته مع المزرعة والمرج "لمن بدنا نشم الهوا منلاقي إنها أجمل منطقة بلبنان مع المرج". بنى لنفسه وأولاده شاليهات ومنازل في العقارات الستّ التي يمتلكها في المزرعة "ومنزرع ستين نوع من أشجار الفاكهة ومنها الليمون على أنواعه، والأفوكا، والمشمش والتفاح والدراق والعنب والرمان والعناب وغيرها الكثير من اللوزيات والجوز". لا يترك توفيق نوعاً من الخضار لا يزرعه في أرضه "ورقيات وملفوف وقرنبيط وبروكولي بالشتا وكل الخضار بالصيف، ما في شي منشتريه من برا". يقدّر توفيق إنتاج أراضيه الاقتصادي بنحو 50 ألف دولار بالسنة "الزراعة بتعطي بمنطقتنا والناس بتعيش بكرامتها".

صحيح أن عدد سكان المزرعة لا يتجاوز 500 نسمة "بس نحن ضيعة نموذجية للعيش، يعني أولادي لمن بدهم يرتاحوا من بيروت وضجيجها وتلوثها بيجوا لهون ما بيحبوا يروحوا محل تاني". لكن توفيق نفسه منع إبنه مؤخراً من بناء منزل خاص به في المزرعة "لن تبقى المزرعة كما كانت بعد إقفال مرج بسري عنها، وبعد ما سيحصل لنا بعد استئناف بناء السد إذا استكملوا المشروع، كيف سيعيش تحت السد؟". يرى أنه كان على الدولة أن تلتفت إنمائياً للمزرعة "ما عنا لا مستوصف ولا شي"، وأن تبني مدارس لتثبّت الناس بأرضها، "لا أن تنفذ مشروعا يُهجر الناس".

مواقف من السدّ

يعتبر المهندس طوني حبيب، إبن المزرعة، أن العواطف اليوم لا تجدي نفعاً في مواجهة السد: "طبعاً قضينا طفولتنا في المرج ولنا في كل شبر منه ذكريات وحياة"، ولكن الأهم بالنسبة إليه هو ضرب مصادر الإنتاج التي كانت تشكل عماد حياة الناس "سعر الأراضي سيتدنى لأن نمو المزرعة قد توقف اليوم مع توقف حركة البناء فيها نتيجة مخاوف الناس. كذلك ستقفل جميع المطاعم التي تشكل عماد السياحة فيها". ويشرح حبيب عن علاقة الضيعة بنهر بسري الأولي "جدودنا كان عندهم مطاحن وبعضها أثري أيضاً، والنهر مقصد للسياح، عند قطع الماء عن الأولي، وحتى لو تركوا كمية قليلة فيه، سيتحوّل مجراه إلى مستنقعات بسبب طبيعته الصخرية المتعرجة، وهذه المستنقعات ستنشر الحشرات والتلوث".

ومن الحياة الهادئة في المزرعة "حيث كنا لا نسمع سوى أصوات الكائنات الحية في الطبيعة"، يتحدث حبيب عما سمعه من مستشار وزير الطاقة السابق سيزار أبي خليل "رح يمرق ع القليلة 4 شاحنات بالدقيقة، فأي حياة سيعيش الناس في هذه الظروف مع كل ضجيج الآليات والجرافات والغبار المتصاعد منها؟".

وسط غرق جيرانه في الذكريات وتأثرهم خوفاً من تهجيرهم، يرغب ابنهما البكر إميل بالحديث عن انزلاق جزء من مزرعة المطحنة نحو نهر الأولي "في نهار وعينا ع صوت قوي وج الصبح، خفنا وفكرناه تحضير لزلزال". عند الصباح تفاجأ أهل القرية بوقوع 200 كعب زيتون في النهر بعدما انهارت الجلول التي تحوي الكرم "قويت المي وزحلت الأرض متل العادة، عطول بتزحل أرض المزرعة".

تفرح كلوديت، ابنة مزرعة المطحنة لدى سؤالها عن موقفها من سد بسري "حي بدي فش خلقي"، تقول. تحرّك السيدة الخمسينية يديها يسرة ويمنة وإلى الأعلى وكأنها تستعين بالإشارات لتعبّر عما يختلج قلبها "بيتنا كان بعيد عن النهر شي ألف متر، شوي شوي زحلت الأرض وسنة عن سنة صرنا ونحن وبقية جيراننا عم نقرب من النهر وخايفين نوعى شي يوم نلاقي حالنا تحت". تستريح كلوديت لعشر ثواني قبل أن تضيف بانفعال "إذا ما بيشوفوا شو صار فينا، ما بيسمعوا شو عم نقول؟ هيدي الأرض زاحلة وبسري متلها وكل قرى جزين".

بسري التي تخفض سعر الليمون

اليوم تزدحم الطريق بين قرية بسري بالكميونات الآتية فارغة والذاهبة محملة بأنواع الحمضيات كافة. ما زالت البلدة التي تعتبر آخر ضيع قضاء جزين في وادي الأوّلي على الحدّ مع مرج بسري، تحفظ المَثل القديم القائل «بس ينزل ليمون بسري ببرخّص أسعار السوق».

بالنسبة لكلود حبيب، إبن البلدة، لا تقتصر إنتاجية بسري على الحمضيات «عنا كل أنواع الورقيات بالشتا، وبالصيف منزرع فريز وخضار وفاصوليا عريضة، بسري مشهورة بخيم الفاصوليا كمان». قاد كلود مع آخرين من البلدة تجربة زراعة الأفوكا «طوّرنا عن جدودنا وأبائنا وزرعنا أفوكا منبيع الكيلو اليوم ب ٤ آلاف لسوق الحسبة بصيدا، وهذا من أهم ما قد ننتجه». لدى حبيب ٤ دونمات من أفوكا «أطنجة»، وهو أفضل نوع أفوكا والأعلى سعراً.

من تجربته الخاصة «حيث يمكن لمن يملك أرضاً متواضعة وليست ملكيات كبيرة أن ينتج سنوياً ما لا يقل عن ١٠ آلاف دولار»، يستذكر كلود حبيب جنى وتعب أهالي بسري في علاقتهم مع الأرض «كانوا مزارعين وكانوا يعيشون من الأرض». مسكوناً بكل ذكريات طفولته مع المرج، تحوّل كلود إلى أبرز الناشطين ضد سد بسري: «كنا ما نحس بدنا نطلع برا المنطقة، عنا كل شي هون، منمشي ومنتصيد سمك وطيور ومنعمل سياحة ع النهر وبالمرج، هلأ كل شي بيتغير».

يقف مختار بسري رشيد نمر عند مفصل أساسي في علاقة بسري القرية بالمرج وبمصادر عيش ناسها: «كان جميع الأهالي مزارعين إلى أن هجرتهم الحرب الأهلية من ١٩٧٥ ولغاية ١٩٩٠. حينها لم يبق من ٦٠٠ نسمة، عدد سكان الضيعة، سوى نحو ٤ عائلات. في هذه الفترة صار للناس حياة أخرى ومنازل في بيروت ومناطق مختلفة في جبل لبنان». هذا التهجير ترك ذيوله، وفق المختار، على علاقة بعض الأهالي مع الزراعة والقرية والمرج «الناس بتلزق مطرح ما بترزق».

تملك بسري القرية خراجاً كبيراً في مرج بسري «كان عنا كقرية نحو ٣ آلاف شجرة صنوبر مثمر، استملكت الدولة معظم خراجها فخسرنا ألفي شجرة مثمرة». دفعت الدولة مليار ليرة من الإستملاك وبقي لبسري مليارَي ليرة «بس هودي بيكونوا تحت وصاية المحافظ، كونه لا يوجد بلدية في بسري، ومن المفترض أن ينفذوا مشاريع إنمائية للقرية. بس لهلأ ما شفنا شي، بعدها الضيعة بلا مستوصف وبلا مدرسة هي ومزرعة المطحنة وخربة بسري، وطرقاتها ضيقة وشبكة الصرف الصحي لا تصل إلى كل المنازل». يشدد نمر على ضرورة بناء محطة تكرير بعد استكمال شبكة المجارير «ما بيسوى الصرف الصحي للضيع التلاتة (المزرعة والخربة وبسري) تروح ع النهر، حتى لو رسبوا مجارير بسري في برك».

من على شرفة منزله في قريته بسري، يشير مختار بسري السابق شفيق بولس، الذي دخل عقده التاسع منذ سنتين، نحو الآليات المرابضة على بعد نحو مئة وخمسين متراً عن منزله ليقول «إذا قرّبوا السد شوي بيصير فيي حط إيدي عليه». بينه وبين السد، يحفر مجلس الإنماء والإعمار آباراً جوفية لضخّ مياهها لري الإقليم بعدما احتج ناسه على مياه بسري القريبة منهم والتي يقع بعضها في خراج ضيعهم إلى بيروت بينما هم عطشى. «مزرعة المطحنة مثلاً بتاخد مي ملوثة من الليطاني ما بتصلح حتى للحمامات وما بيقدروا يروا منها مزروعاتهم، نحن مياهنا من جزين، وها هم يسحبون المياه من جوف أراضينا إلى الإقليم ويجرّون المياه السطحية إلى بيروت، صحتين على قلب جيراننا أهل الإقليم، ولكن ماذا أعطتنا الدولة؟».

يقول المختار إنه لم يترك مسؤولاً أو نائباً أتى إلى المنطقة وعلى رأسهم البطريرك الماروني بشارة الراعي، إلا وكتب له خطاباً طويلاً يشرح له فيه هواجس قرى المرج ومخاوفهم من التهجير «وخصوصاً نحن ومزرعة المطحنة». البطريرك نفسه ذهب ولم يعد بعدما دعاه أهالي المنطقة لرعاية احتفال عيد سيدة بسري العجائبية ليرى بعينيه المرج. يومها أخبر الأهالي ومن ضمنهم خبراء، البطريرك عن مخاوفهم من غرق قراهم وإنزلاقها ومن التهجير. «استنجدنا بسيدنا البطرك» كما قالوا، لكن مناجاتهم لم تحقق أي نتيجة ملموسة.

نورما فغالي رئيسة البلدية التي قالت لا للسد:
«إنهم يدمرون المنطقة ويهجرون ناسها»

وأنتَ تتوه في طرقات بلدة الميدان في قضاء جزين، سواء بين كثافة الصنوبر والأشجار الحرجية الأخرى، وحدائق الشجر المثمر، أو بين بيوتها الحجرية العتيقة منها أم الحديثة، وأنتِ تمشين بين جدرانها على حوافي الطرقات لتطل من هنا وهناك على مرج بسري حيث الإخضرار اللامتناهي والمدى المفتوح على القاطع الآخر منه وتحديداً لناحية الإقليم والشوف، نفهم لماذا وقعت نورما فغالي عواد ابنة قرية حومال (قضاء عاليه) في غرام الميدان. زارت فغالي الميدان للمرة الأولى في العام 1980، وصارت إحدى سكانها بعدما تزوجت أحد أبنائها.

انتخبت فغالي عضواً في مجلس بلدية الميدان من 2004 ولغاية 2010، وأعيد انتخابها عضواً في البلدية من 2010 لغاية 2016 حيث استلمت مركز رئيسة البلدية ضمن هذه الولاية ابتداء من 2012. ثم ترأست البلدية المنتخبة في أيار 2016 لغاية حل مجلسها البلدي في 19 شباط 2019.

والأهم، هي دون كل رؤساء بلديات جزين والشوف، ومن ضمنه القرى المعنيّة بمرج بسري في الإقليم، وقفت فغالي في وجه مجلس الإنماء والإعمار ومعه كل السياسيين والمسؤولين الداعمين، وقالت "لا لسد بسري"، وصولاً إلى الطعن بمرسوم استملاك الأراضي أمام مجلس شورى الدولة. موقف تبعه حلّ بلديتها بعد فترة قصيرة.

هل دفعت ثمن موقفك الرافض للسد؟ نسألها. تقول المرأة الشجاعة لـ "الفكرة": "لن أقول هذا، نحن تأخّرنا في التصريح عن ممتلكات أعضاء المجلس البلدي، فقاموا بحل بلديتنا على الفور. نحن من أعطاهم الذريعة بسبب عدم الإنتباه إلى بعض الإجراءات الروتينية والإدارية وانتظار عودة بعض أعضاء المجلس من السفر". ومع ذلك قدمت البلدية ما يلزم من تصريحات ولكن لم يؤخذ بها بذريعة التأخير وتم حل البلدية.

لا تريد فغالي أن تصنع من إقصائها انتصاراً. لكن بعض الناشطين من سكان المنطقة يعتبرون الأمرين مترابطين ويقولون إنّها لا تحب ادّعاء البطولات "ولكنّها فعلاً بطلة بما فعلته، في الوقت الذي لم يحرّك أحد من رؤساء بلديات حوض بسري ساكناً". ويغمز هؤلاء من قناة وجود أشخاص منافسين لفغالي قاموا بمتابعة الموضوع والطعن بشرعية بلديتها بسبب التأخير لإسقاطها.

تضحك فغالي عندما تسألها إن كان جمال الميدان ما دفعها إلى رفض السد، لتشير بيدها نحو كامل المرج والقرى المحيطة الغارقة بالأحراج على "داير" سهل بسري الواسع، وتقول "قمت بواجبي". الواجب هنا لم يكن برفض المشروع للمحافظة على جمال المنطقة بل "نتيجة معرفتي بخطورة السد"، تؤكد.

في رأس فغالي مجموعة كبيرة من الملاحظات على السد. قصدت المرأة التي يتحدّث عنها كثر في المنطقة وبخاصة الناشطون المعارضون للسد بكل حب وفخر "إمرأة بمئة رجل" يصفونها، قصدت علماء جيوهيدرولوجيا وزلازل وزراعة وخبراء اقتصاد ومياه وكونت ملفاً عن السد. وضعت الملف تحت إبطها وصارت تدور به لتوسّع جبهة الرفض إلى أن وصلت إلى بكركي مستنجدة: "يا سيدنا البطرك بدهم يدمروا المنطقة، بدهم يهدروا المال العام وبدهم يقتلعوا مئات الآلاف من الأشجار ويهجّروا الناس وما رح يجمعوا مَي"، قالت لمن "مجد لبنان أعطي له" كما تقول، ومضت.

كل هذا لم يُجدِ، إذ ما زال طعن البلدية الذي تقدّم به المحاميان فؤاد الحاج، رئيس بلدية قيتولا جارة الميدان في قضاء جزين، ومالك سليمان، المحامي إبن مزرعة المطحنة جارة السد المزعوم والمهددة بالتهجير، في أدراج مجلس شورى الدولة بعد ثلاث سنوات من تقديمه. لم يُصدر المجلس قراراً بوقف أعمال السد ريثما يتأكد من هذا الملف الضخم الذي زوّده به المحاميان الحاج وسليمان باسم بلدية الميدان.

تأسف فغالي أنها حين عادت إلى الميدان بعد تحرير العام 2000، بعدما منعتها عنها "حواجز الذل"، كما تقول نتيجة الإحتلال الإسرائيلي "وجدتهم قد شرّبوا الأهالي سد بسري على أنّه المنّ والسلوى".

انتظَرت الإجتماع الذي عقده مجلس الإنماء والإعمار لرؤساء بلديات المنطقة وعرض فيه المشروع ودراساته "ولم يقنعوني". بحثت عن معلومات حول السدود "في أميركا سدود طبيعية ومع هيك روايحها بتقتل وأضرارها كتير كبيرة". قابلت مهندسين وخبراء في كل شيء، واطّلعت على الدراسات الفرنسية والأميركية السابقة عن المرج التي تقول بعدم صلاحية تكوين المنطقة لاحتواء سد. استفسرت بجدّية عن المخاطر الزلزالية الكبيرة والجدّية، وعن التدمير الذي ستتركه الرطوبة المستجدّة على أحراج وزراعات البلدات والقرى. ثم قالت لمجلس الإنماء والإعمار "بلدية الميدان ترفض سدّكم". غير ذلك، ترجّت رؤساء بلديات جزين واتحادها "لنقف وقفة واحدة ونسجّل اعتراضنا مجتمعين على المشروع، ولم ينفع".

> سألني يوسف كرم، ممثلاً المجلس، شو بدكم؟ شو منقدم لكم بالمقابل، وجاءه جوابها كالصاعقة: «حلّوا عنا».

رشى مبطّنة بمشاريع

أرسلت فغالي اعتراضاً خطياً إلى المجلس، فأرسلوا على الفور فاكس يطلبون فيه تبيان أسباب الرفض. عندما اجتمعت مع رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر ومدير مشروع السد إيلي موصللي "كان همّهم إتراجع عن قراري في مقابل أن يقدموا لنا مشاريع للبلدة". والطريقة نفسها اتبعوها معها في اجتماع حول الموضوع في فندق الحبتور في بيروت "سألني يوسف كرم، ممثلاً المجلس، شو بدكم؟ شو منقدم لكم بالمقابل"، وجاءه جوابها كالصاعقة: "حلّوا عنا".

في إحدى جولاتها وصولاتها رفضاً للمشروع اجتمعت بالنائب زياد أسود ورئيس اتحاد بلديات جزين خليل حرفوش والمهندس زياد معوشي مع الجسر الذي قال لهم: "علاقتي منيحة مع رئيس الحكومة تمام سلام، وفينا نمرّر لكم مشاريع، وطلّع للمنطقة فوق 6 مليون دولار للتنمية". ولكن فغالي رفضت أي شيء مقابل موافقتها على السد، ولم تحظ الميدان بأي مشروع كرشوة "في مصلحة عامة للميدان ولكل منطقة جزين والشوف، وهيدا الأهم"، تقول غير نادمة على شيء.

> وقفت فغالي في وجه مجلس الإنماء والإعمار ومعه كل السياسيين والداعمين، وقالت «لا لسد بسري»، وصولاً إلى الطعن بمرسوم استملاك الأراضي أمام مجلس شورى الدولة

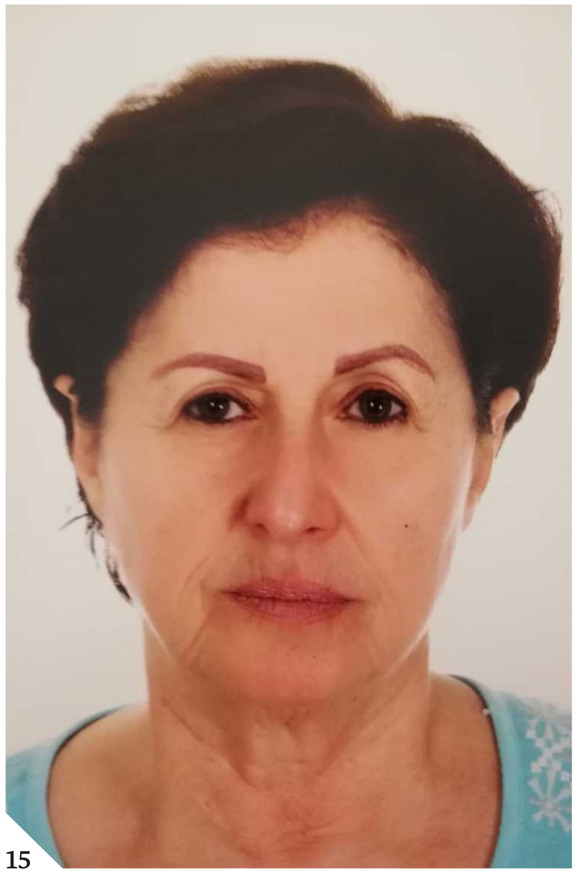

بعد إهمال الإنتاج الزراعي في صيدا وجوارها:
"سد بسري" يستكمل مشاريع الضم والفرز

ماهر الخشن

يرسم نهر الأوّلي، وهو نفسه نهر بسري حيث سيقام مشروع سدّ بسري، لوحة خضراء على ضفّتيه توفّر بين الحياة الريفيّة في بساتين صيدا والقرى المجاورة وأسلوب الحياة في المدينة. يمرّ الأوّلي في لوحة بساتين الحمضيّات والموز والأكي دنيا فاصلاً مائيّاً بين قريتين، لا بل بين محافظتي الجنوب وجبل لبنان المتمثلة هنا بقضاء الشوف، قبل أن يصبّ في بحر صيدا من جهة بيروت راسماً أحد حدود عاصمة الجنوب.

لا يكتفي هذا النهر النابع من سلسلة لبنان الغربيّة بمهمّة ريّ البساتين الكبيرة والمتنوّعة في مدينة صيدا والجوار، بل يشكّل رئة مائيّة للمنطقة قد تكون حلّاً لمشاكل المياه والكهرباء، إذا ما قرّرت السلطات المعنيّة الالتفات إلى أهميّته. استخدم الأوّلي قديماً لتلبية حاجات مدينة صيدا من مياه الشّفة والإستعمال اليوميّ عبر قنوات جرّ بالجاذبيّة، أهمّها قناة الخاسكيّة، قبل أن تخفّ مياهه الآن مقارنة بالعقود السابقة.

وبالرغم من أهميّة النهر وقدرته التاريخيّة والحاليّة على إفادة منطقة صيدا والجوار بالمياه وبخدمات أخرى، إلا أنّ استمرار الاستفادة من مياهه لا يأخذ حيّزاً مهماً وواضحاً في مخطط مشروع سدّ بسري، حيث تسري شكوك حول كميّة المياه التي ستُترك في النهر بعد حبسها وراء السدّ، فيما يتوقع خبراء أن يتم قطعها نهائياً في أيام الشحائح حيث تكبر الحاجة إلى المياه.

هناك، في ساحل صيدا تبرز أصوات شعبيّة قلقة من المشروع وخصوصاً من قبل أصحاب البساتين المتوقّع أن تتضرّر من السّد في قريتي بقسطا وعلمان والتي تشكّل 60% من مساحة القريتين، وبعض الخائفين من القضاء على حقّ أساسيّ (ومنسيّ) لسكّان صيدا في استخدام مياه الأوّليّ.

ويُخشى أن يقضي السّد نهائياً على الصورة الجميلة التي يرسمها الأوّلي بعد أن شوّهها النهش الإسمنتي الممنهج لساحل صيدا حيث تكثّف العمران، وتغيّرت النظم الإنتاجية ووظيفة الأراضي المعيشية ربطاً بتدهوّر القطاع الزراعي وتقويضه في جمهورية الطائف التي بنيت على الاقتصاد الريعي والخدماتي، وصولاً إلى عدم جدوى الزراعة في تأمين مصدر عيش مستقرّ وكافٍ للناس، في موازاة توسّع المدينة وتنشيط قطاع البناء وربحيّته والحاجة إلى مزيد من العمران.

ويوازي ذلك، "استسلام" معظم الأهالي لمشروع الضمّ والفرز الذي سيبدأ تنفيذه عبر تغيير تصنيف الأراضي (خاصّة طريق السلطانيّة في صيدا)، وبالتالي القضاء على ما تبقّى من بساتين المدينة التي طالما ميّزتها عن بقية المدن الساحليّة وتركتها معلقة بين التمدّن والساحل والزراعة وخصوصاً الحمضيّات على مرّ التاريخ.

وإذا ما استمرّ الاتّجاه نحو إنشاء سدّ بسري، فمن المرجّح أن تتعرّض صيدا وقرى ساحلها (بقسطا وعلمان الزراعيتيّن تحديداً) لشحّ في مياه الأوليّ أيّ مياه الريّ لجميع البساتين التي تشغل نسبة عالية من مساحة القريتين وتشكّل باباً لفرص عمل معظم السكّان (إمّا في الزراعة أو في الاهتمام بالبساتين أو في بيع المحاصيل). وسيخسر الصيداويّون وأهالي قرى ساحل صيدا حقّاً تاريخيّاً في استعمال مياه الأوّلي وقناة الخاسكيّة التاريخيّة التي تستطيع جرّ مياه النهر إلى البساتين والمنازل في صيدا، في حال التفتت إليها السلطات المحليّة.

بقسطا: مشروع سدّ بسري يهدّد البساتين وعمّالها

على ضفّة الأوّلي الجنوبيّة (لجهة صيدا)، تقع قرية بقسطا ببساتينها الطاغية على المنخفضات القريبة من النهر والتي تمتدّ على 70% من مساحة القرية، وتقارب 6 ملايين متر مربّع، مصنّفة زراعيّة وسكنيّة. تقف أمام بساتين بقسطا الخضراء تلّة صغيرة تضمّ منطقة "الشرحبيل" (سمّيت بالشرحبيل نسبة إلى جامع الشرحبيل بن حسنة) وهي أرض ذات بنايات ومنازل جديدة نسبيّاً ضمّت إلى بقسطا قبل 15 عاماً ومعظم سكّانها من صيدا. ومع ذلك، ما زالت كفّة الميزان تميل إلى البساتين التي تُروى من نهر الأوّلي، إمّا عبر سدود صخريّة في مجرى النهر أو عبر قنوات، ما دام النهر جارياً.

تتأمّن مياه الشرب في القرية عبر خزّان في خراج البلدة من ناحية عبرا أو مجدليون. وشتاءً، تعتمد بقسطا على مياه المطر في ريّ بساتينها. أمّا في موسم شحّ المياه، أي من آخر الربيع حتّى بداية الخريف، تروي قناة الخاسكيّة القديمة وقنوات أخرى بساتين بقسطا التي ما زالت ملكية معظمها المتناقلة وراثيّاً تعود إلى آل جنبلاط، الإقطاعيّين الأكبر تاريخيّاً في المنطقة (في بقسطا وعلمان ومناطق الشوف) حيث كان يعملُ السكّان في خدمة أملاكهم. يحتلّ بستان سعيد جنبلاط حاليّاً، وهو البستان الأكبر في بقسطا، مساحة 275 دونماً (200 دونم لبستان الحمضيّات و75 دونماً لبستان الزيتون)، وتتنوّع المزروعات بين أكي دنيا وحامض وليمون (أفندي، شموطي، كلمنتين). ولشقيق سعيد جنبلاط المتوفّى بستان "الشيخ" في بقسطا، ويمتدّ على مساحة 75 دونماً من الحمضيّات والأكي دنيا.

ومن مجرى نهر الأوّلي، تروى البساتين بالجاذبية (الجرّ) عبر مضخّات تدفعُ المياه إلى قناة داخليّة خاصّة (في البستانين) ومن بئرٍ حُفرت في ستّينيّات القرن الماضي موصولة بالقناة ذاتها (بستان سعيد جنبلاط)، أو من آبار صغيرة لريّ بعض المناطق في بستان الشيخ. لا تلبّي الآبار داخل بساتين جنبلاط وغيرها حاجة الحمضيّات، بحسب المتعهّد والمزارع محمّد في بقسطا، وبحسب قنواتي علمان الذي يتحدّث عن فشل تجربة الآبار في تأمين حاجات بساتين ضفّة الأوّلي الشمالية (ناحية بيروت). وهذا يضع الحمضيّات التي تحتاج إلى كميّات كبيرة من المياه في فترة الصيف، وغيرها من المزروعات أمام احتمال يباسها عند توقّف جريان النهر، حيث سيصعب إيجاد أيّة بدائل.

وفي حال تحقّقت المخاوف من قطع مياه النهر بسبب سدّ بسري، ستفقد بقسطا جغرافيّة مميّزة، وسيُفسح المجال أكثر أمام سلطة التوسّع العمرانيّ، فلا تعود الشرحبيل منطقة الأبنية الكثيفة التي تظهر بعيدة من منطقة النهر. وقد تصبح بساتين بقسطا الخضراء ذات البيوت الحجريّة القديمة والمرمّمة التي تزيّن مرتفعاتها (25 متراً إلى 250 متراً) منطقة يكثر فيها العمران حيث يفقدُ المزارعون والعمّال مصدر رزقهم الأساسي.

وفي بستان سعيد جنبلاط وحده، ستتهدّد حياة 17 عائلة، و40 إلى 50 عاملاً يعملون سنويّاً في الزيتون و25 عاملاً إضافيّا في موسم الحمضيّات. أمّا بستان الشيخ، فتعمل فيه 6 عائلات في جني المحاصيل والاهتمام بالبستان، ويعيش فيه حوالي 7 إلى 10 عمّال، سيلقون مصائر زملائهم في بستان سعيد جنبلاط، عندما يقطع سدّ بسري مياه الأوّلي.

وبالرغم من كلّ هذه التهديدات التي قد تطال بقسطا وسكّانها، إلّا أنّ أيّ جهة رسميّة لم تتواصل مع البلديّة - وهذا ما حصل في قرية علمان أيضاً - بخصوص مشروع سدّ بسريّ ونتائجه على القرية. واقتصر فعل القيّمين على مشروع السدّ على زيارة يتيمة، قبل سنوات، إلى سطوح الأبنية في القريتين بهدف تقدير احتمالات التضرّر في حال تعرّض مرج بسري ونهره لحادثة معيّنة بسبب إنشاء السدّ (في إطار محاكاة انهيار السد نتيجة زلزال أو حادث معيّن قد يكون اعتداء). وبقسطا كان ضحيّة زلزال عام 1956 الذي وقع على فالق روم، الفالق الذي قد يتحرّك ليسبب زلزالا جديدا في حال إنشاء السدّ، خاصّة أنّ التشقّقات الحاصلة في جبل بقسطا (المرتفعات) هي نتيجة للزلزال عينه.

يشار إلى أنّ بلديّة بقسطا تأسّست عام 1982 ويمثل أعضاؤها حاليّاً العائلات الكبرى في القرية (مزهر، إبراهيم، حنّا، حنّون، طانيوس، عجرم، نخلة...). وبين البساتين المنخفضة وتلال الشرحبيل ذات العمران الجديد، مدرستان (حسام الدين الحريري في الشرحبيل ومدرسة "غاردن سيتي" في وسط القرية)، ودار مسنّين واحد (دار سلام)، وصيدليّة واحدة، ولكن ثمة مخطط لدى البلديّة لبناء مستوصف. وينتمي سكّان القرية سياسيّاً إلى كلّ من تيّار المستقبل، والتيّار الوطنيّ الحرّ، وحزب القوّات اللبنانيّة، بالإضافة إلى مستقلّين. ويسكن في القرية عددٌ من الفلسطينيّين والسوريّين أيضاً.

علمان - الشوف: نصف المساحة والسكّان في مجال الزراعة المرويّة

من قرية بقسطا، تظهر علمان الشوف على الضفّة المقابلة من الأوّلي، امتداداً

أخضر طبيعيّاً لبساتين بقسطا، مع وجود خجول لمنازل تتوسّط الإخضرار. تتمركز البساتين المتنوّعة في علمان إلى جانب النهر، مسيطرة على نصف مساحة القرية البالغة مليون متر مربّع تقريباً، في حين تقبع المنازل متفرّقة على ارتفاعات تصل إلى 170 متراً عن سطح البحر. وللحفاظ على شكلٍ وأسلوبٍ ريفيّين، وعلى تصنيف زراعيّ لقريةٍ علمان في مواجهة التوسّع السكنيّ الأفقيّ والعموديّ في القرى، عمدت بلديّتها الحديثة جدّاً والتي تأسّست قبل ستّ سنوات، إلى منع بناء منازل أو بنايات تزيد عن 3 إلى 4 طوابق.

في صورها الجويّة، تبدو علمان الشوف سهلاً أخضر كبيراً، مقسّماً إلى أراضٍ زراعيّة متفاوتة الأحجام ترويها قناتان أساسيّتان تنبعان من مجرى نهر الأوّلي، وهما قناة المير وقناة المشاع. تتوسّط هذه الأراضي بعض المنازل حيث يعيشُ حوالي 1000 إلى 1200 شخص بشكل دائم يهدّد مشروع سدّ بسري وبحيرته مصادر رزقهم، كونهم يعملون في الزراعة، إمّا من خلال العمل في البساتين (جرّ المياه، الاهتمام بالمزروعات وقطف المواسم) أو في بيع المنتوجات. لذلك، يعارض أكثر من 95% من سكّان القرية مشروع سد بسري، وفق مصدر في البلدية. فلا بديل عن مياه الأوّلي في ريّ 50% من مساحة علمان، في ظلّ عدم سماح الدولة للمزارعين بحفر آبار جوفيّة إضافيّة، وكذلك فشل الآبار الموجودة، وعددها 25 بئراً، في تلبية حاجة الناس في بقسطا جارتها مثلاً.

ولكنّ شحّ المياه ليس الخطر الوحيد على قرية علمان، فحين سمع رجل سبعينيّ في القرية سؤالنا للبلديّة عن احتمال حصول زلزال في المنطقة بسبب وقوع مشروع السدّ على فالق روم، عاد إلى ذاكرته فوراً زلزال عام 1956، وأكّد أنّه كان سبباً في تهديم عدد كبير من المنازل. يحضر هذا الزلزال القديم أيضاً بنتائجه، من انتقال سكّان مزرعة البرغوثيّة إلى علمان، وانتقال سكّان المناطق المنخفضة التي غمرتها مياه النهر الفائضة جرّاء الزلزال إلى مناطق مرتفعة من القرية.

وتحت اسمها الإداريّ "بلديّة علمان ومزرعة البرغوثية"، يتألّف مجلسها البلديّ الحاليّ من 9 أعضاء يمثّلون العائلات في القرية: أبو شروش، فيّاض، مقصود، داود، مخايل، ضاهر، جرجس. وكون البلديّة حديثة العهد، لا تزال الخدمات الصحيّة والتعليميّة فيها خجولة جدّاً. ويتنوّع التوجّه السياسيّ للقرية بين القوّات اللبنانيّة، والتيار الوطنيّ الحرّ، وحزب الأحرار، والحزب الاشتراكي.

وبين الامتداد الطبيعيّ لقريتي علمان وبقسطا الخضراوين حيث يفصل بينهما مجرى الأوّلي، جسرٌ حديديّ قديم تم تشييده قبل 170 سنة، يفسح المجال لآل اليمن بالتنقّل بين بساتينهم في علمان وبقسطا. تروي قناة الخاسكيّة التاريخيّة أربعين دونماً لليمن من الجهتين (20 في بقسطا و20 في علمان) خلال فصل الصيف (من حزيران وحتّى ستّة أشهر كحدّ أقصى). وتتنوّع المزروعات بين حمضيّات وأكي دنيا وأفوكا وقشطة. تُضمّن البساتين كلّ سنة لمزارعين مختلفين، في حين تعيش عائلة واحدة في بستان بقسطا.

يقول الدكتور وليد اليمن، إنّ الزراعة في المنطقة تراجعت ولم تعد مصدر رزق رئيسياً، فالأربعون دونماً لا تسدّ حاجة عائلة واحدة. وللحرب في سوريا أثرٌ في بستان آل اليمن وغيره من البساتين، فقد توقّف تصدير المنتجات الزراعيّة كافّة والتي كانت تذهب عبر سوريا إلى الخليج. وتروى البساتين من مياه القناة ومجرى الأوليّ التي تأتي من معمل شارل الحلو للكهرباء في جون، وهي مياه بحيرة القرعون، ولكن تشير التوقّعات إلى أنّ المياه ستختفي من مجرى الأوّلي بدءاً من معمل جون كون المياه ستجرّ قبل تلك النقطة إلى بيروت عبر الوردانية ثم نفق الناعمة.

قنواتي علمان: لا بديل عن مياه الأوليّ

ومن أسفل التلّة في جون حيث محطّة شارل الحلو لتوليد الكهرباء، تتغذّى قناتا المير والمشاع منذ أكثر من 200 سنة من مياه الأوّلي وتجرّانها إلى بساتين علمان وبعض البساتين في الرميلة، عبر جهود القنواتي صاحب المهنة الأهمّ الذي يوزّع ساعات التغذية التي يحتاجها كلّ بستان في علمان. يضع القنواتي، محمّد سليم، جدولاً مفصّلاً لساعات الريّ في الفترة التي تمتدّ من بداية شهر أيّار حتّى نهاية شهر تشرين الأوّل وأحياناً تشرين الثاني في حال تأخّر المطر. وتستخدم مياه القناتين في ريّ بساتين علمان وصولاً إلى بستان البلح في الرميلة التابع لآل جنبلاط.

بتكليف خاص غير مصرّح عنه رسميّاً، يطلب أصحاب البساتين (آل جنبلاط، والمطران، وكنعان، ومراد، وداود، وزيدان) من القنواتي ساعات معيّنة من التغذية بمياه إحدى القناتين اللتين يعتبر القنواتي مسؤولاً عن تنظيفهما أو استقدام جرّافات لإقامات جسور صخريّة لجرّ المياه إليهما.

يشرف القنواتي على عدم التعدّي على حقّ المرور بحيث يحقّ لمالك البستان أن يستفيد من مرور القناة في أرضه ولكن من دون قطع المياه أو تحويلها. فإذا كانت مساحة البستان 50 دونماً يحقّ له الاستفادة من 20 ساعة مياه في الأسبوع. ولتأمين فائض للبساتين من مياه الأوليّ، يطالب أصحاب البساتين بسدود صغيرة على النهر بدلاً من هدر المياه في البحر.

يؤكّد القنواتي لـ"المفكّرة" وهو جالس بجانب النهر حيث مصدر رزقه الوحيد أنّ جميع البساتين التي يحوّل المياه إليها يوميّاً، ستتضرّر في حال خفّت نسبة المياه إلى ما دون النصف، فكيف إذا قطعت مياه الأوّلي نهائيّاً، كما يؤكّد بعض الباحثين، نتيجة تحويل مياهه في محطّة الوردانية إلى بيروت الكبرى؟ ويضيف أنّ لا بديل عن قنوات المياه، في ظلّ فشل تجربة الآبار وفي ظلّ حاجة جميع البساتين إلى 400 ساعة تغذية أسبوعيّة، وأيّ خلل في القدرة على تأمين ساعات التغذية هذه، سيكون له أثرٌ سلبيّ كبير على البساتين. البساتين البحريّة تتضرّر عادة في حال انقطعت المياه لعشرة أيّام فقط، أمّا بساتين القصب فستكون صاحبة الضرر الأكبر كونها أكثر حاجة للمياه.

يخبر محمّد سليم مازحاً أنّ أبنية سكنيّة ستحلّ مكان هذه المساحات الكبيرة من البساتين في حال صحّت المزاعم بشحّ مياه الأوّلي. ويشير إلى مشكلة التلوّث التي قد يحدثها شحّ الأوليّ من خلال النفايات القابعة في المجرى، والتي تظهر عندما تشحّ المياه في بعض الفترات مثلما حصل السنة الماضية. ورغم كلّ هذه الأضرار المحتملة، لا يبدو أنّ هناك توجّهاً ملموساً لتجنّبها أو التعامل معها، فالأمور متروكة لـ"قدرها" أي "عالسبحانيّة يا خال"، حسب تعبيره.

مشروع السّد يقضي على حق أهل صيدا في الأوّلي

لصيدا وأهلها حقّ طبيعيّ وتاريخيّ في الاستفادة من مياه الأوّلي للشرب والريّ والاستعمال اليوميّ وتوليد الكهرباء. ومقابل هذا الحقّ، ثمة سياسة ممنهجة واضحة لضربه، بحجّة أنّ الزراعة لم تعد قطاعاً أساسيّاً يُعوّل عليه. وهذه الحجّة سهّلت مشاريع ضمّ وفرز للأراضي قضت على نسبة كبيرة من المساحات الخضراء، ومشاريع أخرى في طريقها إلى التنفيذ قريباً ستقضي بدورها على ما تبقّى من بساتين في صيدا تميّزها عن باقي المدن اللبنانية.

وفي إطار ما قد ينتج عن إنشاء سدّ بسري، تكون القضيّة الأبرز التي يجب التركيز عليها هي خسارة القدرة على المطالبة بالحقّ في مياه نهر الأوّلي، بالإضافة إلى تأثير انقطاع مياه الأوّلي على أهالي صيدا المالكين لبساتين زراعيّة أو السكّان المحافظين على توجّه صوب الزراعة كمصدر رزق.

وفي هذا الإطار تبرز "مبادرة للمدينة" التي تهتم بقضايا على مستوى صيدا الكبرى، منطلقة من أنّ الطريقة التي تتطوّر فيها المدينة حاليّاً تكسر كثيراً من المنطق الطبيعيّ لها، ومن طبيعتها المركّبة سابقاً (على أساس المياه). ومع الحداثة تغيّرت أمور كثيرة في معالم صيدا، لذلك تحاول المبادرة الدفع باتّجاه تطوير المدينة آخذة بعين الاعتبار كيف كان يعمل نظام المياه أو البنى التحتيّة القديمة: الجرّ بالجاذبيّة بدون الحاجة للكهرباء، في حين أنّ المياه تقطع عن صيدا لفترة أسابيع حاليّاً.

ملخّص دراسة الدكتور طوني نمر حول مشروع سد بسري:
لا يوجد منطقة أقل ملاءمة للسد من مرج بسري

طوني نمر

يخصّ الإختصاصي في علم الزلازل في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور طوني نمر "المفكرة" بنشر ملخص عن دراسته التي نُشرت في المجلة الأكاديمية العالمية Engineering Geology. وهذا الملخّص أرسله نمر إلى بعض كبار المسؤولين وإلى البطريرك الماروني بشارة الراعي لإطلاعهم على المخاطر الزلزالية لتنفيذ سد بسري على أمل مواجهته لتجنيب منطقة المرج وقراها المخاطر التي لن تقتصر على الأرجح على المنطقة بل ستشمل كل لبنان.

ولا تنشر مجلة Engineering Geology أي دراسة من دون التدقيق فيها من قبل اختصاصيين في العلم الذي تتناوله (peer review)، وفي حالة دراسة نمر، هو علم الزلازل. فيقرأ الخبراء المعتمدون من قبل المجلة، الدراسة ومعطياتها وما تبيّنه، وما إذا كانت تتطابق مع العلم المختصّة به. وإذا لم يجدوا أنها (أي الدراسة) تتطابق مع معايير العلم يرفضونها فوراً، وإذا وجدوها متطابقة مع المعايير يقرأونها كلمة كلمة، ويبدون آراءهم في كل تفصيل ويطلبون إيضاحات إن وجب الأمر. وبعدما يجيب الباحث المختصّ على كل سؤال يرسلونه، وإذا اقتنعوا بالأجوبة والتسلسل العلمي المعتمد يوافقون أو يقولون يجب عدم نشرها. ويؤكد نمر أنّه أرسل الدراسة للمجلة "في 16 أيار 2019 وقُبلت في 16 آب 2019، وهذا واضح في مراجعها". ويشير إلى أنه "لدى هذه الدار للنشر مجلات في كل العلوم. ومن المحال أن تنشر المجلة أي دراسة لا تستوفي المعايير العلمية "، لافتاً إلى أنها من بين المجلات الخمس الأولى عالمياً. (المحرر)

تقدّم هذه الدراسة تقييماً دقيقاً للامتداد الشمالي لفالق روم الزلزالي والتركيبات الجيولوجية المرتبطة به من أجل إلقاء مزيد من الضوء عليها فيما يتعلق بمشروع سد بسري. في تلك المنطقة يتغيّر سلوك فالق روم من انثناء مكسور جنوب نهر بسري إلى طي أحادي (طي الشوف) شمال النهر. يعود هذا التغيير إلى وجود فالق بسري تحت الغطاء الرسوبي لنهر بسري، وإلى فالق بسابا في قلب طي الشوف. تشير الجيولوجيا التركيبية لوادي بسري إلى أن فالقي روم و بسري مترابطان عبر زاوية منفرجة. تختلف نسب الإنكسار على هذين الفالقين (حوالي 1200 متر على فالق روم و 450 متر في المتوسط على فالق بسري) لأن فالق بسري هو فالق عمودي يشبه انكساره حركة المقص، مع أقصى قدر من الإزاحة عليه بالقرب من التقاطع مع فالق روم، وأدنى قدر منها في الطرف الشرقي من مرج بسري. إنّ وجود فالق بسري قد استوعب مقداراً مهماً من حركة فالق روم، وبالتوازي مع فالق بسابا، قد عوّض فالق بسري عن الحركة العمودية على طي الشوف شمالاً. نتيجة لذلك، يتجلّى الانضغاط الإقليمي في هذه المنطقة من خلال الانثناء المكسور على طول الجزء الشمالي لفالق روم، في حين أنه يظهر فقط على شكل طي أحادي على طول طي الشوف.

إنّ نقطة ارتكاز زلزال 16 آذار 1956 (5.8 درجات) كانت في مرج بسري، مما يشير إلى فالق روم أو فالق بسري كمصدر محتمل لذلك الزلزال. وقد أكدت دراسة علمية سابقة متخصّصة في الزلازل القديمة أنّ فالق روم هو فالق زلزالي نشط، وكان المسبب لزلزال 1 كانون الثاني 1837 (7.1 درجات). إن سدّ بسري المنوي إنشاؤه في مرج بسري فوق فالق بسري مباشرة. من المنظور الجيولوجي والزلزالي، إنّ موقع السد المقترح يقع في منطقة خطرة للغاية لأسباب ثلاثة هي (1) ارتباط فالقي روم وبسري النشطين، (2) يتم التخفيف من حركة فالق روم العمودية بواسطة فالق بسري، و(3) يعوّض فالق بسابا وطي الشوف عن الحركة العمودية إلى الشمال من مرج بسري.

إن البحيرة المزمع تجميعها خلف سد بسري سوف تغطي فالق بسري، مع وجود إمكانية هائلة لحركة الفالق تحت محور السد، وتمييع الأرض حول أسسه، وحدوث انزلاقات وانخسافات بالقرب من موقعه، وحدوث الزلازل الناجمة عن الخزان بسبب تغيرات الضغوطات في جوف الأرض، إذ أن الماء سوف تتسلل حتماً إلى باطن الأرض، وبشكل خاص من خلال وإلى فالق بسري. أضف إلى ذلك، أنّ وزن الماء في بحيرة بسري المستقبلية سوف يؤثر على اضطراب الضغوطات حول فالق بسري، ما من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق الضغط التكتوني على شكل نشاط زلزالي. وبما أنّ فالقي بسري وروم مترابطان، فإن أي زلازل مستحثة على فالق بسري يمكن أن تؤدي إلى إطلاق الضغط على فالق روم وبالتالي إلى نشاط زلزالي لا يمكن التنبؤ به أو التحكم فيه بعد انطلاقه على هذا الفالق الزلزالي. وبناء عليه، يمكن للبحيرة المزمع تجميعها خلف سد بسري أن يكون لها تأثير مباشر على تحفيز الزلازل عبر نظام فوالق دقيق يمكن أن يؤدي إلى توليد زلزال كبير (على غرار الزلازل الواردة في السجل التاريخي) يمكن أن يؤثر على لبنان بأسره.

بناء على ما تقدم، إن مرج بسري هو منطقة معقدة من الناحية الجيولوجية ونشطة زلزالياً، وهو لا يصلح لإقامة سد بسري المزمع إنشاؤه استناداً إلى التاريخ الزلزالي لفالقي روم وبسري، والمخاطر الزلزالية المرتبطة بهما، وإمكانية حصول الزلازل المستحثة والناجمة عن الخزان إذا تم بناء سد بسري. إن إمكانية فالق روم والتركيبات الجيولوجية المرتبطة به لتوليد زلازل كبيرة تجعل من مرج بسري موقعاً غير مؤاتٍ على الإطلاق لإقامة سد. في الواقع، لا يمكن أن يكون هناك موقع أقل ملاءمة من مرج بسري لإقامة سد في لبنان، وبالتالي يوصى بشدة بإعادة النظر في اختيار موقع سد بسري، وبإجراء دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية أكثر شمولاً، وبإجراء عدد من نماذج المحاكاة لتغيرات الضغوطات حول الفوالق لدراسة الزلزالية الناجمة عن الخزان.

بناء على طلب أهالي منطقة حوض بسري والناشطين البيئيين والجمعيات المعارضة لإقامة سد بسري، وخلال اجتماع جمع ممثلين عن بعض هؤلاء مع منتدبين من مجلس الإنماء والإعمار في مجلس النواب، طلبت لجنة من المجلس نشر كل الدراسات التي تؤكد صوابية تنفيذ السد وعدم خطورته وتدحض مخاوف المواطنين والخبراء.

ويردّ الإختصاصي في علم الزلازل في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور طوني نمر على ما نشره مجلس الإنماء والإعمار من تقارير من حيث الشكل، والمضمون وكذلك تفنيد بيان المجلس الذي رد على تفنيد نمر لتقاريره.

ادعاء عدم وجود مخاطر زلزالية في بسري غير صحيح:
مجلس الإنماء والإعمار يغيّب 56 تقريراً ويبرز تقريرين أعدهما خبيران مكلّفان منه

بناء على طلب أهالي منطقة حوض بسري والناشطين البيئيين والجمعيات المعارضة لإقامة سد بسري، وخلال اجتماع جمع ممثلين عن بعض هؤلاء مع منتدبين من مجلس الإنماء والإعمار في مجلس النواب، طلبت لجنة من المجلس نشر كل الدراسات التي تؤكد صوابية تنفيذ السد وعدم خطورته وتدحض مخاوف المواطنين والخبراء.

وردّ الإختصاصي في علم الزلازل في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور طوني نمر على ما نشره مجلس الإنماء والإعمار من تقارير من حيث الشكل، والمضمون وكذلك تفنيد بيان المجلس الذي رد على تفنيد نمر لتقاريره.

النقد في الشكل

في الشكل، يعلّق د. نمر على عدد تقارير المجلس وتوقيتها ليقول إنّ توصيات لجنة الأشغال النيابية طلبت "تزويدنا ونشر الدراسات الجيولوجية والمالية تمهيداً لحسم مسألة الخطر الجيولوجي والزلزالي والإنزلاقات".

وعليه، في موضوع الدراسات الجيولوجية التي نشرت بعد 70 يوماً من تاريخ قرار اللجنة النيابية، نشر مجلس الإنماء والإعمار "36 تقريراً قال إنها تقع في 8 آلاف و95 صفحة، بينما عدد الصفحات الفعلي يبلغ 10 آلاف و715 صفحة". ووثق نمر غياب "56 تقريراً لم ينشر، وبالتالي يكون المجلس نشر أقل من 40% من التقارير الجيولوجية المعروفة والمتعلقة بالسد"، واضعاً هذه المعلومة في عهدة لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في المجلس النيابي، وطبعاً في عهدة الرؤساء الثلاثة.

وفي الشكل أيضاً، تحدث نمر عن القيّمين على المسار العلمي لمشروع سد بسري، حيث هناك اللجنة المستقلة لسلامة السد كما يسميها البنك الدولي، وتتألف من 4 أعضاء، مهمتها الإشراف العلمي والتقني على الدراسات وحسن سير التنفيذ. هذه "اللجنة المستقلة يفرض وجودها البنك الدولي كونه ممول المشروع ويأخذ برأيها طوال فترة المشروع". ويلاحظ نمر أنّ أحد أعضاء اللجنة "وهو د. مصطفى إرديك (تركي) عضو اللجنة الدولية للسدود الكبيرة International Commission on Large Dams (ICOLD)، موكل بأكثر من مهمة في مشروع السد فهو عضو اللجنة المستقلة لسلامة سد بسري، وممثل مجلس الإنماء والإعمار العلمي كما رأينا في جلسة المجلس النيابي (هو الذي تحدث باسم المجلس) وكما نرى في التقرير رقم 2، وأيضاً ملتزم دراسات عن سد بسري لحساب مجلس الإنماء والإعمار كما هو موثق في التقرير رقم 3". ويعتبر نمر أنّ هذه الصفات الثلاث ليست سوى مؤشر على "لعبة تضارب مصالح موصوفة، لا تطمئن على سلامة السد والسلامة العامة في حال حصول مشروع بحجم السد، وهذه معلومة ثانية بعهدة من يريد أن يسمع".

من حيث المضمون

ينطلق نمر في تعليقه على مضمون الدراسات المنشورة من أنّ أصل الجدل العلمي هو الآراء العلمية المتناقضة ليؤكد أن "موقع السدّ خطر كونه يقع على ملتقى فوالق زلزالية" عارضاً نقطة إضافية في رد مجلس الإنماء والإعمار حول "النقطة التي شهدت ارتكاز زلزال 1956". وقد رد مجلس الإنماء والإعمار على هذه النقطة بالقول إنّ السدّ "مصمم لتحمّل الزلازل وبالتالي لا خوف عليه".

ينتقل نمر إلى التخوّف الثاني من الزلازل الناجمة عن الخزان. فأي مشروع سد في العالم يجب أن تسبقه دراسة عن إمكانية تسبب خزان الماء الناتج عن السد بحدوث زلزال، وفي هذه الحال هي بحيرة سد بسري بحجم 125 مليون متر مكعب من المياه. وهنا كان رد المجلس بأنه "لو افترضنا أن الفالق موجود أساساً في موقع السد (أي فالق بسري الذي لا يعترفون بوجوده)، فهو فالق لا يعتبر ناشطاً، كما لا يتصل بفالق روم". وفي هذه النقطة، يعرض نمر مضمون التقارير المنشورة من قبل المجلس والتي تبلغ أقل من 40% من مجموع التقارير الجيولوجية التي تم التأكّد من وجودها، وهي تقارير استمرّ العمل عليها لسنوات من قبل شركات أجنبية ومحلية ومنها التقريرين الرقم 1 و7، ومع ذلك أهمل المجلس كل هذه التقارير واعتمد فقط التقريرين 3 و4 كقاعدة للمعايير الزلزالية دون غيرهما".

وللتوضيح، يؤكد نمر أن التقرير رقم 3 هو الذي كتبه الخبير التركي مصطفى أرديك بصفته الرابعة كملتزم دراسات عن سد بسري. أما التقريرالرقم 4، فهو الذي كتبه د.عطا الياس الذي يعمل أيضاً لحساب مجلس الإنماء والإعمار، وكان هو الآخر من ضمن وفد مجلس الإنماء والإعمار في الندوة النيابية في 4/4/2019.

ويستنتج بأنّ المجلس اعتمد تقارير الخبيرين المرتبطين به فقط، مستغنياً عن تقارير ودراسات عن المشروع دُفع عليها ملايين الدولارات.

ويتوقف الإختصاصي في الزلازل عند ما ورد في الصفحة 12 من التقرير رقم 1 بأنّ الفالق الذي كان ممتداً على الضفة الجنوبية من نهر بسري في الدراسات المغيّبة للمجلس تم تصنيفه غير ناشط، وليس فرعاً من فالق روم. ثم يستعرض ما ورد في الصفحات 9 و10 و11 و25 من التقرير الرقم 7، مع بوسترات لصور جيولوجية وخرائط، تبيّن التناقض حول عدم نشاط الفالق الزلزالي تحت موقع سد بسري في التقريرين 3 و4 اللذين أعدهما الخبيران اللبناني عطا الياس والتركي، مع ما هو موثق ومعتمد في التقارير 5 و6 و7 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و18 و25 و26 و32 و35 . ويقول "مما يعني أنه في 14 من أصل 36 تقريراً منشوراً، وحدهما التقريران 3 و4 (للدكتور عطا الياس والخبير التركي أرديك) لديهما تفسير آخر عن جيولوجيا السد".

والأخطر، وفق نمر، يكمن في الصفحتين 70-71 من التقرير 32 اللتين تتضمنان إشارة إلى تقرير شركة ECI الأميركية وهو أحد التقارير المغيّبة، على شكل خريطة تبيّن إمتداد فالق روم تحت موقع السد.

وبالتالي، يقول نمر، إن الفالق الذي يمر تحت مجرى نهر بسري هو فالق متصل بفالق روم بحسب التقارير الأميركية، وليس كما يزعم خبراء مجلس الإنماء والإعمار.

ويستشهد نمر أيضاً بما ورد في التقرير 26 الذي كتبه البروفيسور في الهندسة الجيوتقنية من جامعة كاتالونيا الإسباني أنطونيو جنز بأنّ موقع سد بسري موجود في منطقة زلزالية شديدة، لذلك من المهم جداً أن نقيّم أهمية تمييع الأرض تحته.

وبحسب التقرير رقم 31 الذي أعدته دار الهندسة شاعر فإنّ "التركيبة الجيولوجية في بسري تحتوي على تفاعل معقّد من الفوالق والطيات والإنهدامات، ويمر فالقان رئيسيان على مسافة قريبة جداً من محور السد وهما فالقي روم وقلعة الحنبرا (وهو فرع من فالق بسري). وهذا يؤكد وجود فالقين في موقع السد". كذلك يقول التقرير إنّ الآبار التي حفرت في محور السد بيّنت وجود فالق رئيسي مما يمكن تفسيره امتداداً لفالق روم تحت مجرى النهر. كما قالت الدراسة إنّ أقرب نقطة ظاهرة لفالق روم هي كيلومترين عن السد، ولكن يبدو أن الجزء الذي يمر بالقرب من السد أو فرعاً منه، يكمل تحت وادي بسري وتحت السد المقترح. وهذا يشكّل خطراً رئيسياً على حياة المشروع. ويخلص تقرير دار الهندسة شاعر إلى "وجود خطر زلزالي عال".

وفي التقرير رقم 32 لدار الهندسة شاعر أيضاً، يلاحظ نمر إشارة إلى أنّ "غالبية الفوالق في منطقة السد تعتبر ناشطة" في الصفحة 55، وفي الصفحة 56 إشارة إلى أنّ "فالق روم ناشط جداً ويتسبّب بزلازل، وأن وجود هكذا فالق تحت موقع السد يشكل أزمة في تنفيذ هذا المشروع، وأن منطقة البحيرة التي سيشكلها السد هي منطقة فيها حركات تكتونية، وهذه بلوكات لا تتحرك إلا بوجود فوالق ناشطة عليها".

وينتقل نمر لبرى إذا كان الفالق ناشطاً أم غير ناشط زلزالياً، ليقول: في التقرير 4 (تقرير الدكتور عطا الياس) الذي اعتُمد من قبل الخبير التركي (إرديك) ومجلس الإنماء والإعمار، يوجد إشكالات علمية ومنهجية إستثنائية. ويتّضح ذلك في الصفحة 9 من التقرير الرقم 4، حيث يقول الياس أنه خلال مسوحات جيولوجية في العام 1983 و1994 تم حفر خنادق بيّنت وجود تحركات زلزالية ليست قديمة كثيراً، وفسّرها بأنّها بسبب حركات الأرض وليس بسبب الزلازل. وفي الصفحة 11 من التقرير نفسه (رقم 4) استنتج الياس أنه بعد إطلاعه على التقارير العلمية الأميركية والمحافر التي أنجزوها، قرّر أنه لا يمكن وجود فالق متحرّك يمر في المنطقة.

وفي الصفحة 14 من التقرير رقم 4 يكتشف عطا الياس وجود Terraces أي مدرجات نهرية من دون أن يشرح أو يفسّر سبب وجودها. وعليه يقول نمر إنّ "مطلق جيولوجي مختص، ومتخرج بإجازة فقط بالجيولوجيا، يعرف أن حركة الأرض نحو الأعلى هي التي تتسبب بالمدرجات النهرية، والتي تتبعها حركة النهر نحو الأسفل. وأن حركة الأرض نحو الأعلى يعني أن حركة الأرض ناشطة مما يعني وجود فالق زلزالي ناشط".

واعتبر نمر أنه لحسن الحظ في الصفحة 8 من التقرير 14، لدينا صورة تبيّن لنا انكسار طبقات الأرض تحت مجرى النهر. واعتبر أنّ المجلس لو كان يعلم بها لأخفى التقرير رقم 14 وضمّه إلى التقارير الـ56 المغيّبة. وهذه الصورة هي شهادة حية، إضافة إلى النتائج الأميركية التي تقول إنّ الفالق تحت مجرى نهر بسري هو فالق زلزالي ناشط.

وبعدما فنّد ما ورد في التقارير الرقم 4 و10 و11، يخلص نمر إلى أنّ عطا الياس خالف عملياً كل التقارير والدراسات السابقة التي تقول بوجود فالق زلزالي ناشط تحت مجرى نهر بسري، وجاء الخبير التركي أرديك ووافقه الرأي وانتهت القصة بالنسبة لهما.

ويضيف "نحن نقول لا، فمن يريد أن ينقض دراسات علمية بكلفة ملايين الدولارات من العمل والتعب والأبحاث والقياسات الأرضية والمخبرية لا يمكن أن يكون شخصاً واحداً مهما كان شأنه. ففي الحد الأدنى، يجب اجتماع لجنة خبراء، أو تجمّع شركات مرموقة ومشهود لها بالكفاءة، لينقضوا كل الدراسات التي سبق وأنجزت، ولا يحصل الأمر بشحطة قلم فرد واحد".

وسمّى ما حصل بـ"قفز فوق النتائج العلمية الموثّقة والتلاعب بها، وانتهاك لحرمة العلم وارتكاب جريمة بحق المنطق، وسير العملية العلمية السليمة، وتحريف للحقائق وتغيير الخلاصات العلمية".

واستغرب نمر أن وجود سدّ مثل سد بسري لم يدفع الخبيرين عطا الياس ومصطفى إيرديك إلى التحدّث عن الزلزالية الناجمة عن الخزان (أي تسبب السد بزلزال عبر تجمّع المياه ووزنها) في تقريريهما، في وقت من الطبيعي أن يُحكى عنها في حالة مماثلة، وتحديداً كما فعل عطا الياس نفسه في تقريره عن سد جنة بعد سنة واحدة من تقريره عن سد بسري. وهذه صدفة غريبة فعلاً كما يصفها نمر.

تحريف للحقائق العلمية في نقاط ستّ

وفي الرد بالتفصيل على بيان مجلس الإنماء والإعمار، اعتبر نمر أنّه ترجمة لخلاصة التقرير الرقم 2 الذي كتبه عضو اللجنة المستقلة لسلامة السد (أي الخبير التركي نفسه) بصفته الثالثة كممثل المجلس والمتحدّث باسمه، ليعتبر أن الكلام العلمي "عليه جمرك".

ويعتبر المجلس عبر الخبير التركي أن الكسر الجيولوجي الموجود تحت سد بسري طبيعي ويمكن وجوده في أمكنة عدة أخرى ولا يعتبر فالقاً زلزالياً ناشطاً كما لا يمكن اعتباره ذا ميزة تكتونية معروفة ولا يتصل بفالق روم. وعليه اعتبر نمر أنه رد على هذا الادعاء بما أورده من دراسات وخرائط وصور وتقارير عن داري الهندسة خطيب وعلمي وشاعر والشركة الأميركية والتي لم تدفع مجلس الإنماء والإعمار لاعتباره فالقاً زلزالياً ناشطاً.

كما يقول المجلس إنّه لكي يتحرّك هذا الكسر ويتسبب بتحرك فالق روم يجب أن يكون فالقاً تكتونياً ناشطاً يتوافر فيه ضغط تكتوني مرتفع وهو ليس كذلك، وهنا يسأل نمر: "كيف عرفوا أنه لا يتوفر فيه ضغط تكتوني ناشط؟ أين دراساتهم التي تدحض الدراسات السابقة؟"

وفي بيانه أيضاً، يتذرع المجلس بأن حدوث زلزال على فالق روم يكون على عمق 15 إلى 20 كيلومتراً وأنه من غير الصحيح أن خزان مياه بعمق ستين إلى سبعين متر يمكنه زيادة ضغط وتسريب المياه إلى هذا العمق والتسبب بتحريك فالق يتسبب بزلزال، هذا إذا ما افترضنا أن الفالق موجود أساساً في الموقع. ورد نمر على هذا الكلام بالقول "يحدث الزلزال على أي عمق كان، وهذا الكلام خطير أن يصدر عن خبير زلازل كونه ينم عن جهل بكيفية حصول الزلزال بغض النظر عن العمق. وفي جميع الأحوال سأقرأ في الصفحة 31 من "دستور" الخبير التركي وهو ICOLD (2011) (اللجنة الدولية للسدود الكبيرة) وينص في سطر واحد على أنّ: الزلازل السطحية القريبة من سطح الأرض وليس بعمق 20-15 كلم، هي النتيجة الأكثر احتمالاً للزلزالية الناجمة عن الخزان".

ويقول بيان المجلس في النقطة 4 إنّ نهر الأوّلي يمرّ أساساً في موقع المشروع كما أنّ الآبار الإستقصائية التي تم حفرها في المنطقة أكدت وجود مياه جوفية على مستويات قريبة نسبياً من مستوى سطح الأرض، إذاً فبحسب التحليل غير المنطقي المثار فإن الفالق ليس بحاجة لمياه بعمق أمتار ليتحرك ويسبب لزلزالا بما أنه موجود ضمن المياه الجوفية بعمق كيلومترات.

ورد نمر على هذا البند بالقول "أنهم يحاولون القول أنه يوجد مياه في موقع السد فما الذي سيتغير؟ وعليه نقول أن وجود المياه في الآبار الاستقصائية وغيرها مما يحفرونه حالياً لتأمين مياه لبعض المناطق، يعطينا مستوى المياه الناجم عن حالة التوازن القائم منذ آلاف السنين بين الضغوطات الأرضية والمستويات المائية الجوفية. أما وجود السد والبحيرة خلفه سيولّدان حالة من انكسار التوازن المذكور مما يؤدي إلى ما يعرف بالزلزالية الناجمة عن الخزان".

وخامساً، يقول المجلس أنه حتى لو كانت عملية تحريك الفالق المزعوم (فالق روم) ممكنة، وهي ليست كذلك، فسوف يكون من الأجدى أن يتحرك الجزء المركزي منه والذي يبعد 25 كيلومتراً من موقع السد ويتسبب بزلزال بدلاً من أن يتحرك من طرفه المزعوم وجوده تحت منطقة السد. ويسخر نمر من هذا الكلام على خطورته قائلاً "إذا بتسألوا تلامذة جيولوجيا بيعرفوا أن الزلزال بيتحرك بأي نقطة منه، فماذا يحاول الخبير التركي أن يفعل؟".

وفي النقطة السادسة من بيان مجلس الإنماء والإعمار، يقول "إن اللجنة الدولية للسدود الكبيرة خلصت إلى أنه لا يقتضي النظر في مخاطر زلازل لا يمكن أن تنشأ عن إنشاء سدود إلا في حال تشكل بحيرة بارتفاع مئة متر وهذا ليس الحال في سد بسري حيث يبلغ أقصى ارتفاع للمياه فيه 61 متراً". ومن كتيّب اللجنة الدولية نفسه يرد نمر بالبرهان من الصفحة 23 حيث "هناك جدول بـ39 زلزالاً سببتها السدود، خمسة من بينها حدثت على عمق مياه أقل من مئة متر. أول هذه السدود في إسبانيا على ارتفاع 43 متراً للمياه وسد آخر بارتفاع 91 متر في اليونان، وثالث في اليونان أيضاً بارتفاع 60 متر فقط، ورابع في إيطاليا بارتفاع للمياه بلغ 34 متراً، وفي إيطاليا أيضاً 93 متراً. وهذا يدحض أقاويل مجلس الإنماء والإعمار وخبيره التركي ويضع ما يقال في خانة التضليل والتدجيل".

زلزال 1956: كارثة طبيعية تفضح هشاشة الدولة

رازي أيوب

زلزال لبنان قاربت نهايتها؟
الحياة
ان الحياة عقيدة وجهاد
مولیه یفوز بالثقة!
بانصب معرض دمشق الدولي
دشن فيصل محطة التلفزيون في عيد ميلاده
العدد ٣٠٦٨
السنة الحادية عشرة

مساء الجمعة 16 آذار 1956 بين الساعة 9:35 و9:45، تعرّض لبنان لثلاث هزات أرضية، مركزها الروافد السفلية لنهر بسري وشمل الزلزال مجمل ساحل المتوسط الشرقي (لبنان، فلسطين، سوريا). يتوسّط بسري قضاءي الشوف (شمالاً) وجزين (جنوباً)، وبالتالي كان للقرى المحيطة به نصيبها الأكبر من الفاجعة. دُمرت بعض القرى بشكل كامل: روم، عازور، شحيم، جون، قيتولي وكفرحتى وهي تقع على دائرة صغرى تحيط بجوبة بسري، نقطة الإرتكاز للهزات الأرضية. وامتدّت آثار الزلزال إلى دائرة ثانية كبرى تصل إلى صيدا. وكذلك وصل تأثيره إلى بيروت التي تصدّع العديد من أبنيتها، وأصيب أهلها بالهلع. بقيت السلطات متكتمة في الساعات الأولى على وقوع الكارثة. تأخّرت الإغاثة والإسعافات، ثم تأخرت المساعدات من غذاء وأغطية وخيم، وبات المنكوبون الليالي الأولى في العراء. نستعيد في هذا المقال ما جرى في القرى المحيطة ببسري بعد الكارثة - قرى الشوف وجزين وصيدا - مستعينين بأرشيف الصحف. ونتناول سوء إدارة الدولة لهذه الكارثة، شأنها شأن جميع الكوارث التي أصابت لبنان منذ تأسيسه.

القرى المحيطة ببسري: دمار هائل

وصفت تقارير عدّة حجم الدمار في قرى الشوف وجزين وصيدا. فكتبت جريدة "الحياة": "هل تعرفون أنّ الزلزال شق جبل نيحا؟ لم يبق جلّ إلّا وسقط قسم من حافته، ولا طريق إلّا شلق جزء منها، ولا بيت إلّا وتصدّع ولم يعد يصلح للسكن، والذي لم يتصدّع تهدّم على بعض أهله وبعض أبنائه". ووصف تقرير في جريدة "الأنباء" مشهد الإنهيارات على جوانب الطرقات بعد جسر الدامور "هنا صخر كبير تدحرج إلى الطريق، وهناك شجرة ضخمة نامت على الأرض".تقرير آخر في جريدة "النهار" أحصى الدمار والقتلى: "الطريق بين مزبود وشحيم أصبح مهدداً بالإنهيار". أما جنوباً، ففي جباع مثلاً، تهدّم أكثر من 200 بيت وأصيبت البيوت الأخرى بصدوع. و"مسح الزلزال عازور ولم يترك فيها بيتاً قائماً يأوي إليه مواطن، وحوّلها إلى أكوام من التراب والحجارة".

ونقل جوزيف نصر في "النهار" معاناة المنكوبين في شحيم: "العناية الصحية يجب أن تسبق كل شيء إلى هناك لأنّ الجوع بدأ يفعل فعله. فمؤونة الناس بقيت في المنازل والمنازل لم يبق منها شيء". ويتابع الكاتب: "الشوادر أهم ما تطلبه الناس، لا أزال أسمع تلك الأم التي دفعت بأولادها إلى الأمام وصرخت بوجهي: وين الشوادر كيف بدنا ننام الليلة كمان، وين الأكل وين الحكومة". وروى مندوب جريدة "الأنباء" في تقرير أنه تقدّم من شخص في بلدة شحيم طالباً بعض المعلومات، فقال له: "تفرج يا أستاذ، هيدي شحيم قدامك، كلّ ما فيها خراب، ليك شو صار فينا... ليك عيالنا وأولادنا على الأرض". في "الأنباء" أيضاً حكى تقرير آخر: "وتوجّهنا إلى دير بابا، وقبل أن نصل إليها ترامى إلى أسماعنا صراخ الأطفال والنساء. وفي ساحاتها رأينا الأهلين يتجمّعون حلقات، حلقات، وهم يروون بعضهم لبعض كيف شعر بالزلزال". في الجريدة نفسها كتب صحافي من باتر عن قريته: "ورأيت باتر على بعد كيلومترين تقريباً. لم يبق باتر. هناك أطلال. أين بيتنا الذي كنت أراه من هنا مطلاً على الجنائن... أين بيت فلان وبيت فلان؟ من بقي من أهلي وعائلتي؟".

وصوّر أحد الكتاب في جريدة "الحياة" رعب الناس: "أينما تلتفت ترى وجوهاً شاحبة هدّها الرعب وأفقدها حيويتها وبقايا حصر وسجاجيد وخيش نشرت بين شجر الزيتون وعند بعض الحفافي لإتقاء البرد والمطر بها. ولا تطرق سمعك سوى هذه الاستغاثات: بدنا شوادر، بدنا شوادر". كما نقلت التقارير مشهداً لأهالي عمدوا إلى ايقاد نار والتفّوا حولها للتدفئة. ويقول تقرير في "الحياة": "كم يروعك أن تسمع الناس في جباع وفي برتي وفي غيرها يقولون لك: أن سيارات الصليب الأحمر تمر من خراج قرانا، دون أن تعرج علينا ولو مواسية أو مستوضحة! وأن أرتال السيارات المحملة بالخيام والغطاء تجتازنا إلى قرى ليست كقرانا في النكبة". عن حالة إنتظار النجدة تحدث أيضاً التقرير في الأنباء عن قرية باتر أن الجيش أرسل 20 شادراً أوى إليها 300 شخص "في حين ظل الآخرون وعددهم 700 يتطلعون إلى نجوم السماء".

هلع في بيروت

في المقابل، كانت الكارثة أقل وقعاً في بيروت، لكنْ لم يخلُ المشهد من الرعب والهلع. على إثر الهزة الأولى، تعالى الصراخ وهرع عشرات الآلاف إلى ساحة الشهداء من البنايات القائمة حولها وفي جوارها. ابتعد الناس عن العمران، واصطفوا على الأرصفة "ومنهم من فرّ بالسيارات إلى بولفار المطار". اتجه آخرون من بيروت إلى الأرياف في ظلّ زحمة على محطات الوقود وحالة من الذعر. وامتلأ حرج بيروت بآلاف الناس "الذين وفدوا من كل مكان وجلسوا في الهواء الطلق هاربين من المنازل واصطحبوا معهم أولادهم وأغراضهم الضرورية". البعض الآخر لجأ إلى المعابد، أما المساجين فأصيبوا بالذعر وأضرم بعضهم النيران في السجن في محاولة للهرب. وأصبحت أحياء المدينة شبه خاوية.

إحصاء الضحايا والدمار

في اليوم التالي، بدأت ترد إحصاءات للخسائر البشرية والمادية تباعاً. أسفر الزلزال عن وقوع 140 ضحية و102 من الجرحى. في شحيم، القرية التي تكبّدت العدد الأكبر من الضحايا مات 36 شخصاً، "كان يمكن إنقاذ بعضهم ولكن بلدة فيها 10 آلاف شخص لا طبيب فيها ولا صيدلية". أما الخسائر المادية فكانت هائلة، فقد طال الدمار آلاف المنازل من قرى الجنوب والشوف ولم يسلم حتى قصر بيت الدين ودار المختارة من التصدّعات في الجدران. في البداية، قدّرت إحصاءات لجنة الإغاثة والتعمير أنّ عدد القرى المنكوبة 241 قرية وجرى الكشف على 11009 منازل، "منها 7387 منزلاً بين متصدع جزئياً ومتصدّع كلياً ومهدوم. في الأيام الأولى أيضاً، كشف مهندسو بلدية بيروت على 260 بناية، وبناءً لأمر النيابة العامة تقرر إخلاء 21 منها من السكان تمهيداً لهدمها. وقد بلغ مجموع العقارات التي أخليت 25 عقاراً أو بناية "بالإضافة إلى 13 بناية تقرّر تدعيمها وإصلاحها". تأخّر الكشف على الأضرار التي لحقت البيوت في صيدا وبيروت لكن في مجمل المناطق وبإحصاءات متأخرة، تعدّى عدد البيوت المتصدّعة 12000 منزل وتهدم نحو 7000، بالتالي شرّد الزلزال أكثر من 44 ألف لبناني، وتمّ تقدير الخسائر المادية آنذاك ب 25 مليون ليرة (كان سعر صرف الليرة بين 3 و4 ليرات للدولار). وكان الحديث بداية عن حاجة إلى 6000 خيمة كي لا يبيت الناس في العراء.

تأخّر المساعدات في الجنوب

وصلت المساعدات إلى جزء صغير من المنكوبين في الجنوب. معظم القرى المتضررة لم تتلقّ أي مساعدة وبقيت مهملة أياما عدة، ونتحدث هنا عن الآلاف ممن هم بحاجة للمساعدة. شُرّد أهالي عازور بلا غطاء أو غذاء، ولم يتلقوا من المساعدات سوى 34 شادراً لـ 150 عائلة. قال هؤلاء لجريدة "الأنباء": "لن نستطيع أن نصبر أكثر مما صبرنا على هذا الإهمال الذي لحق بنا من السلطة. إن عازور لم تكن تنتظر مثل هذه المعاملة السيئة". تهدم في روم 277 بيت، بقي فيها 8 بيوت فقط صالحة للسكن. وصرح رئيس البلدية والمختار في روم أنّ 159 عائلة تشرّدت في الحقول ولم تنل من المساعدات سوى 40 شادراً و17 حراماً من بعض الجمعيات. أما سكان البرامية فحلوا ضيوفاً على الفلاحين في أكواخهم الخشبية. بقي في قيتولي 7 بيوت فقط صالحة للسكن وتهدّم 173. ولم تتلق من المساعدات سوى 60 شادراً أوت قسماً قليلاً من أهل البلدة.

في صيدا انتشرت الحصبة بين الأطفال وتم نقل ما يزيد عن ثلاثين طفلاً جرّاءها إلى مستشفيات المدينة. ولخّصت مقالة في جريدة "الحياة" واقع المأساة: "كارثة الزلزال لم تصب الأغنياء كما أصابت الفقراء الذين نالهم النصيب الأكبر من الكارثة. لأن الأغنياء يملكون بيوتاً متينة صمدت للهزة. أما أكواخ الفقراء الهزيلة فلم تتحمّل الصدمة".

نداءات الاستغاثة

وكانت القرى ترسل نداءات الاستغاثة الواحد تلو الآخر. ففي 20 آذار، نشرت "النهار" رسالة استغاثة موقعة من مخاتير قرى الجنوب: عبرا، والصالحية، وكفريا، ووادي بعنقودين، وبقسطا. استنجدت الرسالة برئيس الجمهورية لدرء الخطر "عيالنا وأطفالنا مشرّدون تحت الأمطار وتحت الصقيع والرياح، بيوتنا مهدمة، أرواحنا مهددة بالخطر". فيما قامت مظاهرات حاشدة في صيدا للمطالبة بالكشف على المنازل المتضررة. كذلك أرسلت قرية برتي رسالة إلى الجريدة تقول: "بعد 5 أيام من المطالبة لم نحصل إلّا على 15 شادراً صغيراً لمئات العيال. حتى الآن لم نرَ وجه مسؤول واحد. نقدر أن نسد الجوع بالحشيش لكن البرد يفتك بنا". كذلك أرسلت مشخرة مستغيثة "نستعطفكم

بعد مرور أيام على الكارثة، بقيَ القسم الأكبر من المنكوبين مشردين في الحدائق وتحت أشجار الزيتون . لم تعتمد الدولة إلّا على جزء يسير من وارداتها للتعويض على المنكوبين

المزيد من الشوادر. نتنازل عن الغذاء والكساء للمناطق الأكثر حاجة". وشعر أهالي جويا بالقلق بسبب تصدع بيوتهم فطالبوا بتدخل سريع و "وإرسال لجنة للكشف وإجراء اللازم قبل وقوع كارثة جديدة". بدورها، شكت مرجعيون وبلدة روم الأمر ذاته ودعتا المسؤولين إلى الإسراع في النجدة. علماً أنه، حتى في المناطق التي وصلتها مساعدات، كان الوضع مأساوياً. ففي جون مثلاً التي أصبح جميع سكانها - وعددهم حوالي 1800 - بلا مأوى، كان هؤلاء "يبيتون تحت الخيم المتوسطة بمعدل 40 تحت كل خيمة. ومن أصل 350 منزلاً، لم يبقَ سالماً إلّا منزل واحد. ونزحت 40 عائلة من البلدة".

بعد مرور أيام على الكارثة، بقيَ القسم الأكبر من المنكوبين مشردين في الحدائق وتحت أشجار الزيتون. لم تعتمد الدولة إلّا على جزء يسير من وارداتها للتعويض على المنكوبين. وعلّق أنطوان تبلوني في "الأنباء" على تخاذل الدولة في تحمّل مسؤولياتها. "إن تقصير السلطات المسؤولة وإهمالها المفجوعين وتركهم عرضة للخطر المؤكد، خطر الجوع، خطر المرض، خطر الإنهيار المعنوي، خطر الأمراض والوحول، في مختلف الأنحاء دون استثناء. إن هذا التقصير يعتبر لطخة عار على جبين الإنسانية". وكانت الأمور لتسوء أكثر "لولا مروءة بعض المواطنين ومبادرتهم إلى تقديم المساعدات". ولم تتوقف المساعدات المقدّمة سواء من لبنانيين في الداخل والخارج أو من دول عربية وأجنبية. وكانت المساعدات تأتي سواء كمبالغ مادية صغيرة من مواطنين عاديين أو مبالغ ضخمة أو مواد غذائية وأدوية وبطّانيات وخيم وشوادر. وطلب غسان تويني، في مقالة في 22 آذار حصر جميع التبرعات والإعانات في صندوق واحد وتولّي هيئة رفيعة مسؤولية وضع مخطط شامل للإعانة والتعمير. وقدم النائب بيار إده مشروع قانون لإنشاء مصلحة خاصة للإغاثة والتعمير التي تأسست في 7 نيسان من العام نفسه.

الدولة عاجزة

خلال الساعات الأولى على وقوع الزلزال، باشرت وزارة الداخلية إلى اتخاذ تدابير عدّة. أرسلت سيارات إسعاف وقام رجال الإطفاء بالاشتراك مع رجال الدرك والجيش بأعمال رفع الأنقاض. كما أرسلت مفارز من المهندسين للكشف على الأبنية المتداعية فيما وضعت إدارة الصليب الأحمر جميع سياراتها تحت تصرّف وزارة الداخلية. لكن الكارثة فضحت عجز أجهزة الدولة عن تقديم معالجات سريعة في أزمات مماثلة، وهو ما تثبته التقارير الصحافية والإستغاثات العديدة التي أرسلها أهالي القرى ونشرتها الصحف. كما انتقد بعض الصحافيين أداء الحكومة في التعاطي مع الكارثة. فتحدث إميل طربيه مثلاً في جريدة "الأنباء" عن خواء أجهزة الدولة، "وإذا قيل أنّ وضع لبنان كدولة صغيرة لا يفرض عليه الحيطة لأمور كهذه، نقول أن الدولة دولة، فإما أن تكون دولة بكل ما للكلمة من معنى وإمّا أن لا تكون. وبقدر ما هي تتبع في شؤونها نهجاً تصميمياً كاملاً، بقدر ذلك تكون قوتها وازدهارها وصمودها حيال المحن"

وبدا أنّ الخلافات السياسية في ذلك الوقت ساهمت في فوضى المعالجات. فبعد يوم من الزلزال في 17 آذار، اختير عبد الله اليافي في الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة في جو من التوتر السياسي والطائفي. شكّل اليافي الحكومة بعد ثلاثة أيام وسط كلام في الصحف عن حركة ضدّه داخل البرلمان وخارجه. وتفجّرت الخلافات السياسية حول الصناديق والمؤسسات المخصصة للإغاثة والإسكان وكيفية التصرّف بالهبات وأموال الدولة. وفي ظل هذه الأجواء تشكّلت لجنة للإغاثة والتعمير مهمّتها إغاثة المنكوبين بشكل سريع وفعّال ولكن عملها كان بطيئاً ولم يغطّ كامل المناطق المنكوبة، في وقت بقيَ جزء من منكوبي الزلزال لحوالي الشهر في العراء يناشدون الدولة مساعدتهم وتأمين الخيم والبطانيات على الأقلّ. على إثر تشكيل الحكومة الجديدة، كتب النائب غسان تويني في "النهار" عن وجوب تفادي استمرار كارثة الزلزال وتضخمها. "أما هذه المآسي فليس أقلها هولاً ما نسمع عن قرى برمتها تشرد سكانها ولم تبلغها بعد خيمة واحدة". علماً أن أحد الأسباب التي ذكرت للتقاعس في مداواة الجرحى أنه "تعذّر على الجهات المختصة تأمين العدد الكافي من الموظفين لضمّهم إلى لجان إسعاف منكوبي الزلزال"، والسبب ضآلة تعويضات هؤلاء لقاء سفرهم إلى المناطق. يقول تقرير في جريدة "الأنباء" "كان أهل باتر قد دفنوا جميع قتلاهم ولم يبق سوى الجرحى وعددهم 15 تقريباً، وليس هناك إلا سيارة إسعاف واحدة لا تحمل أكثر من 5".

إستغلال الكارثة

تحدث النائب تويني كذلك عن نشاط أسواق الخبز والماء "لاستثمار الفقير الذي لا يملك من حطام الدنيا شيئاً!" وأشارت فقرة "من المسؤول؟" في جريدة "النهار" إلى هذا الأمر متحدثةً عن "بورصة مأكولات قامت في الساعات الأولى من الليل استمرت متصاعدة مع تصاعد الذعر". وفصّلت مقالة في جريدة "الحياة" كيف رفع سعر اللحم رغم استيراد كمية من اللحوم التركية قبل وقوع الزلزال. وأشارت مقالة أخرى في "النهار" إلى أن الزلزال كان مناسبة لعملية استغلال قام بها بعض السواقين مع المواطنين، "إذ فرضوا أجوراً باهظة على النقليّات، ولم يكن أصحاب محطات البنزين أقل رعونة من السواقين!" ولم يتوانَ الملاكون أيضاً عن استغلال الكارثة لمحاولة طرد المستأجرين، وقاموا بفرض شروطهم ورفع الإيجارات.

وأرسل أحد المنكوبين نصّاً إلى "النهار" شكا فيه تواري نوّاب جزين "ساعة الحشرة". فالنائب نقولا سالم "نام أكثر من اللازم على وعود المحافظ"، ومارون كنعان "مرّ بالقرى المهدمة مروراً خاطفاً". وانتقد مرسل الشكوى السلوك الانتخابي وقت الأزمة، فكان كمال جنبلاط "يتفقد كل قرية وكل مزرعة في منطقة الشوف" فيما استولى نعيم مغبغب على مائة خيمة كانت مخصصة لقضاء جزين وحوّلها إلى منطقة الشوف حيث ناخبوه. وتقول مقالة في جريدة "الحياة": "لن ينسى الناس أنانية بعض المرابطين في المخافر، وعلى المفارق من ذوي النفوذ ليأخذوا المساعدات لناخبيهم وأخصامهم دون سواهم من المفجوعين".

فضحت كارثة الزلزال هشاشة الدولة وعجزها في إدارة أية أزمة. وإلى اليوم وعند كل أزمة تصادفنا: حرائق، فيضانات، أزمة نفايات، تتصرف الدولة وكأنها مصدومة مما جرى. تتقاعس في تأدية واجبها تجاه الناس وتتجاهل أسباب تقصيرها. فتأتي نتائج الخسائر التي تتكبدها جراء هذه الأزمات مضاعفة ويتحمّل المواطنون وحدهم نتيجة هذا التقاعس.

فضحت كارثة الزلزال هشاشة الدولة وعجزها في إدارة أية أزمة. وإلى اليوم وعند كل أزمة تصادفنا: حرائق، فيضانات، أزمة نفايات، تتصرف الدولة وكأنها مصدومة مما جرى

مندوبو «البيرق» يجمعون محصول الزلزال :
١٤٠ قتيلا و٢٥٠ جريحا و٣٠ الف مشرد
و١٠٠ قرية و٢٠٠٠ بيت مهدم والخسائر ٣٠ مليونا
احصاء القتلى والجرحى في الزلزال
الحكومة تحذر من الشائعات
البيرق
جولة مندوبي «البيرق» في المناطق المنكوبة
خراب وتشريد بالشوف والجنوب
حزن وقيتولي وبكاسين فريسة الاهمال تنصرح الفقار
في الشوف والجنوب والبقاع
اليوم يشكل اليافي وزارته
نطلب ٥ ملايين حالا لذوي القتلى ومنكوبي الزلزال
ضرورة تعبير القرى والمناطق المهدمة
دعوة مجلس الامن الدولي للنظر في التطور بالشرق
مطران قبرص الاسير لدى الروس لم يتغير من عهد تابوليون
عدد المنازل
محصول زلزال
الثواب لاهون عن الكارثة وعن المنكوبين بالازمة الوزارية

ناجون من زلزال 1956 يعارضون السدّ:
«اللي مقررين السد ما بيعرفوا شو يعني يحطّوا العالم ع فوهة زلزال»

يقول أبو عادل أحد مسنّي بلدة باتر الشوفية "عليكم أن تجدوا الولد المُعلّق" وهو يدلّنا إلى ناجين من زلزال 1956 الذي انطلق من منطقة مرج بسري، ودمر أجزاءً من قرى الشوف وجزين والجنوب والإقليم وصولاً إلى بيروت.

ماذا تقصد بـ"الولد المُعلّق"؟، نسأل الرجل الثمانيني المعارض للسد، "هو الذي بقي معلقاً من يده على عمود بيتهم عندما جاءت الهزة الأولى من الزلزال، بينما ارتخى جسده في الفراغ حيث هُدم الجزء الخارجي من منزل عائلته"، يجيب.

يقف منير خطار الذي لا يعلم أنّ بعض مسنّي باتر يلقبّونه بـ "الولد المعلق"، على شرفة منزل العائلة، على إحدى أجمل تلال باتر، ليعيد تمثيل مشهد جسده في النقطة التي علّق بها، وكانت على يدها نجاته من الموت.

يرمّم الرجل الستّيني اليوم بيت العائلة في باتر بعدما ابتاع من أعمامه وأشقّائه كامل حصصهم فيه واحتفظ بالدار لنفسه لما يحمل المكان من ذكريات عزيزة على قلبه، وتحديداً القبو الحجري الجميل الذي صمد أمام الزلزال، وحيث نجا مع أفراد العائلة جميعهم من موت محتّم.

كان منزل آل خطار يتركّز على صخرة كبيرة وكأنها قطعة من جبل، هي بمثابة جبل صغير لكبر حجمها. حتى أنها شكلت جزءاً من أرضية البيت، فتم تنعيمها لتصبح كالرخام من دون رصفها بأي نوع من البلاط أو الإسمنت.

يعتقد أصحاب المنزل، ومعهم كثر من سكان باتر، أنّ مركز ضربة الزلزال في البلدة انطلق من صخرة هذا البيت بالذات. اقتلعت الهزة الأولى الصخرة من قاعدتها وطارت بها نحو الوادي الذي يفصل طرفي طريق باتر نحو جزين، ومعها طار الجزء المؤسس عليها من المنزل.

على الشرفة التي يقف عليها منير يوجد جرن حجري كان مخصصاً لدق لحوم الكبة النية. عندما طار نصف المنزل وجد منير، إبن الست سنوات في ذلك الحين، نفسه معلّقاً من يده اليمنى على حافة إحدى الغرف التي صمدت في الهزّة الأولى بعدما سقط جرن الكبة على يده في منطقة الكوع. ثبّت الجرن جسده الصغير ومنعه من الإنزلاق إلى الأسفل مع بقية ما تهدّم من البيت.

بينما ارتفع صوت أم منير يومها وهي تصرخ سائلة عن ابنها الذي كانت تمسك به بيدها، خلع أبو منير وشقيقه باب إحدى الغرف التي تفتح على بقية المنزل ليجدوا منير معلقاً في الهواء.

وفيما كانا يخوضان النقاش حول كيفية إنقاذه من دون إيذائه، سارع عمّه غالب إلى سحبه بقوة منتزعاً يده من تحت جرن الكبة مما تسبب بجرح عميق وكبير في ذراعه تحوّل إلى ندبة بارزة حتى اليوم. لم تمرّ لحظات قليلة على سحبه حتى جاءت الهزة الثانية ودمّر الجزء الذي كان معلقاً عليه.

ما زال منير يروي قصة نجاته بنبرة فرح الناجي. أحال والده جرن الكبة إلى التقاعد وعمم على جميع أفراد المنزل عدم استعماله ثانية ليتحوّل إلى "تحفة" معروضة في الدار لأهميته وفضله على العائلة "هيدا الجرن أنقذ حياة منير"، قال لزوجته قبل أن يردف "ما بقى حدا يستعمله، خليه ذكرى"، كما ينقل منير عن والده فخوراً بمكانته عنده.

الناجون من زلزال 1956 في قرى جزين والشوف من أشد المعترضين على مشروع السد المزمع إنشاؤه في مرج بسري. ما تزال بهية تابت لغاية اليوم تستعيد في لاوعيها الصوت المدوّي الذي سمعته في قريتها الشوفية قبل بدء الهزة الأولى لزلزال 1956. يومها كانت في بداية مراهقتها، ولم تكن الكهرباء قد وصلت إلى باتر بعد. تحدد تابت التي تسكن في بيروت منذ سنوات طويلة الساعة التاسعة إلّا ثلث من مساء 16 آذار 1956 موعداً لبدء الزلزال. "كنا عم نتحضر لننام، وكانت أختي عم تطفي اللوكس (قنديل الضوء) وسمعنا صوت كتير بيخوّف وهزّت فينا الدني بقوّة". مع انطفاء الضوء، ركضت بهية نحو خزانة الغرفة لتجد كل محتوياتها أرضاً. مدت يدها إلى الجدار تستند إليه فدخلت كفها بين أحجاره. أضحت كل زوايا الغرفة مفتوحة فعلموا أنّ البيت سينهار على رؤوسهم: "فتحنا الباب وهربنا ع القاطع التاني من البيت". تقول وعلامات الخوف تُعاد على وجهها الغارق في تلك الذكرى القاسية. لحظات وجاءت الهزة الثانية "ووقع الجزء اللي كنا فيه"، تضيف وهي تفرك يديها الإثنتين ببعضهما البعض.

تتذكّر بهيّة تابت كيف كان نصف جسد قريبتها مطموراً تحت الأنقاض قبل أن يتم انتشالها حيّة وكيف أصيب ابن عمها بجراح غير خطرة "بس الحمدالله ما حدا مات من عيلتنا وعيلة بيت عمي". لا تنسى كيف تجمّع أهل الضيعة في الخلاء "كان في أربع بيوت معمّرة من الإسمنت، هيدي تزعزعت بس ما هبطت، الباقي كله تساوى بالأرض كلياً أو جزئياً". لاحقاً وضعوا الناجين في كميونات نقلتهم بعيداً خوفاً من ارتدادات زلزالية إضافية في المكان نفسه.

تقول بهية إنّه لا يمكن لأي إنسان أن يعيش ما عاشه الناجون من زلزال 1956 ويقبل بإنشاء سد بسري مع المخاطر الزلزالية التي تتهدد المنطقة "أكيد اللي مقررين السد ما بيعرفوا شو يعني يحطّوا العالم ع فوهة زلزال، وشو يعني التشرد والعيش بالخيم متل ما عاش معظم لتدمرت بيوتهم".

قبل ثلاث سنوات، حصلت هزة أرضية وكان أبناء بهية نياما "خفت كتير بس ما وعيتهم، قلت خليه يصير لبده يصير هن ونايمين أحلى ما يشوفوا لشفته بعيونهم، بلا ما يعيشوا الرعب لنحن عشناه".

من باتر إلى عماطور إلى جزين وبسري ومزرعة المطحنة وبعض قرى الإقليم والجنوب وصولاً إلى صيدا فبيروت الذكريات واحدة: هزّة أولى، تدمير جزئي، هروب إلى المساحات الفارغة في القرى، ثم هزة ثانية أقوى، تلاها التهجير والعيش في الخيم. سيناريو لا يريد أحد تكراره "الدولة مش عم تفكر بالناس؟ ع الأقل يفكروا ببيروت إذا ما فكّروا بالضيع لأنه الزلزال إذا صار ما رح يخلّي حدا"، يقول مختار بسري السابق شفيق بولس الذي كان في بيروت وعاش مأساة زلزال 1956 فيها، قبل أن يعود إلى قريته في مرج بسري ويشهد ويلات ناسها ويشارك في تشييع "شهداء الزلزال" كما يسمي من قتلوا يومها.

يقول بولس إنه قطع الثمانين عاماً "إذا ما فكرت بحالي بدّي فكر بأولادي وأحفادي، ما بدي ورثهم سد يهجرهم ويتسبب بزلزال، بدّي قاوم المشروع لآخر نفس بحياتي".

الخبير في علوم المياه الجوفية سمير زعاطيطي لـ«المفكرة»:
قطعوا الأشجار التي تمسك التربة وثقل البحيرة قد يؤدي إلى انهيارات واسعة

يمكن لصورٍ جوية أن تُعطي فكرة عن شكل منطقة مرج بسري وتكوينها تتطابق مع التركيبة الجيولوجية والهيدروجيولوجية للمرج التي تُعد من أبرز الأسباب المانعة لإقامة سد بسري.

يأخذ مرج بسري شكل U، تحيط به من الجنوب منطقة جزين حيث تتربع المدينة، مركز القضاء، على رأس حدوده الجنوبية، وعلى جرف صخري سرعان ما ينتهي نحو وادي نهر الأوّلي بتلال رملية تتمركز عليها بعض بلدات قضاء جزين. ومن الناحية الثانية، أي من جزين نحو قضاء الشوف، يستكمل الجرف الصخري امتداده وبالارتفاع عينه تقريباً، نزولاً نحو أراضي دير المخلص التي تنتهي بخربة بسري التي تغسل أقدامها في نهر الأوّلي حيث كانت تزدهر المطاحن العاملة على الماء. ومن هذه المطاحن استمدت مزرعة المطحنة اسمها، وهي تتربع على الضفة المقابلة لنهر الأولي، وتحديداً في ذيل مرج بسري وهو ينتهي في وادي الأولي الحاد الإنحدار.

في تفسير هذا التكوين للمرج، يبدأ الإختصاصي في الهيدروجيولوجيا (علوم المياه الجوفية) والأستاذ الجامعي والباحث سمير زعاطيطي من الإنخسافات الأساسية في عمق صخور وادي الأوّلي الناتجة عن وجود فراغات جوفية، وذلك قبل حدوث التكسّرات الأرضية الكبيرة في لبنان في عصر الميوسان. ونتجت هذه التكسرات عن النشاط التكتوني قبل 20 مليون سنة، في مرحلة الإنشقاق بين قارة أفريقيا وشبه الجزيرة العربية مشكلاً البحر الأحمر. يقول دكتور زعاطيطي إنّه قبل عصر الميوسان كان الصخر كتلة واحدة يتخللها مجرى نهر وهو النهر المعروف اليوم بنهر الأوّلي.

بدأ التشقق القاري الذي يتحدث عنه، قبل 20 مليون سنة في منطقة البحر الأحمر، مما أدى إلى نشوء كسور أرضية طولية من العقبة في الجنوب (الأردن) وصولاً إلى جبال طوروس شمالاً، مروراً بسيناء، ففلسطين، ثم لبنان عبر فالق اليمّونة. وقد تفرّع عن هذا الكسر الأرضي فالق ثانوي، نسبة لما حصل، هو فالق روم في جزين.

ويقول إنّ وادي الأولي الذي ينتهي به مرج بسري إنخسافي نظراً لانخفاض المرج ومعه الوادي نسبة لمرتفعات جزين من الجنوب ومرتفعات الشوف، وبين هذا الإنخسافات الصخري الرملي على الجهتين وُجِد مرج بسري مع سهله وتلاله الرملية.

بعد رسم هذه الصورة الجغرافية لمنطقة مرج بسري، نسأل د. زعاطيطي: لماذا لا يمكن تجميع المياه في المرج، ولماذا لا تصلح المنطقة للتخزين السطحي؟

يعود زعاطيطي إلى الفترة التي درس فيها الفرنسيون منطقة جزين، من ضمن دراستهم الجيولوجية لكامل لبنان، حيث "وصفوا وادي نهر الأولي، الذي يشكل بسري ومرجه جزءاً منه، بالوادي الإنخسافي-الإنهدامي".

المياه الجوفية حفرت أنفاقا والصنوبر يمسك بجذوره التربة

يقول زعاطيطي إن "المياه الجوفية حفرت عبر التاريخ تحت منطقة وادي الأوّلي، وبسري ضمناً، مسارب وأنفاقاً مائية داخل صخور العصر الجوراسي (قبل 56 مليون سنة)، وبيّنت الآبار التي حُفرت في المنطقة في التسعينيّات هذا الإنخساف حيث خسف أحدها في بنواتي (قضاء جزين) بعد اختراق فراغات كبيرة في صخور الجوراسيك الكربوناتية. كما حُفر حديثاً في بسري بئر خاص وخُسف أيضاً نتيجة وجود فراغات في صخور الجوراسيك الأعلى، وهي تقع على عمق يراوح بين 120 إلى 150 متراً، حيث وقعت الحفارة كلها، وخسفت الأرض من حولها بقطر لا يقل عن عشرين متراً.

نتجت هذه الفراغات تاريخياً عن جريان وتذويب المادة الكلسية عبر المياه الجوفية الجارية في الأرض مما خلق، ويخلق فراغات كبيرة سببت وتسبب الإنخسافات المتتابعة للصخور التي تعلوها.

ووثّق الفرنسيون تفسير نشوء الوادي بأنه "ناتج عن انخسافات وانهدامات صخرية أدت إلى هبوط المنطقة، وتشكيلها سهل بسري المنخفض نسبة إلى محيطة المرتفع من 750 متراً وما فوق، بينما يقع الوادي على ارتفاع يراوح بين 350 متر إلى 400 متر عن سطح البحر.

وحصل إنخساف المنطقة، وفق زعاطيطي، بين جزين والشوف وعلى حدود كسر جزين جنوباً وباتر وفالق روم إلى الغرب. وانجرف الصخر القاسي الذي كان السطح يتشكل منه وذهب مع مرور الزمن بالجرف النهري نحو البحر، وكشف تحته الصخور الرملية الهشة، المعروفة بحجر رمل الأساس الذي يمثل قاعدة صخور العصر الطبشوري، وهو ما يشكل بيئة مناسبة لنمو الصنوبر الذي تشتهر به المنطقة، حيث تضم أكبر حرج صنوبر جوي في الشرق الأوسط في بكاسين.

ويتميز هذا الصخر الرملي بتمريره للمياه ويحتوي على مقاطع صلصالية (أي مادة فخارية) تنتفخ مع تعرّضها للمياه، ومن ثم تنزلق مما يؤدي إلى الإنهيارات التي تشهدها المنطقة تباعاً. ويرى د. زعاطيطي أنّ "الصنوبر الذي يمسك بتربة المنطقة بسبب جذوره الضاربة في العمق بأمتار مما يؤدي إلى تماسك التربة السطحية، يمنع إنهيارها وبسري أكثر من بلدة، وتحديداً من ناحية قضاء جزين تتمركز على تلال رملية، ومنها بكاسين وبنواتي والغباطية ووادي وجزين والميدان وبحنين وعراي وتعيد وإلبابا.

البحيرة ستشكل ثقلاً هائلاً على منطقة هي أشبه بالكعك الهشّ

يقول زعاطيطي "نحن لدينا منطقة معروفة تاريخياً بطبيعتها الإنهدامية الصخرية وسوف نأتي لنضع عليها ثقل السد الركامي بالإضافة إلى ثقل مياه البحيرة التي من المفترض أن تجمع 125 مليون متر مكعب من المياه. هذه الأوزان سوف تُثقل على منطقة يمكن تشبيهها بالكعك الهش الذي تتخلله فراغات ستنسحق تحت الوزن وتنخسف في بعض الأماكن".

وسيؤدي انخساف المنطقة تحت ثقل هذه الأوزان، وفق زعاطيطي، إلى "إغلاق المجاري المائية الجوفية، وبالتالي تؤدي إلى احتقان في المسارب الآتية من الشرق، من ناحية مرتفعات الباروك، وسيؤدي هذا الإحتقان إلى تفجّر هذه المياه على السطح وجرفها لكل النشآت الباطونية التي تقف في طريقها". ويرى أنّ "هذا عمل الطبيعة منذ الأزل وإنشاء السد في هذه المنطقة بطبيعتها التي تحدثنا عنها، يعدّ تحدّياً وإعاقة للمسار الطبيعي الجيولوجي والمنظومة البيئية في المنطقة، وعناصرها من ماء وشجر وصخر، والتي أنتجت مع مرور الزمن منظومتها الطبيعية المتناغمة، وأوجدت هذه الجنة التي تعرف بمرج بسري".

في موازاة ذلك، ومن مآسي إنشاء مشروع سد بسري إزالة نحو 120 إلى 250 ألف شجرة في المرج، حيث يعترف مجلس الإنماء والإعمار في دراسة الأثر البيئي بقطع 120 ألف شجرة، فيما يشدد الناشطون على وجود 250 ألف شجرة كأقل تقدير، مما يقضي على دور الأشجار في الإمساك بالتربة الرملية، ومنع إنهيارها وإنزلاقها نحو النهر.

ومع قطع الأشجار التي تحفظ تماسك التربة، يضاف إليها العامل المستجدّ بوجود خزان مائي (بحيرة السد بسعة 125 مليون متر مكعب إذا تجمعت المياه) على سفح هذه التلال الرملية التي نزعنا أشجارها فإننا نكون قد جردنا القرى المتمركزة عليها من الحماية الطبيعية. وهذا سيؤدي إلى انهيارها التدريجي، كما حصل في قرية كفرتيّ على سد بقعاتة كنعان في منطقة المتن الأعلى، حيث انزلقت التربة وتشققت إحدى الكنائس وبعض المنازل.

الخبير في الاقتصاد السياسي رولان رياشي للمفكرة:
لبنان يطبّق سياسة مائية مبنيّة على السدود تعود لـ70 عاماً
قراءة في الجدوى الاقتصادية لسد بسري

مارك غزالة

بينما يحتد الجدل على صعيد العالم حول جدوى السدود المائية، وخصوصاً الضخمة منها، وبينما يتجاوز البعض معارضة إنشاء سدود جديدة إلى الدعوة لتدمير الموجود منها، مما ثبُت فشله مع مرور السنوات أو صارت أضراره أكبر من فوائده، نجد على الروزنامة المائية اللبنانية نحو ١٨ سداً بعضها نُفذ والبعض الآخر قيد التنفيذ، فيما ما زال البعض على لائحة انتظار التمويل، والذي غالباً ما يكون بالإستدانة بفوائد تساهم في إغراق لبنان بمزيد من الديون.

وبرغم أنّ لبنان يشهد معارضة ملحوظة لبناء السدود، برز تسلّحها بالعلم والدراسات وخصوصاً في مقاومة سدّي جنة وبسري وغيرهما، تبدو السلطات اللبنانية وكأنها تصمّ الآذان عن سماع آراء المعارضين لصالح تنفيذ خططها المائية المتركّزة بالدرجة الأولى على بناء سدود ضخمة تتسبب في معظمها بهدر المال العام من دون جدوى فعلية على أرض الواقع (بريصا على سبيل المثال لا الحصر). وإذا كان جبران باسيل قد أطلق ما سُمي بالإستراتيجية المائية في ٢٠١٠ حين كان وزيراً للطاقة والمياه، وفي قلبها مشاريع الـ١٨ سداً، فإن المدافعين عن خططه التي تلقى معارضة واسعة خصوصاً على جبهة السدود، يعتبرون أنّ باسيل «لم يخترع البارود للومه، هو فقط أخرج مشاريع قديمة من الأدراج ليضعها على سكة التنفيذ». مشاريع يبدو أنها تعود لخمسينيّات القرن الماضي، فنحن نتحدث هنا عن نحو سبعين عاماً شهد العالم خلالها تغيرات في أساليب الإدارة المائية ومقارباتها وشهد على تجارب فشلت أو نجحت للإفادة من دروسها. هل فعل لبنان الرسمي واجبه في هذا المجال، أي استعراض التجارب السابقة وتقييمها واستقاء الدروس؟ وما هي أسس كل السياسة المائية الرسمية اللبنانية واستراتيجياتها؟

تحاول «المفكرة»، وعبر مقابلة الدكتور رولان الرياشي، الخبير في الاقتصاد السياسي، ربط مشروع إنشاء سد بسري ومنظومة أنابيبه الضخمة المتوقعة بنفق جرّ المياه من الأولي إلى بيروت بكلفة تتجاوز المليار و٧٠٠ مليون دولار، والذي يشهد معارضة شرسة حالياً، بسياسة لبنان المائية وتطورها عبر التاريخ وصولاً إلى المشروع الحالي. يُعتبر رياشي، من أبرز الأكاديميين الذين انضموا إلى صفوف المعارضة للسدود علناً متسلّحين بمعطيات ودراسات علمية. وأدّت مداخلة له في وثائقي قدّم فيها معطيات نقدية حول سد شبروح إلى تلقي رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت (حيث كان يعمل كباحث) كتاباً من وزارة الطاقة والمياه موقعاً من الوزيرة ندى بستاني يتهم الرياشي بـ «زعزعة مصلحة الوطن وخدمة العدو الإسرائيلي»، بما يؤشر إلى توجه خطير قوامه تخوين كل من يجرؤ على معارضة مشاريع الوزارة (المحرر).

المفكرة القانونية

ما هي أبرز سمات السياسة المائية في لبنان حالياً؟ وهل ترى أنّها استمرار لأداء رسمي تاريخي أم تعتمد توجّهات مختلفة عما سبق؟

رولان رياشي

تاريخياً، نُبنت فكرة السدود على السياسة المائية المنبثقة من فكر الإنتداب الفرنسي الإستعماري ومشروعه الذي تقتضي سرديته الإيحاء بجلب «الحداثة» إلى البلدان المُستعمَرة. وفي السياسة المائية، ركّز الإنتداب على ثلاثة محاور أساسية، هي ملكية الأراضي والقوانين المتعلقة بالمياه، والمؤسسات الإدارية للمياه، ومشاريع المياه الضخمة. ويعود ارتباط ملكية الأرض بالحقوق المكتسبة في المياه إلى الحقبة العثمانية وأعيد ترسيخ ذلك قانوناً مع سلطات الإنتداب. فوضعت السلطات الفرنسية إطاراً قانونياً لهذا التوجّه عبر إصدار القرار رقم ١٤٤ (١٩٢٥) ضمن الحق المكتسب في المياه «العامة»، والقرار رقم ٣٢٠ (١٩٢٦) الذي أعفى صاحب الأرض مثلاً من طلب رخصة لحفر آبار إذا كان الحفر أقل من ١٥٠ متراً كعمق، وكمية المياه المستخرجة أقل من ١٠٠ متر مكعب، وهي كمية لا يجب الإستهانة بها.

وتحت شعار المشاريع الضخمة، بدأت ظاهرة الخصخصة وشراكة القطاعين العام والخاص في السياسات المائية. ومثال على هذه المقاربة تاريخياً إنشاء الشركة الخاصة المسؤولة عن نقل المياه من جعيتا إلى بيروت في العهد العثماني العام ١٨٧٧ حتى العام ١٩٥١. وانطلاقاً من هذا التوجّه القانوني، بدأت تنشأ مؤسسات أو إدارات للمياه في المناطق اللبنانية عبر شراء الحقوق المكتسبة من المواطنين الملاك بموازاة غياب مبدأ التعامل مع المياه كـ «ملك عام». وبلغ عدد هذه المؤسسات ٢٢ مؤسسة عام ٢٠٠٠، على أساس اللامركزية وفي مختلف المناطق اللبنانية كبيروت، المتن، نبع الطاسة، وعين الدلبة، شمسين، وغيرها.

وجاء القانون رقم ٢٢١/٢٠٠٠ لتعزيز مركزية مؤسسات المياه عبر دمج المؤسسات الـ ٢٢ لتصبح أربعة فقط هي مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، ومؤسسة مياه البقاع، ومياه الشمال، ومياه الجنوب، والتي لم تعترف بالحقوق المكتسبة مما يسبب العديد من المشاكل بين العديد من البلدات من جهة وهذه المؤسسات الأربعة من جهة أخرى. وقضى هذا التوجّه على التخصص الذي نما لدى هذه المؤسسات الـ ٢٢ التي تمّ حلّها كتخصص مؤسسة مياه شمسين بالزراعة (أي الريّ) وتخصص مؤسستي بيروت وطرابلس في تلبية الحاجات المدنية وغيرها من الأمثلة. وأتى القانون ٢٢١ نتيجة ضغوط المولين الدوليين تمهيداً لخصخصة مماثلة لما نشهده اليوم مع مؤتمر «سيدر». كما أتى القانون كوسيلة لبعض الزعماء لبسط سيطرتهم إنطلاقاً من ملكيات واسعة للأراضي سواء للزعماء أنفسهم أو لصالح طوائفهم عبر ملكيات الأوقاف الشاسعة. كما واجه القانون معارضة من البعض الآخر من الزعماء بينهم وليد جنبلاط والأوقاف نظراً لحيازتهم أراضي كبيرة، وكانت الحجة عدم تكريس القانون حقهم المكتسب.

وهناك تناقض وعدم اعتراف بين المؤسسات وبين أصحاب الحقوق المكتسبة، فتتسلح المؤسسات الأربع بالقانون ٢٢١ معتبرة أنه يطيح بالحقوق المكتسبة خارج إطارها، بينما هناك بعض البلدات التي لا تزال حتى اليوم تؤمّن المياه لأهلها بنفسها على أساس حق مكتسب ومعترف به تاريخياً. فمن جهة لدينا «الحقوق المكتسبة»، ومن جهة أخرى لدينا «الحق العام»، وهناك التباس حول أولوية كل منهما على الآخر. وبرغم أنّ الإطار القانوني للمياه لم يشهد تغييراً كبيراً منذ الإنتداب الفرنسي، إلاّ أننا شهدنا إصدار قوانين جديدة ساهمت في خلق وتعزيز تعددية قانونية تحكم المياه. ومن هذه القوانين، قانون العام ٢٠٠٤ حول التلوث المائي، وتعديل القرار ١١٨ في العام ٢٠١٠ حول إدارة الآبار الذي لم يأتِ بجديد غير رفع كلفة رخصة الآبار بشكل طفيف وتعزيز الخصخصة حيث أصبحت شركات خاصة مسؤولة عن مهام عديدة بدلاً من مؤسسات الدولة. وازدادت التعددية القانونية مع إصدار قانون المياه رقم ٧٧ (٢٠١٨) من دون أن تطيح بسيطرة الإطار القانوني الذي يؤسس للسياسة المائية منذ الإنتداب عبر قراري عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦.

وتزامنت التعددية القانونية مع تشرذم مؤسساتي يبرز عندما نطرح السؤال التالي: «من المسؤول عن المياه الجوفية، والكشف على الآبار؟» إذا سألنا وزارة الطاقة والمياه، يكون الردّ أن الوزارة ليست مسؤولة عن استنزاف المياه الجوفية، وأن مراقبة الآبار هي مسؤولية القوى الأمنية ووزارة الداخلية والبلديات. في المقابل، هناك جسم إداري في وزارة الطاقة يسمى إدارة المياه الجوفية، وهي تعطي رخص الآبار. ويجب أن يكون فيها حوالي ٥٠ موظفاً بينما لا نجد إلا ثلاثة موظفين فقط اليوم وهم سيبلغون سن التقاعد قريباً، وليس هناك نيّة لاستبدالهم بل ترك المناصب هذه شاغرة تمهيداً للخصخصة. ويمكننا أن نلحظ تشرذما في الصلاحيات والمسؤوليات، وهو تشرذم مرتبط بالتشرذم القانوني، بخاصة مع إصدار قانون ٢٢١ (٢٠٠٠).

المفكرة القانونية

كيف ومتى بدأ إنشاء مشاريع مياه ضخمة كالسدود في لبنان؟

رياشي

بدأت المشاريع المائية تظهر مع الإنتداب، كما أشرنا سابقاً، حيث بدأت السلطات حينها بدراسة مشاريع يمكن تطبيقها في لبنان كمشاريع ريّ وسدود. ولكن ما عزّز انتشار ظاهرة هذه المشاريع الضخمة هي النقطة الرابعة في سياسة الرئيس الأميركي هاري ترومان الخارجية (١٩٤٨) التي انتهجها خلال الحرب الباردة وتميّزت بمبادرات الولايات المتحدة الأميركية تجاه الدول النامية تحت عنوان سياسة احتواء هذه الدول، في وجه الإتحاد السوفياتي، وبالتالي تقديم التمويل لها مقابل الإنضمام لمحور الولايات المتحدة السياسي.

وبعد فشل الولايات المتحدة في انتزاع العراق ومصر من الحضن السوفييتي أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، نجحت في لبنان خلال عهد الرئيس كميل شمعون متعهّدة بتقديم الخبرات والعون لتنفيذ مشاريع ضخمة لإدارة المياه. وتحت رعاية مكتب الإستصلاح الأميركي، أرسلت السلطات الأميركية بعثة إلى الجامعة الأميركية في بيروت في بداية الخمسينيّات، ومعها أتت فكرة إنشاء المصلحة الوطنية لنهر الليطاني (مشابهة للمصلحة الوطنية لنهر تينيسي) وتنفيذ أول مشروع مياه مموّل من البنك الدولي وهو سد القرعون ومنظوماته الكهرومائية. وحينها أيضاً تم حفر الآبار العميقة للمرة الأولى في تاريخ لبنان. وهنا جاء التوجّه الإحتوائي الأميركي ليستكمل قرينه الانتدابي من حيث جلب «الحداثة» إلى المناطق المحرومة النائية عبر تأمين المياه لها، الأمر الذي لم يكن تفصيلاً صغيراً في حياة ناس تلك القرى والمناطق.

وقامت البعثة الأميركية نفسها بدراسات لحوالي ٢٠ سداً، هي نفسها السدود التي نتكلم عنها اليوم، حيث وضعت أول دراسة لسد في مرج بسري في عام ١٩٥٣. ويومها رفض أهالي الجنوب جرّ مياه بسري أو الليطاني إلى بيروت تحت شعار «مياه الجنوب للجنوب»، وليس من منطلق طائفي بل طبقي وفي إطار التعارض بين المناطق الريفية والمدن الكبيرة. وبعد اندلاع الحرب اللبنانية، جُمّدت كل المشاريع لغاية انتهائها في التسعينيّات، حيث عادت وبرزت مع مشاريع إعادة الإعمار في خطة «آفاق ٢٠٠٠» ومن ثم مؤتمرات «باريس ١» و«باريس ٢» و«باريس ٣» وصولاً إلى مؤتمر «سيدر» الذي يخصص أكثر من ٤ مليارات دولار لمشاريع المياه بينها مبلغ كبير مخصّص لبناء السدود.

كما أعيد إحياء مشاريع السدود في الخطة العشرية مع المدير العام لوزارة الطاقة فادي قمير العام ٢٠٠٠، وخطة جبران باسيل العام ٢٠١٠ ، وهي مشاريع السدود عينها المُقترحة في الخمسينيّات بناء على توصية البعثة الأميركية.

لكن مع التغيّرات والتطوّرات التي حصلت خلال العقود المنصرمة، لم يعد هناك جدوى من هذه المشاريع اليوم بخاصة مع تبيّن خطورتها وثبوتها. وأخذت معارضة السدود منحًى جديداً مع اندلاع الحملة ضد سد جنّة في أواخر العام ٢٠١٤ حيث تم تسليط الضوء أكثر على فكرة عدم جدوى هذه السدود وخطورتها. وقد حاول بعض الأكاديميين والخبراء والصحافيين معارضة هذه المشاريع في التسعينيّات ولكن تمّ إسكاتهم. وبالرغم من إعلان «المعهد الوطني الألماني للدراسات الجيوفيزيائية» BGR بعدم جدوى سد جنة، بوشرت الأعمال به.

المفكرة القانونية

هل من مقارنة ممكنة بين سد جنة وسد بسري؟

رياشي

سدّا جنة وبسري هما توأمان يحكمهما الفكر نفسه، ويواجهان المشاكل عينها، علماً أن سد بسري أضخم من سد جنة، ولكن تتشابه سرديّة السلطة حول الهدف من إنشائهما، وهو جر المياه إلى بيروت. كما أنّ تمويل سدّ جنة كان داخلياً بينما معظم السدود الأخرى كسد بسري ممولة خارجياً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الشركة التي لُزّمت مشروع جنة هي شركة CET الذي كان يترأسها جان جبران وهو الذي أصبح لاحقاً في العام ٢٠١٨ مدير عام مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان الذي رفع فاتورة المياه بخمسين ألف ليرة لبنانية متذرعاً بأنها حاجة لتمويل السدود، مما يبرز تضارب المصالح.

المفكرة القانونية

ما هي أبرز إشكاليّات مشروع سد بسري التي يجدر تسليط الضوء عليها؟

رياشي

في ما يخص سد بسري، تعمّدت السلطة إبقاء بعض الأمور مبهمة، في موازاة حجب بعض الحقائق. مثلاً في دراسة تقييم الأثر البيئي التي قامت بها شركة «دار الهندسة»، حُدّدت كلفة التدهور البيئي بنحو ١٤٨ ألف دولار، وهو رقم سخيف مقارنة بالدمار الحقيقي الذي سيلحق المنطقة. كما يسوّق مجلس الإنماء والإعمار لفكرة أنّ مشروع سد بسري أقل كلفة من المشاريع الأخرى لأنه يجرّ المياه بالجاذبية إلى بيروت وهذه كذبة كبيرة حيث يحتاج المشروع إلى مضخات كبيرة وعديدة في مواقع كثيرة. مضخات لم يتم احتساب كلفة شرائها وتشغيلها وصيانتها من ضمن كلفة المشروع الإجمالية لإيصال المياه إلى بيروت.

كما تتعمد السلطة فصل كلفة مشروع سد بسري عن مشروع جر مياه نهر الأولي إلى بيروت. وعلى الأرجح، سيتم تلزيم شركة خاصة لتشغيل السد وجر المياه وضخّها. ويعترف مجلس الإنماء والإعمار بمشاكل السد مثل التسرّب الذي يقتضي اعتماد تقنية حقن الفجوات grouting والتغليف curtains لتجنّب تسرّب المياه إلى الأرض، وهو ما نشهد فشله اليوم في عملية بناء سد بلعا مثلاً. وقد تصل تكلفة هذه التقنيات إلى كلفة السد المقترحة وأكثر. فهذه التكاليف غير الملحوظة بالإضافة إلى الفائدة العالية التي يتقاضاها البنك الدولي على القرض، بالإضافة إلى تكلفة استملاكات إضافية، ستقفز بكلفة مشروع سد بسري.

المفكرة القانونية

كنت قد أشرت في مقابلة سابقة مع «المفكرة» أن طبيعة لبنان الجيولوجية مكوّنة بشكل رئيسي من صخور كارستية، وهي صخرة متفسخة تخزّن بطبيعتها الكثير من المياه، وأن هذه الطبيعة الجيولوجية هي سبب أهمية الثروة الجوفية اللبنانية، وفي الوقت عينه، سبب عدم جدوى بناء سدود على أرض نافذة للمياه. فهل تنطبق هذه الطبيعة الجيولوجية وتداعياتها على مرج بسري؟

رياشي

نعم.

المفكرة القانونية

كيف ستنعكس هذه التكاليف على المواطن اللبناني في ظل الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد؟

رياشي

بحسب القيّمين على المشروع، قد تتحمّل كل أسرة لبنانية تكلفة ٥٠٠ دولار سنوياً بدل مياه شرب وخدمة، علماً أن قيمة الفاتورة الحالية يمكنها تأمين مياه الشرب والخدمة - وهو ليس الوضع حالياً. لذا يقتضي، وفق منطقهم، زيادة الكلفة على المواطن إلى الحد الأقصى لتمويل بناء السدود. ومع ذلك، لا يمكن للمياه التي ستصل إلى المنازل (إن وصلت) أن تكون صالحة للشرب من دون تخطيط وتحديث في البنى التحتية. من جهة أخرى أنفقت الدولة ٥ مليارات دولار على الأقل منذ نهاية الحرب على مشاريع المياه وستشكل كلفة سدّ بسري وغيرها من السدود الفاشلة مشكلة مالية ستتفاقم مع الوقت.

توصي الدراسات الحديثة للأمم المتحدة بخصوص المياه بالعودة إلى الحلول الطبيعية والتخلّي عن السدود وعن فكرة أنّها مربحة. فالسدود هي مشاريع غير مستدامة ستواجه من دون مهرب مشكلة الترسّب والتلوّث الناتج عنه. والدليل على ذلك، سدّ القرعون الذي بات بحيرة للمياه الآسنة والتي يصعب إدارتها. وليس فشل السدود سوى نتيجة تاريخ سياسي إقتصادي مبني على فكر نيوليبرالي يكرّس امتيازات لصالح خاصة في قطاع المياه. فمشاريع السدود من ضمنها بسري، تصبح من دون قيمة مع تغيّر السياق والظروف. وحتى من دون هذه التغيّرات، تبقى المعطيات العلمية، والصحية، والإقتصادية، والبيئية ثابتة حول سد بسري ومخاطر إنشائه قائمة حتى اليوم. لذلك يبقى الأهم في الوقت الراهن تحصين مرج بسري والدفاع عنه كمحمية استعادها الناشطون والناشطات خلال انتفاضة ١٧ تشرين.

من جهة أخرى أنفقت الدولة ٥ مليارات دولار على الأقل منذ نهاية الحرب على مشاريع المياه وستشكل كلفة سدّ بسري وغيرها من السدود الفاشلة مشكلة مالية ستتفاقم مع الوقت

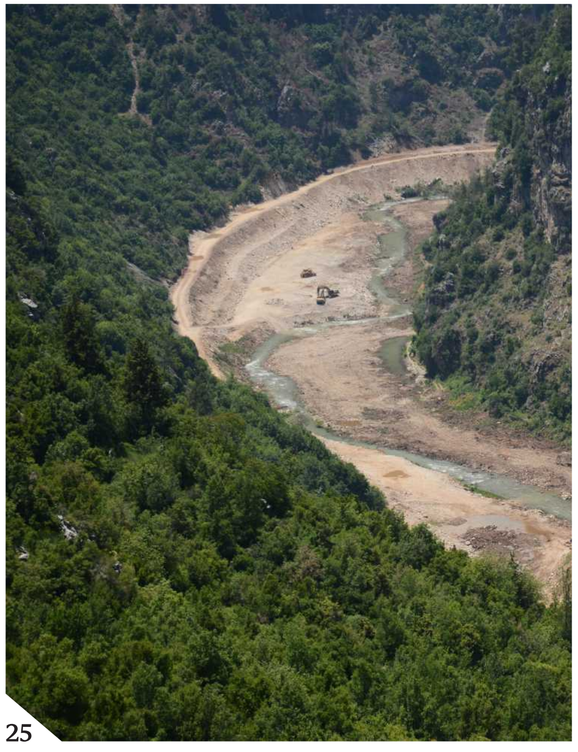

مياه شفة أم مسرطنة لبيروت الكبرى؟

سعدى علوه

ينوي مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي تنفيذ مشروع جر مياه الأوّلي وسد بسري إلى بيروت الكبرى من أربعة مصادر هي: مياه بسري الأوّلي (60 إلى 100 مليون متر مكعب)، القرعون (50 إلى 60 مليون متر مكعب)، عين الزرقا (14 إلى 41 مليون متر مكعب) وينابيع جزين (5 إلى 17 مليون متر مكعب). والمفارقة أنّ جميع هذه المصادر لها أسباب تلوّثها، لعلّ أكثرها خطورة هي المياه الآتية من القرعون التي تشكّل مياهها 33% من مجموع المياه التي من المنوي جرّها إلى بيروت.

بحيرة القرعون الملوثة

يصف الباحث في مجلس البحوث العلمية والأستاذ في الجامعة اللبنانية البروفيسور كمال سليم في تصريح لـ "المفكرة" مياه القرعون بـ"القاتلة، وغير الصالحة للرّي وبالطبع غير صالحة للشرب وحتى اليوم من المستحيل معالجتها بشكل كامل". والسبب الرئيسي للتلوّث القاتل لمياه القرعون هو البكتيريا الزرقاء . الخضراء أو ما يسمّى "سيانوبكتيريا" وهي كائنات مجهريّة تُفرز سموماً قاتلة تقضي على التنوّع البيولوجي والحياة في البحيرات ومن أسباب تكاثرها التلوث وارتفاع حرارة الجو. وأصدرت مصلحة الليطاني في 22 كانون الأول 2019 بياناً حذّر من بدء تكاثر هذه البكتيريا في الشتاء أيضاً في الضفة الغربية لبحيرة القرعون، مناشدة المعنيين والقضاء بوجوب التحرّك "لإنقاذ السكان في البقاع من هذه الكارثة الخطيرة التي تؤدي إلى تداعيات بيئية وصحية كارثية".

وتكمن خطورة هذا التطوّر بحسب سليم بأنّه "دليل على تأقلم السيانوبكتيريا وقوّة استيطانها بعدما كانت في السابق تتكاثر وتنتشر خلال فصل الصيف مع ارتفاع الحرارة، بينما تخف شتاء. أما اليوم فهي تتكاثر وتنتشر في الشتاء مما يعني أنّها طوّرت دفاعاتها وتأقلمت حتى مع الطقس البارد الذي كان يؤثر عليها، وفي هذا مؤشر على حدة التلوث الذي يؤمن لها بيئة مناسبة للتكاثر والغذاء".

وحمّلت المصلحة مجلس الإنماء والإعمار والوزارات المعنيّة مسؤولية عدم تطبيق القانون 64 الذي رصد 55 مليون دولار لمشكلة تلوّث البحيرة والقانون 63 الذي رصد 1100 مليار للبنى التحتية لرفع التلوث في حوض الليطاني.

ويقول سليم الذي أبلغ السلطات الرسمية قبل نحو عشر سنوات عن اجتياح السيانوبكتيريا لبحيرة القرعون ودقّ ناقوس الخطر من دون جدوى، أنّ سطح البحيرة مغطّى بطبقة تكاثر كثيف (Bloom) من السيانوبكتيريا التي قضت على كل الكائنات الحية في البحيرة من الفلورا والفونا (نباتية وحيوانية)، ولم يبق سوى سمكة الكارب الضخمة التي تقاوم المياه الملوثة والسامة. وتتكاثر السيانوبكتيريا بكثرة كونها تتغذى على "النيترات والفوسفات الناتجة عن مياه الصرف الصحي والمبيدات والأسمدة الزراعية والمعادن الثقيلة في النفايات الصناعية التي لوثت الليطاني والبحيرة"، وفق سليم.

وتتكثف الطبقة السطحية من السيانوبكتيريا "بسماكة لا تقل عن 10 أمتار، ويمكن للناظر إلى البحيرة رؤية اللونين الأخضر والأزرق المفروشين على سطحها". يقول البروفيسور سليم إنّ الأخضر هو إشارة إلى وجود الكلوروفيل أي (Pigment) وهو الصباغ الأخضر الذي تنتج منه السيانوبكتيريا غذاءها. أما اللون الأزرق فهو الفيكوسيانين (Phycocyanine) وهو الصباغ الأزرق الذي لا يتواجد سوى في السيانوبكتيريا.

إذاً، هذه الكتلة البيولوجية من السيانوبكتيريا التي تفرش سطح البحيرة "تموت وتتكاثر بشكل متواصل وسريع كما كل الكائنات المجهرية"، وفق سليم. لذلك فإنّها "بموتها تهبط إلى قعر البحيرة وتترسب في الأعماق وتتآكل ثم تتحلل عن طريق بكتيريا تتغذى على هذه الكتلة البيولوجية من السيانوبكتيريا الميتة، مما يؤدي إلى استهلاك الأوكسيجين الموجود في أعماق البحيرة". ومع انتفاء الأوكسيجين من أعماق البحيرة "يصبح قعرها غير قابل للحياة".

ويؤكد سليم أنّ هذا التحلّل والتآكل للكتلة البيولوجية من السيانوبكتيريا يحوّلها إلى غازات دفيئة من بينها غاز الميتان وH2S أي غاز الكبريت وكذلك غاز الأمونيا "وهذه غازات سامة بتنا نراها على شكل فقاقيع ظاهرة على سطح البحيرة وخصوصاً غاز الميتان وهو كما الكبريت والأمونيا من الغازات الدفيئة التي تفوق خطورتها خطورة غاز ثاني أوكسيد الكربون بعشرين مرة على الأقل للميتان وأكثر منها للكبريت والأمونيا".

وتتسبب هذه الغازات "الأمراض السرطانية على أنواعها وكذلك الصدرية والتنفسية والتشوهات الخلقية كما تساهم في ظاهرة الإحتباس الحراري وتغيير المناخ"، وفق البروفيسور سليم نفسه. ومن المعروف أن نسب الإصابة بالسرطان في بعض مناطق البقاع تبلغ 3 إلى 5 أضعاف المعدلات في لبنان بسبب تلوّث الليطاني والقرعون وفق المعطيات الأولية لدراسة كان يشرف عليها الدكتور إسماعيل سكرية بالشراكة بين الجامعتين اللبنانية والأميركية عام 2016.

ويرصد سليم من خلال مراقبته لسطح بحيرة القرعون ما يبدو "وكأنها تتنفس بانبعاثات غاز الميتان القاتل وهو ما يزيد من سمّها، وعليه يجب إجراء أبحاث ودراسات متقدمة لقعر البحيرة كما سطحها لتبيان الآثار السلبية التي استجدت بالإضافة إلى السيانوبكتيريا".

مجارير جزين

أما بخصوص المصادر الأخرى للمياه التي سيتم جرّها إلى بيروت، فهناك ما لا يقلّ عن ثلاثين بلدة وقرية في قضاءي جزين والشوف تذهب مياه صرفها الصحي إلى مرج بسري عبر روافد نهر بسري الأولي وهي: نهر بحنين عراي من ناحية جزين، ونبع باتر ونهر الباروك من ناحية الشوف. وتشكل مياه ينابيع جزين أحد روافد نهر بحنين عراي الذي يغذّي بسري وتتلوث بمجارير قضاء جزين أيضاً. ويقول كريم كنعان، إبن جزين، وهو يصطحب فريق المفكرة في ما أسماه رحلة صغيرة إلى وادي جزين بالقرب من ضيعة تحمل الإسم نفسه وتقع على يسار شلال جزين ويعبر بقربها نهر بحنين عراي جزين "اليوم مخصص لري المزروعات في جزين ومحيطها لذلك لا يوجد ماء في الشلال". بعد ذلك يتّجه بنا إلى نهر جزين وبحنين الذي يصب في نهر بسري ويلتقي مع نهر الباروك ليشكلا نهر الأوّلي الذي يجري نحو صيدا. هناك بالقرب من النهر الذي تغطّيه رغوة بيضاء تفوح روائح كريهة قاتلة. يشير كنعان إلى الرغوة ليقول "هذه رغوة مياه مجارير". وماذا عن نهر جزين - بحنين؟ نسأله. يضحك بسخرية مُرّة ويجيب "هذا هو النهر الآن مجارير صافية، هذه مجارير جزين والقرى المحيطة بها وكلّها مسلّطة إلى هذا النهر". يأسف كنعان لأنّ وادي جزين الجميل والغارق في الأحراج والأشجار المثمرة صار مجرى للمياه الآسنة. "لم يضربوا الوادي فقط وقضوا عليه كمتنفّس للتنزّه وعلى إمكانية استثمار أراض زراعية فيه، بل هذه المياه الآسنة هي التي سيجرّونها إلى بيروت والضاحية". ويشير كنعان نحو قرى الشوف ليضيف: "كل القرى والبلدات التي تصبّ في نهرَي الباروك وباتر تصب مياه مجاريرها في النهر ومنه إلى بسري ومنه إلى نهر الأولي وهذه أيضاً سوف تذهب في النفق إلى بيروت". ويسأل عن نوعية المياه التي سيشربها أهل الضاحية والعاصمة حتى لو تم تكريرها في الوردانية: "عن أية نوعية تكرير نتكلم وما هي المواصفات؟ وأي معادن ستبقى في هذه المياه. أليس كافياً فشل محطات التكرير التي أنشئت قبلاً؟".

> ما لا يقلّ عن ثلاثين بلدة وقرية في قضاءي جزين والشوف تذهب مياه صرفها الصحي إلى مرج بسري عبر روافد نهر بسري الأولي

خلط البحيرة مع بسري في محطة الوردانية ينسف إمكانية المعالجة

أما مياه عين الزرقا فغير متوفرة أبداً لضمّها إلى المياه المنوي جرّها إلى بيروت كونها مستهلكة بالكامل في البقاع الغربي وراشيا ومن قبل مصلحة الليطاني في توليد الكهرباء كما يؤكد رئيس مجلس إدارة مصلحة الليطاني الدكتور سامي علوية لـ "المفكرة".

الأهم، وفق سليم وخبراء آخرين يتابعون تفاصيل مشروع جر المياه إلى بيروت، ووفق المستندات والخرائط التي حصلت عليها "المفكرة" من مخطط المشروع، أنّه سيتمّ خلط مياه القرعون مع المياه الآتية من بسري ومن ضمنها مياه جزين في محطة الوردانية. وبالتالي "سيتم تلويث كل المياه بالسيانوبكتيريا، والتسبّب بقتلها كما مياه القرعون، وسيصبح من المستحيل معالجتها"، "كونه لا تتوفر معالجة نهائية وكافية للسيانوبكتيريا حتى اليوم في العالم"، كما يقول سليم "للمفكرة".

مياه النفق التي تلوثت بعصارة مطمر الناعمة

إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى تسرب عصارة مطمر الناعمة إلى النفق الذي يمر تحته والذي يفترض أن ينقل المياه إلى بيروت. وهذا ما كشفته "المفكرة" عبر تحقيق حول الموضوع نُشر في 11/10/2019. ولم يصدر مجلس الإنماء والإعمار أي بيان ينفي هذه المعلومات، حيث اقتصر رده على بيان أكد فيه حصول "بعض المشاكل التقنية في النفق وتمت معالجتها واستمرار العمل". ويلحظ أن اللجلس. لم يطلع المجلس الرأي العام عن الإجراءات التي سيتخذها لمنع تسرب التلوث سواء من عصارة مطمر الناعمة أو من غيره، مكتفياً بالقول إنه سيتم تغليف النفق كخطوة ثانية.

وكان أحد المشاركين في حفر النفق عندما كانت تتولى أشغاله الشركة الإيطالية "سي إم سي"، أكد لـ"المفكرة"، أن الأشغال توقفت ليس فقط بسبب إفلاس الشركة وإنما أيضاً بسبب "بحر المياه الذي أغرقت فيها الحفارة الصينية في منطقة الناعمة وتحديداً تحت مطمر الناعمة الشهير". ونقل هذا المصدر لـ"المفكرة" أنّ المياه التي انهمرت من سقف النفق "كانت آسنة وذات رائحة كريهة مما جعلنا شبه متأكدين أنها عصارة المطمر"، مشيراً إلى "غرق نحو أربعة كيلومترات من طول النفق بهذه المياه الملوثة، وبعلو لا يقل عن خمسين سنتمتراً". ولفت المصدر إلى أن المياه كانت تتسرب من باطن الأرض وفوق الحفارة كل عدة أمتار على شكل خيوط مائية تفوح منها روائح كريهة جداً.

وعليه، غرقت الحفارة يومها داخل النفق في أرضية موحلة ورطبة، علماً أن حفر النفق يجري على عمق يراوح ما بين 15 إلى 300 متراً تحت سطح الأرض ربطاً بطبيعة المنطقة وتضاريسها، وعما إذا كانت جبلاً أم وادياً.

بدائل نظيفة لتأمين المياه لبيروت لا تتعدى ربع كلفة سد بسري

رولان نصّور

في خضمّ الإنتفاضة ضد مشروع سد بسري الكارثي، يتساءل كثيرون عن البدائل المتاحة لتأمين المياه لبيروت الكبرى. فما هي تلك البدائل التي يتجاهلها مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي؟

ينابيع بيروت الكبرى

في إطار برنامج التعاون التقني الألماني - اللبناني الذي استمرّ من سنة 2009 حتى سنة 2014، أجرى المعهد الفدرالي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعيّة (BGR) دراسة لحماية مستجمع جعيتا المائي. هذا المستجمع يغذّي بيروت الكبرى بأكثر من 70% من مياهها عبر نبعي جعيتا والقشقوش وبعض الآبار. ويتمّ جرّ قسم من مياه تلك المصادر مع قسم من مياه نبع أنطلياس إلى محطّة ضبيّة للمعالجة قبل توزيعها على مناطق بيروت الكبرى. وقدّرت تقارير المعهد الألماني معدّل تصريف نبع جعيتا بـ172 مليون م3 / سنة، ونبع القشقوش بـ70 مليون م3 / سنة، ونبع أنطلياس بحوالي 9 مليون م3 / سنة. ويناهز معدّل تصريف هذه الينابيع مجتمعة 251 مليون م3 / سنة، فيما يتراوح معدّل تصريفها اليومي بين 250 ألف ومليون و540 ألف م3 حسب المواسم.

إلاّ أنّ الدراسة أظهرت أن الهدر الحاصل في استثمار تلك الينابيع كبير جداً. فمنشآت نبع جعيتا قديمة وغير قادرة على التقاط القسم الأكبر من تصريف النبع، ويصل الفائض المهدور منها في شهري كانون الثاني وشباط إلى 600 ألف م3 / يوم، أي ما يفوق القدرة القصوى لمشروع سد بسري على تأمين المياه والبالغة 500 ألف م3 / يوم. وكما الحال في نبع جعيتا، كذلك في نبع القشقوش حيث يتخطّى الهدر أحياناً 100 ألف م3 / يوم. أمّا المشكلة الأكبر فتكمن في قناة جرّ المياه من نبعي جعيتا والقشقوش، إذ يفوق عمرها 140 سنة وهي مهترئة ونافذة للمياه، ويصل الهدر فيها إلى 30% أي ما يتراوح بين 40 ألف و100 ألف م3 / يوم. وبيّنت الدراسة أن نفق جرّ المياه إلى محطّة ضبيّة صغير جداً وتبلغ قدرته الإستيعابية 3.1 م3 / ث، أي ما يعادل 267 ألف م3 / يوم.

في المحصّلة، يتراوح المنسوب النهائي في محطّة المعالجة في ضبيّة بين 181 ألف م3 / يوم و 255 ألف م3 / يوم، أي ما يقارب 80 مليون م3 / سنة ، فلا نستفيد سوى من حوالي 30% من إجمالي تصريف الينابيع المذكورة أعلاه والبالغ 251 مليون م3 / سنة. وبذلك يتخطّى الهدر من الينابيع الثلاثة حوالي 170 مليون م3 / سنة، علماً أنّ مشروع سد بسري الكارثي يؤمّن فقط 60 إلى 100 مليون م3 / سنة.

وقد اقترح المعهد الألماني تطوير منشآت نبع جعيتا لتفعيل التقاط المياه منه، وإنشاء ناقل جديد لمياه نبعي جعيتا والقشقوش بسعة 7 م3 / ث، وذلك بكلفة إجماليّة تتراوح بين ثلاثين وخمسين مليون دولار أميركي، وهي كلفة بسيطة مقارنةً بتكاليف مشروع جرّ مياه الأوّلي إلى بيروت التي تصل إلى مليار ومئتي مليون دولار أميركي. وذكرت تقارير المعهد أنّ "باستطاعة مستجمع جعيتا تأمين ما يكفي من مياه لبيروت الكبرى، وهي تتميّز بنوعيّة ممتازة من مصدرها"، مضيفةً أنّ "الإستثمار يكون أكثر استدامة لو توجّه إلى حماية مصادر مياه نبع جعيتا بدل جرّ المياه من مصادر أخرى بعيدة عن بيروت وأكثر تلوّثاً".

المياه الجوفيّة

على عكس المياه السطحية، تتميّز المياه الجوفيّة بأنّها ليست عرضة للتبخّر السريع، كما أنّ استثمارها غالباً ما يكون أوفر تكلفة وأقل ضرراً على البيئة. وأظهرت دراسة تقييم موارد المياه الجوفية الصادرة سنة 2014 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن معدّل التغذية الطبيعية للمياه الجوفية في لبنان يصل إلى 53% من إجمالي التساقطات، متراوحاً بين 4.7 و 7.3 مليار م3 / سنة. وقدّر التقرير إجمالي تصريف الجداول والينابيع إضافةً إلى الاستخراج بحوالي 2.6 مليار م3 / سنة. وبالتالي يكون هناك فائض في ميزانية المياه الجوفية بين 2.1 مليار م3 في السنة الجافة و4.7 مليار م3 في السنة الرطبة كتقدير أوّلي. وأظهر التقرير أنّ غالبية الأحواض الجوفية في لبنان غير مستنزفة. فعلى سبيل المثال، يتميّز حوض كسروان الجوراسيكي وحده بفائض سنوي كبير يتراوح بين 288 و501 مليون م3 / سنة. تؤكّد هذه الأرقام ضخامة الثروة الجوفية في محيط بيروت مقارنةً بمشروع سد بسري الذي لا يؤمّن سوى 60 إلى 100 مليون م3 / سنة في أحسن الأحوال. أمّا بالنسبة للأحواض الجوفية الساحلية والداخلية المستنزفة بسبب سوء الإدارة وفوضى الآبار، فقد اقترح التقرير حلولاً لها، بدءاً بالإجراءات الإدارية والقانونية لتنظيم الإستخراج وترشيده وصولاً إلى الحلول التقنيّة كإعادة تغذية الطبقة الجوفية.

إعادة تغذية الطبقة الجوفيّة

يمكن لاعتماد تقنيّة "تخزين المياه الجوفية وإنعاشها" (Aquifer Storage and Recovery) أن يساهم في حل مشاكل المياه في العديد من المناطق اللبنانية. وتعتمد هذه الطريقة على المتساقطات الموسمية عبر توجيه المياه السطحية إلى آبار لحقنها في جوف الأرض وزيادة المخزون الجوفي. وعند الحاجة، يمكن استخدام الآبار لضخ المياه وتوزيعها للمنازل. وبحسب دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، يتراوح حجم التغذية الاصطناعية الممكنة لبيروت وجبل لبنان بين 92.9 و 136.3 مليون م3 / سنة، واقترحت الدراسة مواقع محدّدة لإنشاء تلك الآبار. كما أنّه من الممكن إنشاء سدود صغيرة ومتوسّطة الحجم مخصّصة لإعادة تغذية الطبقة الجوفية. تبطئ هذه السدود جريان الأنهار والجداول فتجعل قسماً من مياهها يتسرّب لجوف الأرض، ما يعزّز تصريف الينابيع في فصل الربيع. فقد اقترح المعهد الألماني إنشاء سدود للتغذية الجوفية في مستجمع جعيتا، تبلغ قدرتها الإستيعابية ما مجموعه 27 مليون م3.

إعادة تأهيل الشبكة المهترئة ووقف التعديات

تعاني أجزاء كبيرة من شبكة المياه في لبنان من الإهتراء والتعديات، إذ وصل معدّل الهدر فيها إلى 48% في لبنان عامّةً و40% في بيروت الكبرى خاصّةً (أي حوالي 42 مليون م3/سنة) بحسب أرقام وزارة الطاقة والمياه الصادرة سنة 2010. ويعود عمر بعض التمديدات في بيروت إلى عهد الإنتداب الفرنسي وهي مصنوعة من الرصاص غير المناسب لنقل مياه الشرب. وفي ظلّ غياب الرقابة وطغيان المحسوبيّات، يقوم بعض الأفراد والشركات باستغلال الشبكة العامّة فيسرقون المياه لأهدافٍ تجاريّة. لذلك، يتوجّب إعادة تأهيل الشبكة ووقف التعديات عليها لزيادة فعاليتها وتقليل الحاجة لمشاريع إضافية غير ضروريّة.

المياه الضائعة في المدينة

تستقبل بيروت الكبرى سنوياً حوالي 825.5 ملليمتر من مياه الأمطار التي لا يتمّ استغلالها جيداً. كما تنتج المدينة ومحيطها ما يقدّر بنحو 50 مليون م3 سنوياً من مياه الصرف الصحي التي يمكن معالجتها وإعادة استخدامها في مجالات عدّة. ويمتلئ نهر بيروت لمدّة ثلاثة إلى أربعة أشهر كلّ سنة، فيذهب ما معدّله 81 مليون م3 / سنة من مياهه هدراً. أمّا بالنسبة للمياه الجوفية في بيروت الكبرى، فبالرغم من كونها ضحيّة فوضى الآبار والتملّح وغياب الرقابة، إلّا أنّه يمكن حمايتها وتنظيفها وإعادة شحنها من خلال سلسلة من الإجراءات الموضعيّة على مستوى التصميم المدني والبنى التحتية. فقد عُرفت بيروت تاريخياً بكونها غنيّة جداً بالمياه الجوفية، حتى أنّ اسم بيروت نفسه مشتق من كلمة "بئر- وت" الإسم الكنعاني الذي يعني "أرض الآبار".

وفي سبيل فهم مشاكل المياه في بيروت الكبرى واقتراح الحلول المناسبة لها، أجرى المهندس فرنسوا نور بحثاً مدّته تسعة أشهر بعنوان "بئر- وت: مخطّط مائي مكتفي ذاتياً لمنطقة بيروت الكبرى" في إطار رسالة الماجستير التي أعدّها في معهد العمارة المتقدّمة في كاتالونيا في إسبانيا. ومن ضمن الحلول التي اقترحها، جعل المدينة أكثر نفاذية للمياه من خلال استخدام أرضيات نافذة في الطرقات ومواقف السيارات العامة والخاصة وفي الأرصفة والساحات والحدائق، وزيادة المساحات الخضراء، ما يتيح شحن الطبقة الجوفية بشكلٍ طبيعي من جهة، ويساعد في تجنّب الفيضانات في موسم الأمطار من جهة ثانية. فبالرغم من كثافة الأراضي المبنية في المدينة، أظهرت الدراسة وجود مساحات كبيرة غير مبنيّة يمكن الإستفادة منها في إطار مخطّط توجيهي متكامل يأخذ الطبقة الجوفية بعين الإعتبار. واقترح التقرير بناء آبار للتغذية الجوفية وتجليل بعض المواقع في قاع نهر بيروت بهدف إبطاء تدفّق المياه وتسهيل تسرّبها للطبقة الجوفية. ومن ضمن الإقتراحات أيضاً إنشاء خزانات حضريّة لتجميع مياه الأمطار وإدارة الفيضانات. فعلى سبيل المثال، حدّدت الدراسة مواقع محاذية لنهر بيروت حيث يمكن تجميع مياه النهر الفائضة ومياه الأمطار التي تتدفق بشكل طبيعي من تلّة الأشرفيّة في فصل الشتاء. وبيّن التقرير الحاجة إلى بناء شبكتين منفصلتين لمياه الصرف الصحي ومياه الأمطار بهدف معالجتها والإستفادة منها بفعالية أكبر.

في الخلاصة، إنّ البدائل عن مشروع سد بسري كثيرة، وهي أقلّ كلفة وأكثر فعاليّة ولا تشكّل خطراً على البيئة والمجتمع. فباستطاعة ينابيع بيروت الكبرى وبعض المخازن الجوفيّة القريبة من المدينة، إذا تم ترشيد استثمارها، أن تؤمّن اكتفاءاً مائياً لسنوات طويلة. وتبقى مشكلة المياه هي سوء الإدارة وغياب التخطيط الاستراتيجي الشامل والهادف. فالدولة اليوم لا تقوم برصد المتساقطات والثلوج ولا بقياس الينابيع ولا بدراسة المياه الجوفية وإحصاء الآبار ولا بمراقبة العرض والطلب، فتتجاهل واقع الموارد المائية وتتهرّب من تقييم حاجة السكان الفعليّة للمياه. وهذه السياسة رهنت المياه للمشاريع الإنشائية الضخمة والقروض الدولية، وأخضعتها لتحاصص زعماء الطوائف وتحكّم المقاولين الكبار عبر مجلس الإنماء والإعمار. فهل يشكّل اليوم سقوط مشروع سد بسري الخطوة الأولى نحو اعتماد الحلول المستدامة وإصلاح قطاع المياه في لبنان؟

حسابات رياضية لتعهّدات سد بسري المائية:
لا مياه لجرّها إلى بيروت

وفق مخطط مشروع جرّ المياه لصالح بيروت الكبرى يعلن مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي، المموّل الرئيسي للمشروع، عن تأمين المياه إلى بيروت من المصادر التالية: "60 إلى 100 مليون م3 من سد بسري (أي مياه نهر بسري-الأولي)، و50 مليون م3 من بحيرة القرعون و14 إلى 41 مليون م3 من نبع عين الزرقا و5 إلى 17 مليون م3 من ينابيع جزين"، وفق مستند أصدره البنك الدولي تحت عنوان "نوعية المياه في مشروع جر مياه الأولي إلى بيروت" في تشرين الأول 2018.

يرى المعارضون للمشروع عدم انطباق حسابات الأرقام المعلن عنها على بيدر الواقع المائي في المصادر الأربعة المخصصة للمشروع برمته.

نهر بسري

نبدأ من "أهل بيت المجلس" حيث استند التقرير الهيدرولوجي الذي أعدّته شركتي دار الهندسة وNOVEC لصالح مجلس الإنماء والإعمار (2013) على قياسات تدفّق نهر بسري خلال 59 سنة بين عامي 1952 و2012. وخلص إلى أنّ المعدّل السنوي لتصريف النهر في هذه الفترة كان 129.5 مليون م3. ولحظ التقرير أنّ معدّل التصريف في الأعوام العشرين الأخيرة (أي بين 1992 و2012) إنخفض بنسبة 5% عن معدّل التصريف في السنوات الـ 59 الأخيرة، ما يؤشّر إلى اتجاه لانخفاض كميات المياه المتوافرة في نهر بسري مع الوقت.

بموازاة تحذير إستشاريي المجلس أنفسهم إزاء احتمال حصول نقص في كميات المياه المرتقب تخزينها، يصف خبراء كثيرون من بينهم أخصائي الجودة رجا نجيم تقديرات مجلس الإنماء والإعمار بـ"غير العلمية والتضليلية".

ويرى نجيم أنّه "وفق نتائج القياسات المُحتسبة على ضوء التقارير الصادرة عن مصلحة الليطاني حول الكميات السنوية لمياه نهر بسري، ونظراً لتغييرات جذرية حصلت خلال السنين الماضية لمسارات نهر الباروك خاصة، وهو أحد روافد نهر بسري، كما لنهر بسري نفسه ومياه روافده، تراوحت المعدلات السنوية للمياه الوافدة إلى نهر بسري خلال السنوات الخمس السابقة (2014-2018)، ما بين 26 و87 مليون م3 في السنة، وبمُعدّل وسطي سنوي لا يتعدّى48 مليون م3، وهي كمّيات ذات نتائج كارثية مقارنة مع ما كان مُرتقباً من قبل إستشاري السد.

ويزيد نجيم أنه تبيّن للأخصّائيين أنّ القسم الأكبر من الكميات السنوية المُعتمدة في التقارير الرسميّة عينها، خاصة للقسم الأكبر من سنيّ الحرب اللبنانية والسنوات اللاحقة لانتهائها (-1974 1981 و1984 - 2001) هي "تقريبية أو مغلوطة مناقضة للحقيقة أحياناً، إذ أنّ القياسات الحقيقيّة لم يتمّ تسجيلها، أو لم يتمّ حفظها بشكل دائم وكامل في هذه الفترات من قبل مؤسسة مياه الليطاني. كما أنه تمّ الإستناد إلى طريقة خاطئة لإحتساب المعدل الوسطي السنوي لكامل الفترة السابقة". ويُفسّر نجيم بأن "تدفق أي كمية تزيد عن سعة بحيرة السد (125 مليون م3) لا يفيد لاحتساب المتوفر للسنوات اللاحقة، نظراً إلى أنه ستتم إزالة الآبار الأربعة الحالية كونها موجودة ضمن مساحة منشأة السد،

- كمية المياه المخصّصة من سدّ بسري لمنطقة إقليم الخروب والبالغة 4.5 مليون م3 سنوياً كحد أدنى نظراً إلى أنه ستتم إزالة الآبار الأربعة الحالية كونها موجودة ضمن مساحة منشأة السد،
- التسرّب الطبيعي المتوقع من بحيرة السد والبالغ نحو 9.5 مليون متر مكعب من المياه والذي يحتمل تزايده نظراً للطبيعة الكارستية المتطورة للطبقات الصخرية،
- 10 ملايين متر مكعب كتبخر طبيعي في العام 2018،
- نحو 15 مليون متر مكعب يجب تركها لمجرى نهر الأوّلي حفاظاً على حدّ أدنى من جريانه وتلبية لحاجات ري المناطق المجاورة لمساره،
- نحو 11 مليون متر مكعب من المياه للإبقاء على غطاء مائي لقعر البحيرة الذي يمتد على 2.2 إلى 2.5 مليون متر مربع (بعلو نحو 4 - 5 أمتار) لحماية الحوض وقواعد الجوانب ومنع تفسخ القعر.

ونتيجة لذلك، تصبح توقعات مجلس الإنماء والإعمار مجرد تمنيات مجردة عن أي سند علمي.

لا مياه من القرعون وعين الزرقا أيضاً

إضافة إلى استحالة تنظيف مياه القرعون (وهذا ما بيناه في مقالنا عن نوعية المياه)، هناك استحالة للتزوّد منها بكميات المياه الموعودة لبسري لسببين إثنين. يشير نجيم إلى السبب الأول وقوامه أنّ مرسوم جر مياه القرعون إلى بيروت رقم 14522/1970 يشترط ضرورة توفّر مجموع سنوي عام للمياه الوافدة في البحيرة بحدود 510 مليون متر مكعب (على مدار السنة المطريّة وليس حجم تخزين البحيرة فقط). وقد تمّ تحديد هذه الكمية كشرط لجر المياه إلى بيروت الكبرى بالإستناد إلى دراسة في عام 1968 حين وصلت مجموع كمية المياه الوافدة إلى القرعون حينها إلى 545 مليون م3، وهو ما لم يعد متوفراً، حتى أنّ الكمية انخفضت في 1970 إلى نحو 300 مليون م3. ووفق الحسابات الأخيرة لمعدلات البحيرة، تكرّرت الحالة نفسها ضمن 26 سنة الأخيرة، باستثناء عامي 2002 - 2003 و2011 - 2012 فقط حيث تعدّت الكمّية الإجمالية في القرعون 510 ملايين م3. خاصة أنّ مجمل حاجات الخطط الموضوعة لصالح البقاع والسفوح الغربيّة من قبل مياه القرعون ستصل إلى نحو 460 مليون م3 من المياه سنوياً.

ويجدر التذكير هنا أيضاً بمشروع القناة 800 الذي انتهت المرحلة الأولى منه والذي يقضي بجرّ مياه القرعون إلى الجنوب، وهو من المشاريع الرئيسية التي سيشكل تنفيذها حائلا إضافيا دون جرّ المياه إلى بيروت الكبرى، برغم تأكيد رئيس مجلس إدارة مصلحة الليطاني د. سامي علوية لـ"المفكرة" أنّ "المصلحة ستلتزم بحصة بيروت من مياه البحيرة في حال توفرها".

وعلوية نفسه أكد لـ"المفكرة" أيضاً أنه "لا مياه من عين الزرقا لبيروت الكبرى كون هذا النبع مستهلكا بالكامل عبر تغذية 35 بلدة في قضاءي البقاع الغربي وراشيا وتحويل جزء منها لتغذية مشروع ري القاسمية وتحويل الجزء المتبقي مع مياه الليطاني في أنفاق جزين لتوليد الطاقة الكهرومائية".

ولا مياه من ينابيع جزين

يسخر ابن جزين، المهندس والناشط كريم كنعان، من تخصيص 5 إلى 17 مليون متر مكعب من ينابيع جزين لبيروت، ليقول إنّ "جزين وقراها تستهلك مياه الينابيع المتوافرة في أراضيها، إلاّ إذا كانوا يريدون أن يحرموا الناس من ينابيعهم ومياهها بالقوة". ويشير إلى أنّ ما يتبقّى من مياه جزين يأتي عبر نهر عاراي - بحنين الذي يلتقي مع شلال جزين عندما لا يُقطع لاستعماله للري، ليذهب نحو مرج بسري حيث يلتقي مع نهر الباروك مشكلين نهر بسري، وأنّ كمية مياه النهر محتسبة من ضمن التدفّق السنوي في نهر بسري.

ويضيف نجيم أنه بالعموم يتم إستثمار مياه ينابيع جزين بشكل شبه كامل من قبل سكان المنطقة جرداً ووسطاً وساحلاً، سواء بطريقة مباشرة أو بواسطة مؤسسة مياه الجنوب وينابيعها مثل عين القبيس وآبارها مثل ما يحصل في سهل عدوسا حيث تصب مياه نبع عين مجدلين، أو عن طريق نفق مياه مصلحة الليطاني، مثل ما يحصل بشأن ينابيع "عزيبة الفوقى"، المنطقة التي تهجّر أهلها بشكل كامل بسبب مرور النفق في جوف أراضيها. ويشير إلى أنّ هذه المياه تصب في بركة أنان ومنها يُنقل قسم إلى شرقي صيدا، أي أنّه ليس لأهالي منطقة جزين أي أمل للحصول على دعم أو تعويض من خارج المنطقة أيام الشحائح مثلاً أو حتى متى كانت متساقطات المياه ضعيفة.

إذاً على ضوء ما سبق ذكره، من المُرجّح ألّا يتمّ تأمين ما هو مُخطّط له رسمياً من مياه سوى لنحو عامين كل عشر سنوات، ممّا يُثبّت أكثر فأكثر أن هذا المشروع هو مشروع فاشل ومن دون أي جدوى نسبة إلى جميع مُكوّناته وسيؤدّي الى هدر هائل للمال العام بالإضافة إلى تدمير كامل للطبيعة والبيئة في هذه المناطق وجوارها مع تهجير الأهالي وتثبيت مخاطر على الصحة والسلامة العامة".

فصل من سجل فشل السدود:
تدمير البيئة وهدر المال العام

سد بلعا أو ردم بواليع من دون قعر

بدأ العمل على سد بلعا في العام 2014. في نهاية العام 2017 "أو أوائل العام 2018، لم أعد أذكر تماماً، جاء فريق من وزارة الطاقة ليدعو الأهالي إلى اجتماع للشروع بدراسة الأثر البيئي للسد"، وفق ما يقول أحد أبناء شاتين، جارة بلعا لـ"المفكرة". يضحك الرجل الذي يحترق قلبه وفق وصفه لحاله، على تدمير منطقته من أجل تجميع 800 ألف متر مكعب من المياه بكلفة لامست 70 مليون دولار حتى اليوم، ولم تنتهِ الأعمال في المنشأة في نهاية العام 2017، كما تقول اللوحة الإعلانية عن المشروع في الموقع. يومها قال الرجل للفريق: "يطعمكم الحج والناس راجعة، جايين بعد 3 إلى 4 سنوات من الشغل تعملوا دراسة أثر بيئي؟" كان من المفترض أن يكلّف سد بلعا بين 18 إلى 25 مليون دولار كحد أقصى، وفق ما يؤكد مصدر رسمي لـ"المفكرة". يقول المصدر المتابع لأعمال إنشاء السد والذي يخشى ذكر اسمه تجنباً لفقدان وظيفته، أنّه "لا يوجد منطق إقتصادي في دفع نحو 70 مليون دولار حتى الآن على سد يُجمّع 800 ألف متر مكعب من المياه والمفارقة أنّهم خربوا الأراضي التي من المفترض أن يرويها".

يصف ، رامي فاضل، إبن تنورين، وهو عضو في مجموعة "حراس القمم" الفاعلة في بلدته والعاقورة، والمؤلفة من مجموعة ناشطين يسهرون على بيئة المنطقة ومصالحها، بدوره، إنشاء السد في بلعا بالخطيئة الكبرى. ويذكر أنّ "بلعا سميت كذلك بفعل تواجدها في منطقة معروفة ومشهورة بالبواليع ورغم ذلك فوجئ متعهّد السد لدى بدء الحفريات بظهور 25 بالوعاً، بعضها قعرها مفقود في الموقع الذي من المفترض أن تمتد عليه البحيرة، وهي في الحقيقة لا تعدو كونها بركة جبلية زراعية". وينقل عن عاملين في المشروع أنهم وضعوا في أحد البواليع 10 آلاف متر مكعب من الباطون لتسكيره "ومع ذلك اختفى كل الباطون". ويؤكّد متعهد بناء لـ"المفكرة" أنّ سعر المتر المكعب من الباطون ذي النوعية الجيدة يبلغ نحو 90 إلى 100 دولار من ضمنها تكلفة نقله وحقنه في الفجوات، مما يعني أنهم حقنوا في بالوع واحد ما قيمته مليون دولار من الباطون "وقس على 25 بالوعاً". في الاتجاه نفسه، يؤكد الشاهد، إبن شاتين، أنه وثق بعينه ظهور 22 بالوعاً على الأقل "عديتها وشفتها واحد واحد".

هذا الكلام يربطه المصدر الرسمي بما حصل في العام 1994: "يومها وضعوا تلوينة في أحد بواليع المنطقة فظهرت في نبع دَلّي في منطقة كفرحلدا في جرد البترون المنخفض، بينما تقع بلعا في الجرد العالي على حدود تنورين، مما يؤكد اتصال المجاري الجوفية ببعضها". ويرى فاضل أن الأمر نفسه حصل مع الباطون حيث "ظهرت تعكيرة الماء بالباطون في النبع نفسه"، ليقول "حدا بيردم بواليع ذات قعر مفقود؟" القعر المفقود عينه يوثقه إبن شاتين، الشاهد على أعمال السد "نحنا منحفر جور صحية بتطلع ذات قعر مفقود، كل الناس العادين بيعرفوا أنه المنطقة كلها بواليع، فكيف لم تدرس وزارة الطاقة نوعية التربة وتكوينها الجيوهيدرولوجي؟"

وفق فاضل ومعلوماته، بعد فشل محاولة ردم البواليع بالباطون، انتقل منفذو المشروع إلى الخطة "ب"، وهي تقضي بردم البواليع بالصخر، مشيرين إلى حاجتهم لنحو مليون متر مكعب منه (الصخر). ووفق أحد العاملين في الصخر، يبلغ سعر المتر المكعب المستخرج من الأرض نحو 20 دولار من ضمنها كلفة نقله من مكان قريب، مما يعني أنّ كلفة السد سترتفع 20 مليون دولار إضافية. وحاول منفذو المشروع، وفق فاضل الحصول على الصخر من منطقة عين الدب في جرد العاقورة، "وهي عامرة باللزاب على ارتفاع 2300 متر عن سطح البحر، ومصدر المياه الجوفية في المنطقة". وبعدما عقدوا اتفاقاً مع رئيس بلدية العاقورة، قام "حراس القمم في المنطقة وبالتعاون مع ناشطين بيئيين بإسقاط الإتفاق متسلّحين بتصنيف عين الدب من الحمى الطبيعية في لبنان، وفق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي".

بعدها انتقل منفذو السد إلى تنورين وعقدوا اتفاقاً مع بلديتها يقضي باستخراج الصخر من منطقة البليطة، وهي مصنفة أيضاً حمى طبيعية وفق الخطة نفسها، وغنية باللزاب والصخور. وقام حراس القمم أنفسهم بإسقاط الإتفاق أيضاً.

وللدلالة على فشل سد بلعا وعدم جدواه وهدره للمال العام، يؤكد فاضل، ومعه إبن شاتين والمصدر الرسمي، على أنّ أبناء تنورين حفروا بأياديهم بركاً جبلية تتسع لـ11 مليون متر مكعب من المياه يروون منها أراضيهم "وهذا دليل على هدر المال العام في مشاريع سدود فاشلة".

إحالة سد بريصا إلى القضاء

سدّ بريصا الواقع في أسفل القرنة السوداء في أعالي الضنية، نموذج آخر عن سوء الإدارة الرسمية للمياه والقائمة على بناء السدود من دون دراسات علمية دقيقة أو جدية، ومن دون إيلاء أي اعتبار للبيئة المحيطة. تردد ذكر سدّ بريصا مؤخراً (وتحديداً في 24 أيلول 2019) حين أجاز مجلس النواب للحكومة الموافقة على اتفاقية القرض مع الصندوق الكويتيّ للتنمية الاقتصادية العربية (وقيمته حوالي 8 ملايين دولار) وذلك لتأهيل أرضيّة سدّ بريصا كون طبيعة الأرض الكلسية في منطقة السدّ لا تسمح بتجميع المياه. وقد جاء إقرار القرض برغم الإشكال الذي وقع في المجلس، وتسبب بانسحاب رئيس الحكومة المستقيلة سعد الحريري اعتراضاً على التساؤلات التي طرحها نواب حول كلفة هذا السد المتصاعدة والذي كان يفترض إنهاء العمل فيه في 2003. آنذاك، حصل المضحك المبكي في الحياة السياسية اللبنانية: تم إقراض الاعتماد الإضافي في موازاة إحالة الملف إلى القضاء وتحديداً النيابة العامة المالية.

وقد علّقت "المفكرة" على النقاشات النيابية آنذاك حيث كشفت عن ثلاث فضائح كبرى: "الأولى، الفساد في إدارة الأشغال العامة حيث غالباً ما يؤدي تماهي ممثلي الدولة مع المتعهدين إلى مضاعفة كلفة المشاريع. ففيما كانت كلفة مشروع سد بريصا تبلغ 10 ملايين دولار، إلا أنّ تصليح قعر السدّ بسبب طبيعة الأرض كلّف عشرين مليون دولار إضافية، وقد تم تبرير القرض الجديد بثمانية ملايين دولار مخصّصة للغرض نفسه. والثانية، الجهل وسوء التخطيط، حيث صرّحت وزيرة الطاقة والمياه ندى بستاني، تبريراً للاعتمادات الجديدة ولعجز السد عن تجميع المياه، أنه يصعب معرفة طبيعة التربة قبل تنفيذ أعمال السد. وبالطبع، هذا الاعتراف بعدم قدرة الإدارة التنبؤ بمدى نجاح السدّ في تحقيق أهدافه ينسحب على مجمل سياسة إنشاء سدود ويقوّي مناوئيها وبخاصة في حال أدى إنشاؤها إلى تدمير مواقع ذات أهمية كبيرة لاعتبارات عدة كمرج بسري. ففي هذه الحالة، نكون بصدد تدمير الثروة والبيئة لتحقيق هدف احتمالي محض. أما الفضيحة الثالثة، فقد تمثلت في المواجهة حول الأولوية للعطاة لسد بريصا بالنسبة لمناطق أخرى واقعة في جبل لبنان، وهي مواجهة أخذت طابعاً طائفياً سياسياً يحتمل أن يشتد بقدر ما تشتد الأزمة وتقل الموارد لممكن التحاصص عليها" (يرجى مراجعة "سدّ بريصا المثقوب يعرّي سياسة السدود الفاشلة: هل ينقذ فشل بريصا مرج بسري؟ (تعليق على نتائج جلسة 24 أيلول التشريعية)"، المفكرة القانونية - المرصد البرلماني لبنان | 26-09-2019).

شبروح والجنة والقيسماني والمسيلحة

من تجربته خلال العمل على بحث لصالح الجامعة الأميركية في بيروت حول السدود المائية، يؤكد منسّق الحملة الوطنيّة للحفاظ على مرج بسري المهندس رولان نصّور، أنّه تبيّن له، أنّ "سد شبروح في كسروان الذي يبلغ ارتفاعه 63 متراً يعاني من مشكلة التسرّب بسبب طبيعة الأرض الكارستية. وأنه منذ انتهاء أعمال بناء السد سنة 2006 حتى اليوم لم تصل المياه إلى المستويات المتوقّعة في تصميم المشروع، لتتراوح خسائر التسرّب بين 22 ألف و33 ألف متر مكعب يومياً". ويشير نصّور إلى "دراسة نُشرت في مجلّة Environmental Earth Scienc- es في سنة 2010 رصدت تسرّباً كبيراً في بعض مواقع خزّان السد وصل إلى حدود 200 ليتر في الثانية".

أمّا سد جنّة الذي ما زال قيد الإنشاء، فقد "قضى" وفقاً لنصّور "على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والأحراج في وادي نهر ابراهيم، الوادي الأغنى من حيث التنوّع الحيوي في لبنان". وقد أوصى المعهد الفدرالي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعيّة BGR بعدم تنفيذه "بعدما أكّدت الفحوصات عدم قدرة السد على تجميع المياه بسبب نفاذيّة الصخور وحتميّة تسرّب المياه نحو نبع جعيتا". وقد خلص المعهد الألماني، وفق نصّور، إلى أنّ "إنشاء سد جنّة سيضرّ بكميّة ونوعيّة مياه النبع الذي يشكّل المصدر الأكبر للمياه في بيروت وجبل لبنان".

وينتقل نصّور إلى المتن الأعلى، حيث قامت وزارة الطاقة بـ"بناء سدّ القيسماني في حرم نبع الشاغور في حمّانا بالرغم من اعتراض الأهالي وخلافاً لمرسوم حماية حرم النبع، ما أدّى إلى تعكير مياه النبع وتلويثها. وخلال العامين 2017 و2018 لم يمتلئ الخزّان بأكثر من ثلث سعته التي تبلغ مليون متر مكعب، كما تمّ توثيق تكاثر أنواع من الحشرات على ضفاف الخزّان".

أمّا في قضاء البترون، فقد انتهت أعمال بناء سد المسيلحة في أواخر 2019 بعد سنوات من المشاكل التنفيذية. وينقل نصّور عن خبراء تأكيدهم أنّ "سد المسيلحة يعاني من عيب أساسي يتمثّل بقربه من المصبّ، ما سوف يؤدّي لتجمّع نسب كبيرة من الترسبات والوحول وترقيدها خلف السد، ولضعف الجاذبية لجر المياه ما يستدعي استخدام المضخات المكلفة".

عن بسري الناشطة بشرياً منذ ما قبل التاريخ: السد يقتلع كنيسة وديراً ويُغرق معبداً أثرياً وطرقات تاريخية

لا يوحي العنف الآلي الذي باشرت ارتكابه معدات الشركة التركية "أوزالتين" المتعهدة تنفيذ سد بسري، وغيرها من آلات متعهّدي محافر الرمول والصخور الناشطة في المرج، ومعها مناشير الحطب التي تقطع الأخضر واليابس منذ أوائل أيلول 2019، بأيّة نية جدّية في مراعاة الإتفاق الحاصل بين المديرية العامة للآثار ومجلس الإنماء والإعمار ويقضي بمسح المنطقة لتحديد قيمتها الأثرية ومكتشفاتها.

نحن نتحدث هنا عن منطقة تم تحديد وجود نحو 70 نقطة أثرية فيها يتصدّرها موقعان مهمّان جداً أحدهما معبد ذو أعمدة غرانيت قد يكون مرتبطاً بمعبد أشمون الفينيقي في صيدا كونه يقع على رأس نهر أشمون (الأوّلي) فيما نجد معبد صيدا قبل مصب النهر في البحر الصيداوي. والثاني موقع أثري مهم يحتوي على كنيسة مار موسى، وإن كان البعض يعتبر أنها ليست أثرية كما المعبد، لكنّ الثابت أنّ عمرها يناهز 150 سنة. وللكنيسة رمزيتها، غير تلك الدينية، في حراسة المرج انطلاقاً من سيرة مار موسى الحبشي حارس القوافل، بالإضافة إلى دير القديسة صوفيا الواقع بقربها، وما يمكن أن يُعثر عليه في أسفله من معالم ومبانٍ ممعنة في القدم. ونحن هنا لم نوثق بعد، وفق الشهادات التي جمعتها "المفكرة" من أثريين وعلماء آثار وناشطين، مدى صحّة وجود درب للسيد المسيح لدى قدومه إلى المنطقة كونه لا يوجد دليل سوى خريطة غير رسمية بما يكفي لاعتبارها دليلاً، مع بعض الأسهم وفق معلومات المديرية العامة الآثار، وبالتالي فإن درب المسيح تحتاج لمزيد من الإثباتات.

نقطة مار موسى هذه هي النقطة الحمراء على خريطة الأعمال كونها الموقع الأول الذي ستطيح به آليات السدّ في حال استمرار العمل. ونجد اليوم الحفر الذي نهش الجبل قرب الكنيسة لتجهيز المكان لبناء السد الذي سيحتل مكانها مع الدير بعد تثبيت الحائط في السفح خلفها مروراً بالمبنيين.

تشرف على عمليات المسح الأثري، التي بدأت في آب 2019، المديرية العامة للآثار عبر فريقين برئاسة الأثري اللبناني الدكتور وسام خليل (قسم الفنون والآثار في الجامعة اللبنانية) في نقطة مار موسى، والأثرية الفرنسية الأستاذة في جامعة سوربون - دبي أنغريد بيرسيه في موقع أعمدة الغرانيت في قلب مرج بسري. وانطلق العمل ممّا توصلت إليه بعثة أثرية بولندية في 2005 وحددت نحو 70 نقطة أثرية في المرج يتوّجها معبد أعمدة الغرانيت والدير والكنيسة.

تمكّن الناشطون والمواطنون الذين دخلوا مرج بسري بعد نحو 20 يوماً على اندلاع انتفاضة 17 تشرين من لمس حجم الخراب المتمثّل بقطع مئات الأشجار المعمّرة مع بساتين الحمضيّات والأشجار المثمرة في المرج، وكذلك في الحفريات التي توحي بنيّة مباشرة عمل المقالع والمرامل نظراً لغنى المنطقة بالرمول والصخور بحجة استعمال مقدّراتها في بناء السد الركامي. فكيف لعشرات الآليات التي تنهش في المرج أن تراعي الآثار التي تبحث عنها البعثات الأثرية بكل دقّة تصل إلى استعمال ملقط الشعر أحياناً.

ترد مسؤولة منطقة الشوف في المديرية العامة للآثار ميريام زيادة على هذا السؤال بالقول "تقود المديرية عبر بعثتيها اللتين عملتا لمدة ثلاثة أشهر في المرج (من آب 2019 ولغاية منتصف تشرين الأول) عمليات إنقاذية للآثار". وهذا يعني في المبدأ أنّ لا نية بوقف المشروع في حال توافقت نتائج اكتشافاتها مع ما يقال عن الأهمية الأثرية للمنطقة: "المشروع يُنفّذ تحت عنوان المصلحة العليا للدولة، وبالتالي كل ما يمكننا فعله بعد انتهاء مهمتنا هو نقل ما يمكن نقله من الآثار المكتشفة، وترك ما لا يمكن نقله تحت المياه بعد حمايته"، (أي لتغمره بحيرة السد).

أوقفت المديرية بعثتها في محيط المعبد عند أعمدة الغرانيت بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية في الحفريات "طلبنا من مجلس الإنماء والإعمار والمتعهد تحويل مجرى النهر عن المعبد لنتمكن من استئناف العمل أوائل الربيع بعدما تجفّ الأرض، حفاظاً على الآثار وسلامة الفريق معاً"، وفق ما تؤكد زيادة لـ"المفكرة". وأوعزت المديرية لبعثتها الثانية التي تعمل في دير القديسة صوفيا بالقرب من كنيسة مار موسى بعدم استكمال أعمالها مع دخول الثوار إلى المرج، وسحب المتعهد معداته منه، بانتظار جلاء الأمور.

كل هذا يبيّن أنّ الدولة اللبنانية، بعد ثلاثين عاماً على انتهاء الحرب، لم تطلق أعمالاً جدية لتقدير القيمة الأثرية الحقيقية لمرج بسري والحفاظ عليها، باستثناء البعثة البولندية التي أجرت بحثاً غير معمّق ولم يستكمل مع بدء العدوان الإسرائيلي في 2006، وكان بالشراكة مع مجلس الإنماء والإعمار، وعلى الأرجح تحضيراً لمشروع السد.

مرج المعابد والطرق التاريخية

نختار من كتاب الرحّالة البريطاني الكاتب كولين ثوبرون "تلال أدونيس، يوم في رحاب لبنان" الذي كتبه في الستينيّات، وفيه صفحات عن مرج بسري، هذا المقطع مما ورد عن المعبد ذي أعمدة الغرانيت: "لم يكن بالإمكان نصب أعمدة الغرانيت، وهي كبيرة جداً بالنسبة لمدينة صغيرة، سوى من أجل عبادة إله، وقد أخفى نهر جزين القريب قاعدة المعبد. ويبدو أنّ المعبد أنشئ بمجهودٍ ضخم، وأنّ المدينة كانت مدينة تجارية بنيت بالأموال. ومن المحتمل أنها كانت مكرّسة لأشمون الذي ربطه الرومان بإله الشفاء أيسكولبيوس، لأن النهر الذي تقف عليه المدينة كان مقدساً له ويلاقي البحر بالقرب من معبده في صيدا".

نجد روحية هذا التفسير نفسه عند الأستاذ المتقاعد في كلية الآداب - قسم الفنون والآثار في الجامعة اللبنانية الدكتور فادي إسطفان الذي وثقت "المفكرة" شهادته كأثري وكمالك أرض في مرج بسري، وهو يتحدث بدهشة عما تكتنزه المنطقة التي يقع فيها مرج بسري. وتمتد الآثار، وفق إسطفان من "أنحاء النبي يونس (قرب الناعمة الساحلية) واسمها القديم بورفيبون، نسبة إلى صناعة الأرجوان، مروراً ببسري وصولاً إلى أعالي نيحا". وخلال تدرّبه مع عالم الآثار روجيه صيدح في صيف 1975، كشف إسطفان على "كاتدرائية بيزنطية عظيمة من القرن الثالث الميلادي وآثار أخرى أيضاً". ومن نيحا التي تعلو المرج، يروي مشاهدته في بيت النائب فريد سرحال عن بعض اللّقى التي عُثر عليها خلال بناء البيت، من قطع أثرية تعود لعصور مختلفة بينها أسماك متحجرة من عصور ما قبل التاريخ حتى العهد البيزنطي وميدالية تذكارية لزواج الملك لويس الخامس عشر الذي كان قصره في صيدا. ومن علاقة بسري الحضارية والجغرافية بصيدا، ينتقل إسطفان إلى معبد أشمون "معبد أخميني يعود للقرن الخامس أو السادس قبل الميلاد، وفيه اكتُشفت كرسي عشتروت وآثار بيزنطية أيضاً".

ووجد إسطفان بنفسه في نهر بسري "آثاراً صوّانية تعود إلى ما قبل التاريخ، إلى العصر الباليوليتي أي 300 ألف سنة قبل الميلاد (العصر الحجري الحديث)، وفؤوس نيوليتية (8 آلاف سنة قبل الميلاد) وكلكوليتية (4 آلاف سنة قبل الميلاد)".

نجد في دراسة للدكتور وسام خليل، وهو أثري وأستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية قسم الفنون والآثار تضمّنتها رسالته للدكتوراه وفي سلسلة مقالات كتبها متابعةً للدراسة على الإنترنت، تركيزاً على المعبد الروماني وأعمدة الغرانيت التي تشكّل واجهته، وأيضاً على شبكة الطرقات المتشعّبة التي تمرّ بالمرج وتُفضي إلى مناطق عدّة عبر إقليم الخرّوب، ومنها ما يصل إلى حزين ومنها نحو الباروك، وكلّها تفضي حتماً نحو البقاع. وعندما نقول البقاع فهذا يفتح على الشام من راشيا، وعلى فلسطين عبر سفح جبل حرمون على بحيرة طبريا، ومنها أيضاً نحو سيناء وصولاً إلى قلب مصر. ونقرأ في دراسته عن أهمية هذه الطرقات كونها "تفتح على آفاق حضارية وثقافية وتجارية تدل على زخم النشاط البشري الذي تمتع به المرج وبالتالي قيمته الأثرية".

يعتبر خليل أنّ الطريق الرومانية من صيدا صعوداً مع نهر الأولي إلى مرج بسري "ما زالت قيد الدرس لتأكيد وجوده من عدمه"، ملاحظاً وجود شبكة طرقات متطوّرة في الفترتين الملوكية والعثمانية تمرّ في المرج، يشهد عليها عدد كبير من الجسور والدروب وعيون الماء الأثرية الموجودة بالعشرات على الطريق نحو حزين ووادي الباروك.

وعن الطرقات نفسها، يستشهد د. إسطفان باكتشاف المختص بمرحلة ما قبل التاريخ الأب اليسوعي تالون (Talon) لطريق تصل الشاطئ البحري بالبقاع عبر بسري مروراً بجبل الباروك من الشمال وبجزين من الجنوب عبر درج روماني معروف بالمعبور الروماني. ويقول إنّ بعض حفريات مديرية الآثار دلّت على طريق أقدم تعود إلى الكنعانيين ثم الفينيقيين.

بسري: بوسترينوس أم بيت القمر؟

في كتابه "معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية" (1972) يضع الصحافي والكاتب أنيس فريحة احتمالات عدة لأصل تسمية بسري. ففي السريانية هو "لحوم وجثث"، أو الحصرم والثمر الفج، وبالفينيقية بيت سارة أي معبد أو هيكل سارة إلهة الحبوب نسبة إلى وجود معبد في المرج، ثم ينتهي بالإسم اليوناني واللاتيني لنهر الأوّلي "بوسترينوس" الذي ربما اشتُق منه اسم بسري، أو نسبة لإله غُرف بغضبه ويدعى بوسيريس Busiris.

من جهته يضيف إسطفان لتفسيرات فريحة تفسيره الخاص: "ربما أتى الإسم من إدغام فينيقي لكلمتي بيت وسهرو أو شهرو، أي بيت أو معبد القمر، كما هي تسمية بشري وهي بيت القمر". ويتحفّظ عمّا يقال عن أنّ المعبد في بسري قد يكون معبد كليوباترا، مستندين إلى وجود قرية باتر الشوفية فوق بسري، كون هناك 7 كليوباترا مختلفة في التاريخ".

ومن المعبد ينطلق إسطفان ليروي مشاهداته عن الهيكل الأثري في بسري وأعمدة الغرانيت الأربعة التي تشكل واجهته: "لفتت نظري خمسة أعمدة من الغرانيت الأسود، وقع أحدها في النهر، قرب واجهة معبد، فيما بقي ثلاثة أرباع الأعمدة الأخرى مغروساً في التربة الخصبة". ويضم شهادته إلى شهادات بعض أهالي المنطقة الذين يتحدثون عن وجود أعمدة إضافية من الغرانيت الزهري، ونوعيته أفضل من الغرانيت الأسود، و"كانت موجودة في محيط المعبد الحالي ويشير وجودها إلى معابد مهمّة وإستثنائية، وهي أعمدة كان يؤتى بها من مصر التي اشتهرت بالغرانيت الزهري".

ويوثق إسطفان في كتابه "وثائق الرمال والريح" الصادر عن دار "إيريك بونيه" للنشر، أنّه في عمر المراهقة حين كان مسحوراً بهذه الأعمدة كان يستعين بمنظار "لأراها متلألئة كأنها مصنوعة من ذهب".

وبالعودة إلى الواقع، ينقل إسطفان ما تناهى له من معلومات حول عمل فريق مديرية الآثار مؤخراً في المرج، عن العثور على أعمدة وتيجان أعمدة (Chapiteaux) من النمط الكورنثي (أي أن رأس العامود عبارة عن سلّة فيها أشواك الآكنتس)، ليقول إنّه "في المبدأ يمكن أن تعود الإكتشافات إلى المرحلة اليونانية الهلينية أو الهلنستية أو الرومانية". وأضاف أنّ ثمة معلومات تشير إلى وجود "ملامح مدينة كاملة، مع أنقاض ثلاثة معابد وليس معبداً واحداً، وهذه كلها موجودات طُمرت بانتظار استئناف الأعمال في الربيع المقبل".

آثار بسري وفق مديرية الآثار

تؤكد ميريام زيادة، مسؤولة منطقة الشوف في المديرية العامة للآثار أنّ فريق عمل المديرية قدّم منهجية محدّدة ليتمكّن من العمل في موقع بسري ككل. فـ"المنطقة معروفة كممر للطرقات من الساحل عبر الشوف إلى البقاع، وأنّها صلة الوصل بين صيدا الساحل عبرالشوف ومنه إلى البقاع، وبالتأكيد هناك شبكة طرقات حيث كان الناس يفضلون السير في الأودية".

وبالنسبة للنشاط البشري الغني لبسري، تقول زيادة: "نعرف أنها استعملت في العصور الهلنستية (القرن الثالث قبل الميلاد) والرومانية أيضاً".

بالإضافة إلى الطرقات، تتحدث زيادة عن منطقة المعبد "حيث تقع أعمدة الغرانيت الأربعة، وهي واجهة المعبد ويتوسّطها المدخل، وهي حكماً مربوطة بمعبد أشمون على الساحل، إذ أننا نعرف أنّ النهر، وكان اسمه بوسترونيس من اليونانية، كان مقدساً، ولكننا لسنا متأكدين أنّه أعطى إسمه لنهر بسري، ولكننا نعرف أن معبد أشمون على الساحل في صيدا، وهو إله الشفاء، له علاقة بالنهر حيث كانت تستعمل مياهه في طقوس الشفاء والتطهير". وكونهما على النهر نفسه، وفق زيادة، "فمن المحتمل أن يكون هناك علاقة بين المعبدين في بسري وأشمون في صيدا".

ووضع فريق المديرية خطة عمل مؤلفة من جزئين: "المسح الأثري الذي يعتمد على السير في كل المرج ومسحه لتبيان إذا كان هناك المزيد من الآثار، أو أيّ تجمّع لفخّار أو بناء قديم أو حجر مقصّب، فنقوم بتنظيف الموجودات وتوثيقها والتقدّم بالعمل كتنفيذ إسبار، أي أن نكوّن صورة عن موجودات المرج الأثرية، وهذا على صعيد المرج ككل". ويتضمّن هذا الجزء العمل أيضاً على دير القديسة صوفيا بالقرب من كنيسة مار موسى حيث بدأ التنظيف كون الموقع كان يُستخدم من قبل الرعيان. ويقوم الفريق، الذي يعمل مع الدكتور وسام خليل وفريق من الجامعة اللبنانية "بالتوثيق وكشف المنطقة من حولها وتنفيذ إسبار لنرى إذا كان هناك آثار أقدم تحتها". وبالنسبة للكنيسة، طلبت المطرانية المارونية في المنطقة نقلها، بوجود فريق مختص من المديرية، وتم شراء أرض أعلى المرج وتحديداً في مزرعة الضهر بمساحة 8 آلاف متر". وترجّح زيادة أنْ يكون تحت الكنيسة معبد آخر، لأنّ البناء المقدّس عادة يبقى مقدساً على مرّ العصور، لذا إذا لزم الأمر سنجري إسبارات أثرية في المكان".

يتركز الجزء الثاني في منطقة أعمدة الغرانيت التي تُعتبر واجهة لمعبد مطمور تحت الأرض، "فقد أنجزنا دراسة جيومورفولوجية، أي كيف تراكمت الطبقات على مر العصور، واكتشفنا أنّ النهر لم يكن في مكانه الحالي، بل زاح نتيجة فيضان فجائي هدم المعبد. وهذا الفيضان حصل قبل أن يصبح وادي بسري سهلاً". ووفق زيادة، تم "أخذ عينات من التربة لنعرف في أي حقبة حصل الفيضان الذي هدّ المعبد وطمره بطبقة الترسّبات هذه".

وقرر فريق المديرية تنفيذ إسبارين: "الأول وراء المعبد حيث لدينا أعمدة تحيط به، ووجدنا أربعة أعمدة رخام تحت الأرض، وردمنا الإسبار لأن مياه النهر خرجت لنا من قلب الإسبار، فطلبنا من مجلس الإنماء والإعمار رد النهر إلى مجراه القديم بعيداً عن المعبد لنتمكّن من الحفر. وسنستأنف العمل في أوائل الربيع بعد أن تجفّ الأرض حيث لا يمكننا الإستمرار بضخ الماء من الحفريات لكي لا تنهارعلى فريق العمل والآثار أيضاً".

ونُفّذ الإسبار الثاني أمام أعمدة الغرانيت عند مدخل المعبد، وتبيّن للفريق "طبقة رومانية ربما تعود إلى ما بعد بناء المعبد، أي محتمل أن يكون الفيضان حصل بعد انتهاء بناء المعبد، ووجدنا طبقة استيطان ثان حصلت بعد ذلك". وكذلك تم إقفال الإسبار الثاني "كوننا أوقفنا العمل ولدواعي أمن الحفرية لكي لا تنهار في الشتاء ولكي نحميها لأن الناس العاديين يعتقدون أن الآثار هي كنوز من ذهب وغيره، فنخاف أن يأتي أي شخص ويحفر ويهدد الموجودات".

ويعطي الفريق الأولوية لـ"المنطقة الحمراء وهي موقع كنيسة مار موسى ودير القديسة صوفيا إذ يجب أن نسلّمها للمتعهد في أسرع وقت ممكن كون السد يمر فيها". وتقول زيادة إنهم أبلغوهم بعدم قدرتهم على "إبعاد السد عن هذه النقطة لدواعٍ جيولوجية كما يقولون، وبالتالي يتعذّر إنقاذ الكنيسة إلا بنقلها من مكانها".

المرج يحتاج إلى مزيد من الأبحاث والوقت

وعلمت "المفكرة" أنّ فريق العمل وجد حول دير القديسة صوفيا وكنيسة مار موسى لقى أثرية (كسر فخار) مملوكية ورومانية، وسيجري البحث عمّا إذا كان مبنياً على إنشاءات أثرية أقدم. وأنجز موقع فريق مار موسى إسبارات عدة لم تصل إلى تحديد طبقات أعتق من الفترة العثمانية بسبب عمق الترسّبات وسماكتها في المنطقة حتى وإن كانت هذه النقطة أعلى من السهل. كما أنّ الوقت الذي عملت فيه البعثة كان قصيراً، (لم يتخط ثلاثة أشهر مع أيام التعطيل).

وكون العمليات "إنقاذية" بالتوافق بين المطرانية المارونية ومديرية الآثار ومجلس الإنماء والإعمار، فإنّ هناك حلّين لنقل الكنيسة والدير، وفق ما يؤكد أثريون لـ"المفكرة": نقل الكنيسة كبلوك (قطعة) واحد، وهذا مكلف نظراً للآلة التي يمكن أن تحملها وكذلك ضرورة توسيع الطرقات للسير بها، أو بلوكين وتواجه البلوكين العوائق عينها وإن بنسبة أقل، أو ترقيم أحجار الكنيسة والدير تمهيداً لفكّهما وإعادة تركيبهما في مزرعة الضهر.

وفي موقع المعبد يعتقد بعض الأثريين وجود هيكل ومنتفعاته، وهنا لا تعني المنتفعات مطبخاً ومرحاضاً، بل باحات ومذابح وهياكل جانبية وثانوية ومساكن للكهنة والمتاجر وربما تجمع سكاني أيضاً. ولا يمكن الحسم بموجودات هذا الموقع المهم إلّا بعد استمرار البحث والتعمّق بالإسبارات والحفر الدقيق، وربما يكون هناك أكثر من معبد.

ويعود معبد أعمدة الغرانيت إلى الحقبة الرومانية (64 ق. م. إلى 392 ب. م.)، كما تُظهر العمارة الظاهرة وفي الحفريات الصغيرة التي جرت على عمق لا يتجاوز متراً ونصف إلى مترين. والسؤال هنا مطروح أيضاً حول وجود معبد أثري آخر أو أكثر تحت هذا المعبد ويعود لحقبة أو حقبات أثرية أقدم ومنها الفينيقية، وما إذا كان يرتبط بمعبد أشمون الفينيقي في أسفل نهر الأوّلي في صيدا.

ويعزز هذه الفرضية وجود الهيكل وما حوله على نقطة التقاء نهريّ الباروك وجزين اللذين يشكلان نهر أشمون (الأولي) كما يرد اسمه في بعض النصوص الرومانية. وهنا يُرجّح أنّ المعبد كان عند المصب وتغيّر موقعه مع تغيّر مسار النهر. مع العلم أنّ العمل في موقع أعمدة الغرانيت لم يتجاوز عشرة أيام، وبالتالي فإن الإكتشافات ظهرت بسرعة لغنى المنطقة بالآثار.

ووفق نتائج الإسبار تم العثور على تاج عمود وبعض الحجارة الأثرية التي تعود لجدران أو تيجان أعمدة.

ومع توقّف العمل بانتظار تحويل النهر عن المعبد الذي غيّر مجراه قبل أكثر من نحو ألف سنة نتيجة فيضان كبير ربما أودى بالمعبد نفسه في حينه، سيتابع الفريق البحث عن بقية المعبد تحت مجرى النهر الحالي بعد أن تجفّ الأرض، حيث هناك قطع لأعمدة إضافية ظاهرة في مجرى نهر جزين، وذلك وفق تطوّر الأحداث في بسري ونجاح اللبنانيين بمنع السد أم لا.

حبس مياه الأوّلي يقضي على قناة الخاسكية الصامدة منذ 2500 سنة

لين جبري

إن كان بحر صيدا مشهوراً بـ"بحريّته"، فنهر الأوّلي الذي يشعر الصيداوي بالغربة بعد اجتيازه، لا يقلّ أهميّة بالنسبة لمدينة توزّعت عائلاتها بين "بحريّة" و"بستنجيّة". فمياه نهر الأوّلي الغنيّة بالمعادن كانت وراء ازدهار الزراعة المرويّة ونظام البساتين في سهل صيدا وشهرة المدينة بالحمضيّات والأكي دنيا. ولم يكن ذلك ممكناً لولا تشييد أهل صيدا، منذ القدم، نظام ريّ متطوّراً جداً يعتمد بأكمله على منطق الجاذبيّة وقوّتها في جرّ مياه نهر الأوّلي وتوزيعها على القسم الأكبر من البساتين. ويقوم العمود الفقري لهذا النظام على قناة أساسيّة معروفة بقناة الخاسكية أو قناة السلطانية.

إنجاز هندسي

تعتبر قناة الخاسكية تحفة هندسية فهي تتغذّى من مياه نهر الأوّلي من خلال سدّ صغير يقع4.5 كيلومتراً أعلى النهر يسمّى "سد رصاص". ومن ثمّ توزّع المياه على برك وقنوات أصغر من خلال فتحات إلى جانب القناة تسمّى المكاسر نسبةً للأحجار التي توضع أو تزال لتحويل الماء.

تلحق قناة الخاسكية خطّاً طبوغرافيّاً واحداً مع انحدار صغير لتسهيل عمليّة جرّ المياه ومن أجل المحافظة على تدفّق محدّد على طول 7 كيلومترات. وهذا الانحدار فرض حفر الصخر في بعض الأحيان حتى 12 متراً تحت سطح الأرض. وفي آخر جزء من الخاسكية بُنيت قناة مرفوعة (aqueduct) حتى البلد القديمة التي كان هذا النظام يغذّيها بمياه الشفة حتى نهاية القرن التاسع عشر.

عند وصول قناة الخاسكيّة إلى ساحل صيدا تجري تحت طريق السلطانية حيث تم بناء حائط دعم من أجل فتح طريق تسهّل مرور المسافرين على الدواب والعربات وبنيت عليها العديد من الخانات. في هذا الجزء تقوم الخاسكية والسلطانية بدور فاصل بين الجبل حيث زراعة الزيتون البعليّة والساحل حيث بساتين الحمضيات والأكي دنيا المرويّة.

بنى ملك صيدا الفينيقي بوداشتارت الجزء الأول من قناة الخاسكية في القرن الخامس قبل الميلاد إذ أراد توسيع معبد أشمون بالقرب من نهر الأوّلي. فقد بنى بوداشتارت وسلفه الملك إشمونازار معبداً لإله الشفاء أشمون ليخصص لمعالجة الأمراض وخصوصاً المتعلقة بالأطفال وذلك من خلال استخدام مياه الأوّلي المقدسة. كان الاتّكال بداية على ماء نبعة "إلدل". وبعدما لاقى معبد أشمون نجاحاً كبيراً، قام "الملك البنّاء" بوداشتارت بتوسعة المعبد وأراد تزويده بكمّية أكبر من الماء فبنى قناة الخاسكية. اليوم عند زيارة موقع معبد أشمون يمكن ملاحظة برك الماء المخصصة للعلاج والقنوات الصغيرة التي كانت تستمد الماء من قناة الخاسكية وتوزعها في المعبد.

رغم غياب الدراسات الأثرية على قناة الخاسكية، من المرجح أن الجزء الثاني منها يعود إلى الفترة الهلنستية من خلال لوحة كانت موجودة في الماضي على ضفاف نهر الأوّلي بالقرب من سد رصاص. كما أنّ نظام القناطر التي تحمل طريق السلطانية تدل إلى الحقبة الرومانية. وقد سمّيت القناة بإسمها تيمّناً بخاسكية زوجة الأمير فخر الدين التي كانت مسؤولة عن ترميم القناة في القرن السابع عشر.

إدارة سلسة للقناة خالية من الشوائب

الأهم من الهندسة المميزة للقناة هو النظام الذي اتّبعه أهالي صيدا في إدارة القناة. ويقول المؤرخ الصيداوي طلال مجذوب أنه عند دراسته أرشيف المحكمة الشرعية وجد بعض الخلافات حول الماء في منطقة صيدا الكبرى ولكن على عكس ما يحصل في كثير من الأماكن، لم يجد أيّ أثر لـ"إشتباكات دموية" من جرّاء هذه الخلافات. ويقول المجذوب إنّ هذا يميّز صيدا عن أماكن أخرى في العالم حيث الاتكال على طريقة الجرّ خلّف الكثير من الضحايا.

تعود قلّة الخلافات على توزيع المياه إلى النظام الإداري الفعّال الذي اتبعه الصيداويون. فيتم الإشراف على عملية الري من قبل لجنة مياه تم إختيار أعضائها "بدقة وعناية كبيرتين، بحيث يتمتعون بالحكمة وبالسيرة الحسنة والخبرة" والقدرة على حل النزاعات المتعلقة بتوزيع المياه عند حصولها. تقوم هذه اللجنة بوضع جدول الري وإختيار مجموعة من "القنواتية برئاسة "القنواتي باشي" أو "شيخ السقي" كي يديروا قناة الخاسكية وعملية الري. تعاقب عبر الزمن الكثير من شيوخ السقي، وهناك عائلة في صيدا تحمل إسم قنواتي. وهم في الأصل من آل زكّور ولكن لقبّوا بالقناواتي نسبةً لمهنتهم.

ما زال شيخ سقي الخاسكية الحالي، السيد محمد إبريق يقوم بصيانة قناة الخاسكية وتنظيفها مع إنتهاء كل ربيع تحضيراً للري في فصل الصيف رغم الإمكانيّات القليلة المتاحة له وإهمال الدولة للقناة. كما يقوم عمله على إدارة جدول الرّي والتذكير بفتح المكاسر وذلك مقابل مبلغ ثابت يدفعه أصحاب البساتين سنوياً.

تضافر عناصر عدّة لتدمير القناة بينها سد بسري

إن كانت إدارة القناة تتّكل على تكافل وتكاتف المجتمع المحلي فهذا لا يلغي دور المسؤولين في المدينة في المحافظة على القناة فقد أهملوها ونسيوا حق أهل صيدا في مياه نهر الأوّلي. بدأ ذلك يظهر بعدما أغار الطيران الإسرائيلي في 1980 قرب القناة وكسرها بالقرب من مكسر العبد. منذ ذلك اليوم توقّفت مياه الأوّلي عن الوصول إلى جزءٍ كبير من البساتين في حي الوسطانيّ ممّا أجبر الكثيرين على حفر آبار إرتوازية. بعدها تكسرت القناة عند نقاط أخرى بسبب البناء وعدم إجبار المسؤولين المقاولين على أخذها بعين الإعتبار.

لكنّ القنواتي السابق الحاج يوسف القنواتي يعتقد أنّه ما زال من الممكن ترميم الخاسكية وعودة المياه إلى الجزء الجاف منها وذلك إذا تم إصلاح الأجزاء القليلة المتكسّرة منها. ولكن في ظل السياسات والمخططات المتبعة حالياً فإن مستقبل الخاسكية مظلم. فمن جهة سيؤثر سد بسري سلباً على منسوب المياه في حوض الأوّلي ما سينعكس على قوّة تدفّق المياه وفعالية القناة في إيصال المياه ودورها في عملية الري. ومن جهة أخرى سيدمّر مشروع أعلنت عنه بلدية صيدا لتوسيع طريق السلطانية، القناة بالكامل.

قد يستسخف ويستخفّ المسؤولون بأنظمة القنوات القديمة كقناة الخاسكية، متناسين مدى فعّاليتها ما يجعلها فخراً لمنطقتنا. فالعرب هم من صدّر هذه التقنية من الأندلس إلى الغرب وحتى القارّة الأميركية، فأصبح الغرب يتفاخر بنظام الـ"أساكياس" (acequias) (نسبةً لكلمة ساقية) الفعّال في مناطق مثل فالينسيا. أما نحن، فنضرب الحلول الهندسية القديمة عرض الحائط مع أنها توزّع المياه بفعالية ونبني بدلاً من ذلك سدوداً وحلولاً تتكل على التكنولوجيا الحديثة التي تكلّفنا المليارات من الديون، وتدمّر منظومة زراعية وبيئية ومعيشية واقتصادية بالكامل.

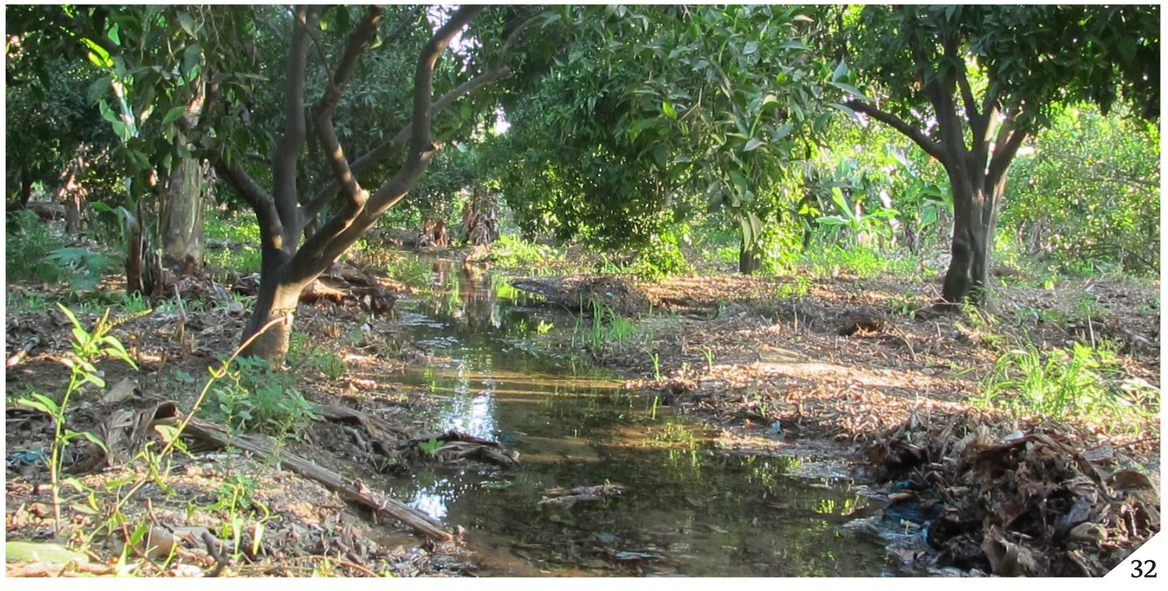

مرج بسري كما وصفه الرحّالة البريطاني كوليـــن ثوبـــرون*

أخذتُ طريقاً من جزين وسرعان ما أصبح المسار بين أشجار الصنوبر الثمري الناعمة مثل الفطر. هنا التقى نهرا جزين والباروك في واحة من الضوء. بيوت زراعيّة بأحجار جميلة تخترقها أشجار الصندل. بيوت هي ضحايا زلزال عام ١٩٥٦ الذي هزّ الوادي المأهول. وبالقرب من نقطة التقاء المياه، كان هناك جسر عربي ذات الأحجار السفلية الرومانية، وأربعة أعمدة من الغرانيت غارقة في الأرض حتّى أعناقها. كانت هذه مدينة «بوري» القديمة التي أصبحت الآن بستاناً من البرتقال المر حيث الثمار تتهاوى غير مقطوفة. نادراً ما ذكرت «بوري» من قبل المؤرخين القدماء، لكنها أعطت إسمها لنهر بوسترينوس (بسري) الذي يتشكّل هناك. من المؤكّد أنّ المدينة قد احتلّت موقعاً رائعاً من الجمال والفائدة، إذ عبرت فيها طريق تربط صيدا بدمشق في الوادي المخبّأ بين التلال، وطريق آخر قد يكون قد ربط المدينة بالطريق الذي يمرّ من صور نحو حرمون، أو بالطريق السريع الذي رصفه الإمبراطور تراجان بدءاً من البحر الأحمر. يتدفّق النهران نزولاً إلى سكون المدينة، وتصلها طريق روماني عبر غابات الصنوبر في الشمال الغربي.

لم يكن بالإمكان نصب أعمدة الغرانيت، وهي كبيرة جداً بالنسبة لمدينة صغيرة، سوى من أجل عبادة إله، وقد أخفى نهر جزين القريب قاعدة المعبد. ويبدو أنّ المعبد أُنشئ بمجهودٍ ضخم، وأنّ المدينة كانت مدينة تجارية بنيت بالأموال. ومن المحتمل أنّها كانت مُكرّسة لأشمون، الذي ربطه الرومان بإله الشفاء أيسكولبيوس، لأن النهر الذي تقف عليه المدينة كان مقدساً له ويلاقي البحر بالقرب من معبده في صيدا. بدأتُ أمشي على طول وادي المدينة عند آخر وادي الباروك، ولاحظت الأحجار الرومانية أسفل قدمي، ونظرت إلى النهر: هناك تحت الماء الأخضر لمعت شوارع وأرصفة المدينة القديمة، متساوية ومستقيمة كما بُنيت لأول مرة. وفي هذا الضوء الخفي، تحرّكت الشظايا ولمعت كما لو أنّ المدينة عادت للحياة، وخيّل لي أنّ الأسطح والبوابات تنمو من خلال المياه نحو السماء وتجرف سطح النهر: مدينة مكتملة.

هنا قام المزارعون بزراعة الكروم والزيتون، وجاء التجّار وجلبوا العطور والخيول الكبادوكية والقرفة وعبادة أدونيس. والنهر الذي أعاد اكتشاف المدينة يدحرج أحجارها، واحدة تلو الأخرى، باتجاه البحر. أصبح وادي الزلزال (وادي بسري) الآن في حالة هدوء، حيث فرغ من السكان، فيما الطبقات القاسية لتلاله مشجرة بدرجات متنوّعة من الأخضر. النهر واسع وضحل يتدفق عبر مرج يشبه المروج الإنكليزيّة، وقابلت فيه مزارعاً وحيداً كأنّه حارسٌ لصمت النهر. وفي العمق هناك الأراضي التي كانت قد حُرثت في الماضي فأصبحت رملاً وأعشاباً، وهناك ضفاف النهر تمزّقت بالأشجار الملقاة في المياه. وفي أعلى التلال الجنوبية، تابعت الطريق الذي بناه الرومان لأول مرة عبر غابات الصنوبر)...

* The hills of Adonis : a journey in Lebanon (تلال أدونيس: رحلة في لبنان)

معـــبد أشمـــون في صيـدا توأم معـــبد بســـري؟*

يرجّح بعض الأثريين أن يكون المعبد الروماني في مرج بسري والمبني عند التقاء نهرَي جزين والباروك اللذين يشكلان نهر بسري - الأوّلي أو ما عُرف في الحقبة الرومانية بنهر أشمون، مرتبطاً بمعبد أشمون الفينيقي، إله الشفاء الموجود على بعد ألف متر شمال صيدا، وتحديداً بالقرب من مجرى نهر الأوّلي وقبل مصبّه في البحر بمسافة قصيرة.

تورد «المفكرة» هنا بعض المعلومات حول أهمية معبد أشمون مستقاة من كتيّب المديرية العامة للآثار عن المعبد، كمساهمة في إلقاء الضوء على معبد مرج بسري وأهمية الحفاظ عليه حيث يطالب أثريون وناشطون بضرورة إجراء الحفريّات الأثرية الكاملة والإسبارات الضرورية، حتى وإن اقتضى الأمر الوصول إلى الأرض العذراء على عمق نحو ٨٠ إلى مئة متر في المرج الغني بالترسّبات الزراعية. (المحرر)

يقع معبد أشمون الديني على بعد كيلومتر شمال صيدا في منطقة شجرية، تجعل من زيارته طقساً خاصاً. فإذا كان الربيع، تفوح رائحة زهر الليمون في الأجواء، فيما تُثقل أشجار المنطقة المحيطة به بالثمار الشهيّة في الخريف. أقيم المعبد تكريماً لإله الشفاء عند الفينيقين أشمون ويمتاز عن بقية المواقع الفينيقية باحتفاظه بالكثير من حجارته الأساسية حيث بدأ العمل عليه في القرن السابع قبل الميلاد، وبرغم تعاقب الإنشاءات الأثرية عليه في الحقبات التي تلت الحضارة الفينيقية. ويمتاز أيضاً أنّه طالما حظي بالعناية مع ترميم أجزاء منه.

وتتميّز في المعبد طريق رومانية ذات أروقة، وأرضية مرصوفة بالفسيفساء إلى سبيل ماء روماني فخم ثم أساسات لكنيسة بيزنطية، مما يؤشّر إلى أهمية الموقع عند عبّاد الحضارات المتعاقبة برغم اختلاف معتقداتهم.

تقول الأسطورة إنّ أشمون كان شاباً بيروتياً يجيد الصيد، وحدث أن وقعت الإلهة عشتروت في حبّه، فما كان منه إلاّ أن مال عن إغرائها فجَبّ نفسه ومات. لم تستسلم الإلهة للقدر، وأعادت حبيبها للحياة مسبغة عليه صفات الألوهة. ويقال إنّ بلدة قبرشمون قرب بيروت ما تزال تحفظ حتى اليوم ذكرى مدفن الإله الشاب.

كان أشمون في الأصل إلهاً للشفاء. إلا أنّ قصة موته وقيامته جعلت منه إلهاً للخصوبة الكونية وإلهاً للخضرة التي تموت كل عام وتعود إلى الحياة. وبصفته ربّاً للشفاء، اندمجت شخصية أشمون مع شخصية إله الطب الإغريقي - الروماني «أسكليبيوس»، ومن علاقة الأخير الوثيقة بالثعابين التي تربى بكثافة في معابده وتلعب دوراً في شفاء بعض الأمراض فقد استعمل رمز الثعبان الملتف حول العصا رمزاً لمهنة الطب وما زال.

وعثر على مقربة من معبد أشمون على ورقة من الذهب نُقشت عليها صورة أشمون وفي يده عصا يلتفّ عليها الثعبان وإلى جانبه «أيجيا» ربة الصحة. كما عُثر على مصكوكات بيروتية من العهد الروماني تمثله وهو واقف بين الثعابين. وكان لكل مدينة فينيقية إلهٌ بطل. وعليه كان أشمون إله صيدون فبنى له أبناؤها معبداً بالقرب من النهر لعلاقة الماء بطقوس شفاء المرضى وطقوس الغسل. وكان من تقاليد المعبد المسلّم بها أن يأتي كل من حظي بالشفاء بتمثال له يحمل إسمه ويضعه في باحة المعبد كعربون شكر وإمتنان، ولذا عثر في حرمه على الكثير من التماثيل ومعظمها تمثل أطفالاً، مما يدلّ على تخصّص أشمون في شفاء الأطفال.

*معلومات إضافية منشورة عبر رابط للكتيّب الكامل للمديرية عن المعبد

حراك يبرز المخاطر الزلزالية والإقتصادية وهدر المال العام:
هكذا تم استخدام العلم والقضاء وتفنيد الحجج الرسمية

لور أيوب

لم تسهم انتفاضة 17 تشرين الأول 2019 في فتح مرج بسري أمام أهالي المنطقة وكل لبنان فحسب إثر اقتحامها من قبل ناشطين في 9 تشرين الثاني 2019. بل كان ذلك اليوم مفصليّاً في مسار معركة معارضة مشروع سد بسري، ليحوّلها إلى قضية وطنية بامتياز.

ومع اقتحام المرج ونزع البوابات التي منعت المنطقة عن أهلها وسكّانها وعن الروّاد من مختلف المناطق، وطّفت الخطوة كفعل تصدٍّ لهدر المال العام ومكافحة الفساد وترشيد الإنفاق الجدي وطبعاً وقف التدمير البيئي والزراعي والإقتصادي للمرج، وكلّها من الشعارات الطموحة للإنتفاضة. وصار إنقاذ مرج بسري فعلاً ثورياً بامتياز، والأهم واجباً آنيّاً. آنياً لأنّ مشروع سد بسري ما زال في المراحل الأولى للتنفيذ، وبالتالي يعني وقف استكماله التصدّي الفعّال والجدي لهدر المال العام وممارسة الرقابة على المشاريع المشبوهة ومعها المساءلة والمحاسبة وترشيد الإنفاق والحفاظ على البيئة وربطها بحقوق المواطنين في الأمن الحياتي والإجتماعي والإقتصادي، قبل فوات الأوان. وبالتالي لا يتحوّل المرج إلى قضية فعل ماضٍ كما كل ما سبق ونُفّذ من مشاريع فاشلة سواء من سدود مشابهة أو بنى تحتية أو تلزيمات أو غيرها.

وفعلاً، لم يكن المناضلون الشرسون ضد سد بسري منذ أعوام يتخيّلون أن تصل أصواتهم إلى هذا العدد من الناس على كامل رقعة الوطن مع اقتراب تحوّل المرج إلى قضية وطنية ليس بين المواطنين فحسب بل على وسائل الإعلام التي نادراً ما تغيب عن الأنشطة اليومية عامة في المرج والأسبوعية التي تتكثف مع نهاية كلّ أسبوع.

ولم يسبق أن زار المرج أو سمع به الناس كما فعلوا من نحو شهرين ولغاية اليوم. وقد تكلل ذلك بتقديم النائبة بولا يعقوبيان التي كانت تعارض السد أيضاً اقتراح قانون يلغي مشروع السد من أساسه مع أسباب موجبة تبيّن مخالفته للقوانين وتسببه بتدمير المنطقة وهدر المال العام. وبالموازاة غرّد رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي النائب السابق وليد جنبلاط لأكثر من مرة داعياً لمناقشة سلبيات وإيجابيات المشروع من دون أن يصل إلى اتخاذ موقف رافض للسد كما أمل عدد من أهالي المنطقة والناشطون، كون جنبلاط أحد اللاعبين الأساسيين في الشوف.

وأيضاً انعكست الإنتفاضة والحراك الذي تفاعل في قلبها حول مرج بسري في دفع كثر من أهالي منطقة جزين والشوف إلى إعادة حساباتهم حول مستوى نضالهم ضد السد، فتشكلت مجموعات جديدة من قلب قرى وبلدات مرج بسري تعيد طرح القضية للنقاش العلمي والبيئي والإقتصادي والإجتماعي الجدي، في محاولة لتكوين حشد شعبي مؤثر يُبرز للمعنيين في دائرة المرج الضيقة، ومعهم كل لبنان، مخاطر المشروع وضرورة توسيع أطر المعارضة له وصولاً إلى وقف تنفيذه. وتعتبر مجموعة شبان وشابات عماطور أبرز هذه المجموعات التي بدأت الدخول على خط مناهضة السد من جديد، إضافة إلى ناشطين جدد انضموا إلى قوافل الذين سبقوهم.

وعلى صعيد التحركات اليومية، ضخت الانتفاضة الشعبية دماً جديداً وحماسةً فيها بعدما كانت تراجعت مع إقفال مداخل المرج، في شباط 2019 من قبل الشركتين التركيتين "أوزالتين" و"نورول" المتعهدتين، ووكيلهما داني خوري في وجه المواطنين وأهالي المنطقة. لا بل تكثّفت هذه التحركات وتنوّعت وصولاً إلى إقامة مخيّم على مدخل المرج منذ اليوم الأول لاقتحامه، سرعان ما تحوّل إلى مخيم دائم في عقر قلب المرج، بعدما انتقل الناشطون بخيمهم إلى منطقة الصنوبر في عمق المرج، ليعلنوه ملكاً عاماً ويعيدوه إلى توصيفه الأساس في الخطة الشاملة لترتيب الأراضي (2009) كأحد الحمى والمنتزهات الطبيعية الخمسة المتبقية في لبنان.

المرج القضية الحاضرة

منذ 17 تشرين الأول، تحوّلت قضية الحفاظ على مرج بسري إلى أحد العناوين الأساسية لحراكات الإنتفاضة، إذ تنتشر يافطات يحملها مواطنون تندد بتدمير المرج، وتُطالب بوقف مشروع السد وتصف ما حصل في 9/11/2019 بأنه "تحرير مرج بسري"، بعدما نجح المدافعون عنه في دفع المتعهدين إلى إخراج الآليات من المرج، وكذلك فتحه كمنتزه عام يستقطب المئات وأحياناً الآلاف خلال كل أسبوع بما فيه نهاية الأسبوع ضمناً. ويسجل هؤلاء مناسبة عيد الاستقلال كمحطة مهمة في الإنتصار للمرج الذي استقبل أكثر من ألفي شخص للمشاركة في مسيرة "نمشي لمرج بسري".

وللإفادة من تحوّل قضية المرج إلى قضية رأي عام، يُحاول الناشطون استخدام كل الوسائل المتاحة لإنقاذه مستكملين المسار القضائي الذي اتبعوه منذ أكثر من ثلاث سنوات، وطبعاً نشر الدراسات العلمية المُنجزة وإنجاز أخرى إضافية، وعقد الندوات واللقاءات وجمع التواقيع على العرائض الرافضة للسد. وعليه نشر الحراك حقائق علمية ومعطيات في وجه رواية السلطة ومعطياتها ودراساتها التي عُممت على الرأي العام.

وبذلك تميّزت أدوات النضال في حراك بسري عن حراكات أخرى سابقة في استقصائها العلم والقضاء والدراسات والنقاشات والندوات ومقارعة الحجة بنقيضها بدءاً من ادعاء السلطة بأنّ السّد يهدف إلى تأمين المياه لبيروت الكبرى ونحو مليون و900 ألف مواطن تحت عنوان "محاربة العطش والمنفعة العامة"، إلى إخفاء القيّمين على السد دراسات وتقارير تعزز المخاوف الزلزالية والجيولوجية وبدائل تأمين المياه إلى المنطقة المستهدفة.

ويسعى الحراك أيضاً إلى إبراز تنفيعات الشركات ومن ضمنها كسارات ومرامل وبيع ترسبات المرج وحطب أشجاره المعمّرة وفق تبعيّات سياسية وطائفية على قاعدة 6 و6 مكرر. وحاول المدافعون عن مرج بسري إثبات وجود بدائل أقل كلفة، تتصدّرها الإدارة السليمة لتوزيع المياه، وتنفيذ بعض المشاريع التي توفّر مئات الملايين من الدولارات من دون تنفيذ سد فاشل كما غيره من السدود وبكلفة تلامس مليار و200 مليون دولار.

حراك محلي ووطني وخبراء

المعارضون لمشروع السّد هم سكان البلدات المجاورة التي سوف تتضرر من السد، والمزارعون الذين ورثوا أرضهم ومهنهم عن آبائهم، يزرعون الأرض ويسترزقون من نتاجها، ويقصدون المرج أيام الآحاد للتنزّه، هي ثروة يخشون فقدانها في حال تم إنشاء بحيرة تُدمّر الذاكرة.

وهم أيضاً ناشطون بيئيون من مختلف المناطق اللبنانية يوجهون صرخة ضد تدمير الطبيعة، وحقوق أهل حوض مرج بسري، وجمعيات بيئية وتراثية، أبرزها لجنة أهالي وسكان البلدات المجاورة لمرج بسري والحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري والتجمّع للحفاظ على التراث اللبناني، والحركة البيئية. يضاف إليهم خبراء ومهندسون وأساتذة جامعيون يضعون خبراتهم لتفنيد مخاطر السد، ومحامون قدموا الشورة القانونية للأهالي ولجأوا إلى القضاء في محطات عدة.

حراك ضد الآثار المدمرة للسدّ

تبرز أربعة أسباب رئيسية دفعت الأهالي إلى التحرّك لحماية مرج بسري، تتّصل بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما المعنوية كما البيئية. وتتلخّص هذه الأسباب بـ: المخاطر الزلزالية وتدمير الزراعة ومعها أرزاق المزارعين وأحراج المنطقة والقضاء على أحد أهم المنتزهات الطبيعية في لبنان، إضافة إلى تدمير الإرث الثقافي في المرج بما يحتويه من نحو 58 موقعاً أثرياً، وانتهاء بعدم جدوى المشروع من أساسه، وعدم قدرته على تأمين الكمية المرتجاة من المياه لبيروت الكبرى ووجود بدائل أقل كلفة.

اعتراض بلديات ومخاتير؟

بداية ارتفعت الأصوات المعترضة على إنشاء سد بسري من بعض المخاتير والأهالي والمزارعين أثناء الندوات والاجتماعات (2012 - 2013) التي عقدها مجلس الإنماء والإعمار في بعض البلدات بغية استطلاع رأي العامّة، وفقاً لما هو منصوص عنه في مرسوم دراسة الأثر البيئي رقم 8633 بتاريخ 7 آب 2012. ولكن الدعوات إلى تلك الندوات لم توجّه إلى كافة الأهالي، عدا عن أنها لم تحصل في كل البلدات المعنيّة بالسّد.

تلت الاعتراضات الشفهية اعتراضات خطية حيث وجّهت بلدية الميدان كتاباً إلى مجلس الانماء والإعمار ترفض السد، كما وقّع أهالي بلدة مزرعة الشوف ورئيس بلديتها وبعض مخاتيرها عريضة ضد السّد (تراجعت البلدية عنها لاحقاً)، بالإضافة إلى اعتراضات خطية من مخاتير بسري ومزرعة المطحنة، والعديد من الاعتراضات الخطية التي تم جمعها خلال الندوات.

وظهرت فيما بعد التدخلات السياسية التي ضغطت على بلديات معارضة ومخاتير رافضين للسّد، انتهت بتراجع عدد من البلديات، بينما وقع قائمقام جزين قرار الموافقة على مشروع السّد نيابةً عن مخاتير بسري ومزرعة المطحنة اللتين لا تملكان بلدية وسبق أن أرسل مخاتيرهما كتباً اعتراضية. وبقيت بلدية الميدان الوحيدة المتمسّكة باعتراضها على مشروع بناء السدّ، وصولاً إلى تقديمها طعناً بمرسوم استملاك العقارات لغاية تنفيذه أمام مجلس شورى الدولة.

طعون وشكاوى بالجملة ضد مشروع السّد

ما أن صدر المرسوم 2066 (4 حزيران 2015) القاضي بتنفيذ السّد حتى تيقّن الأهالي المعترضون بأنّ اعتراضهم على المشروع لم يؤخذ بعين الإعتبار، وتبيّن أيضاً أنّه تم اعتبار بلدية الميدان موافقة ضمنياً علماً أنها أرسلت اعتراضاً خطياً، عدا عن أنه تم إهمال رأي مختاري بسري ومزرعة المطحنة المعترضين ووقع عنهما قائمقام جزين.

وبالنتيجة وخلال المهلة القانونية، تم تقديم ثلاث مراجعات إبطال قضائية في تموز 2015 أمام مجلس شورى الدولة للمرسوم، واحدة بوكالة المحاميين فؤاد الحاج رئيس بلدية قيتولي وسليمان مالك، عن بلدية الميدان وأخرى بوكالتهما عن التجمّع للحفاظ على التراث اللبناني التي يمثلها خبير الجودة رجا نجيم. كما قدّم مالك طعناً بموجب وكالته عن بعض أهالي مزرعة المطحنة من ملاك المرج. واقترنت المراجعات بطلب وقف تنفيذ المرسوم. ولكنّ مجلس الشورى رد هذا الطلب في الدعاوى الثلاث، فأعيد تقديم طلبات الرجوع عن رد طلب وقف التنفيذ، واستمر تبادل اللوائح لغاية العام 2017، وحتى اليوم لم يتم البتّ في المراجعات كافة.

وعلى الرغم من الطعن بالمرسوم، عاد مجلس النواب وأصدر قانوني الاستصناع مع البنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ مشروع سد بسري بقيمة 128 مليون دولار أميركي، في نيسان 2017.

كما تقدّم مالك والحاج بشكوى جزائية أمام النيابة العامة التمييزية في بيروت تمّت إحالتها إلى النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب في تموز 2019. وتتصل الشكوى بمخالفة مشروع السّد لأحكام قانون حماية البيئة وأحكام مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي رقم 8633 (تاريخ 7/8/2012)، ضد مجهول وكل من يظهره التحقيق. ولفتت الشكوى إلى أنّ دراسة الأثر البيئي انتهت صلاحيتها خلال عامين من تقديمها، وطلبت وقف تنفيذ المشروع. وسبق الشكوى إرسال عدة كُتب إلى وزارة البيئة بخصوص انتهاء صلاحية دراسة الأثر البيئي وكتابين باسم المحاميان سليمان مالك وفؤاد الحاج وبلدية الميدان والتجمع للحفاظ على التراث اللبناني، وكتاب باسم الحركة البيئية. لم تُبدِ وزارة البيئة أيّ تجاوب مع الكتب المرسلة، بل أصرّ وزير البيئة فادي جريصاتي على المضي بالمشروع.

ولا تزال شكوى أخرى قيد التحقيق أمام قضاء العجلة، تقدّمت بها مجموعة محاميين في 13 أيلول 2019 وتضمنت طلب أمر على عريضة لوقف قطع الأشجار. وإذ تبيّن للمحامين أنّ الشركة المتلزمة قطع الأشجار حائزة على رخصة من وزارة الزراعة، وأنه تم قطع الأشجار وبيعها على بسطات في الطرقات من دون الإلتزام بالمعايير القانونية التي توجب بيعها في المزاد العلني، عاد المحاميان علي عباس وهاني الأحمدية إلى تقديم إخبار لدى النائب العام المالي بهذا الخصوص. ويُشار إلى أن المحامي علي عباس كان قد صرح لـ "المفكرة" بأنّ هذه الشكوى والإخبار هدفهما استغلال هذا النوع من التجاوزات التي تحصل بهدف الوصول إلى مرحلة إيقاف مشروع السد.

وتقدمت الحملة الوطنية بدورها بكتابين إلى وزارة الثقافة بهدف تصنيف المرج منطقة محمية تراثية، إلّا أن الأخيرة لم ترد. كما أرسلت الحملة إلى وزارة البيئة طلب إعلان المرج محمية طبيعية، بخاصة وأن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية كانت قد اعتبرت المرج منتزهاً وطنياً، ولكن جريصاتي لم يُبد أي تجاوب.

نقاشات مع البنك الدولي وشكاوى إلى لجنة التفتيش

حرص الناشطون على نقل كل ما لديهم من تقارير ودراسات علمية مضافة إلى هواجس السكان، إلى البنك الدولي، وعرضوها في اجتماعات بدأت في 2017 واستمرت لنحو عام مع لجنة مستقلة مكلّفة من مجلس الإنماء والإعمار. ولم يتخذ البنك الدولي أيّة خطوات ترتقي لهواجس المدافعين عن مرج بسري، وفق ما يؤكد هؤلاء.

علم الناشطون المدافعون عن مرج بسري أنّ مواجهة البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار ليست بالأمر السهل، خاصة وأنهما لم يُظهرا أي استعداد لإعادة النظر في مشروع السد. فبدأت التحركات تتجه إلى عقد ندوات علمية، ثُم التقى الناشطون وبعض من أهالي قضاءي الشوف وجزين على إنشاء منصّة تجمع بين الخبراء والأهالي للتقريب بين الاثنين، بحسب ما يُفيد منسّق الحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري رولان نصّور لـ"المفكرة". وبالتالي تمّ إنشاء الحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري عام 2018.

تقدمت الحملة بشكويين إلى لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي، وهي جهة رقابية على أعمال البنك موكلة النظر في مدى التزام البنك الدولي بالمبادئ التي تحكم تمويله أي مشروع، ومنها التزامه بعدم دعم المشاريع التي قد تتسبب بضرر بيئي أو تهجير للسكان أو أي أذى لأحد.

يشرح نصّور بأنّ الشكوى الأولى قدّمت في آب 2018 هدفها الطلب من البنك الدولي التحقق من البدائل عن مشروع السّد، مع تزويدها بملف كامل بمعلومات وتقارير علمية، إلّا أنها رُفضت "إذ لم يتم النّظر في عمقها"، بحسب تعبير نصّور. ويلفت الأخير إلى أنّ لجنة التفتيش زارت لبنان والتقت بالمعنيين، مرجّحاً أن "تكون اللجنة انصاعت إلى الضغوط السياسية في هذا المجال فخرجت بتوصية عدم فتح تحقيق، واكتفت بالقول إن الدراسات اللازمة أُنجزت من دون التحقّق من مضامينها وصلاحياتها".

تقدّمت الحملة بشكوى أخرى في حزيران 2019، تناولت معطيات مستجدّة وبخاصة في الدراسات الجيولوجية، وصوّبت على تجاهل المعنيين للبدائل ذات الفعالية العالية والتكلفة الأدنى. كما لفتت النظر إلى انتهاء صلاحية دراسة الأثر البيئي منذ عام 2016 وقيام مجلس الإنماء والإعمار وبالإتفاق مع وزير البيئة بتاريخ 3 آب 2019 بتمرير موافقة صورية جديدة على دراسة الأثر البيئي القديمة، وإرسالها إلى لجنة التفتيش الدولية. مما يعني برأي نصّور أنّ اللجنة انصاعت مرة جديدة إلى "بدع" السلطة.

وتجدر الإشارة إلى إهتمام ناشطين بيئيين معارضين للسدود من خارج لبنان بموضوع سد بسري، أرسلوا بدورهم مؤخراً بشكوى إلى لجنة التفتيش في البنك الدولي للمطالبة بالعودة عن المشروع.

تحركات على الأرض ازدادت زخماً مع انتفاضة ١٧ تشرين

انتقلت الإعتراضات إلى الأرض في عام 2018 مع دخول المتعهّد إلى المرج تمهيداً للمباشرة بالأعمال وإنشاء "الحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري". ونظّم الأهالي والحملة اعتصامات في المرج توسّعت مع ازدياد التنسيق بين الأهالي والناشطين. ولكن خفّت وتيرة هذه التحرّكات في المرج بعدما أغلق متعهدو إنشاء السد والمنفذون على الأرض المرج بالبوابات والعارضات الحديدية في شباط 2019، مع تكليف شركة أمن خاصة بحماية المكان وتطبيق قرار منع الدخول. وعليه مُنع الأهالي من الوصول إلى المرج كما المزارعون من حصاد مواسمهم.

وانتقلت الاعتصامات إلى جسر نهر بسري أسفل المرج بعد بوابات الأمن وإلى بيروت حين نفذ الناشطون اعتصاماً أمام مبنى البنك الدولي في بيروت في 4 آذار 2019 لمطالبته بسحب تمويل السد، وآخر في رياض الصلح في 19 أيلول 2019 رفضاً لعملية قطع الأشجار في المنطقة.

وتجدد زخم حراك بسري مع انتفاضة 17 تشرين الأول مدعوماً بلامركزية الانتفاضة وانتشار التحرّكات الاحتجاجية على كامل الأراضي اللبنانية. وبالتالي جذبت التحركات في بسري المواطنين من مختلف المناطق اللبنانية. ونفّذ ناشطون والحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري وقفة احتجاجية عند بوابة المرج ناحية جزين في 9 تشرين الثاني 2019 التي تكتسب أهمية لوجود مركز حراسة دائم. حينها تمّ تحطيم البوابة الحديدية التي تُقفل المرج وتم منح المتعهد مهلة 48 ساعة لسحب الآليات. ونصب المعتصمون الخيم، وباتت أرض المرج ساحة اعتصام مفتوح. ونجح الناشطون في إجبار المتعهّد على سحب آلياته ويؤكد نصّور أنه لم يعد هناك أي وجود لأية آلية في المرج، وذلك بضغط من "ثوّار" مرج بسري.

ومن جديد تم تنظيم تحرك نهار 17 تشرين الثاني تحت عنوان "صاج بسري"، شارك فيه المئات من المعتصمين. يومها قام الناشطون برحلة استكشافية في المرج وقاموا بتحطيم بوابتين حديديّتين أخريين، ناحية قضاء الشوف، لجهة كنيسة مار موسى التاريخية بغية تحرير كامل المرج وفتحه للعموم.

وعلى إثر تلك الخطوة ادّعى المتعهدون على 9 ناشطين لدى مخفر مزرعة الضهر في بلدة جون للتحقيق. وتبيّن أنه استدعاء انتقائي بحيث تم اختيار الناشطين المعروفين بمعارضتهم للسد. وما يعزّز هذه الفرضيّة أنّ أحد المدعى عليهم لم يكن أساساً موجوداً في الاعتصام وليس كل من تمّ استدعاؤهم كانوا يُشاركون في تحطيم البوابتين، فمنهم من كان يتفرّج ومنهم من كان يصوّر. وخلال التحقيق، قام زملاء الناشطين بتحطيم بوابة حديدية أخرى في المرج نصرة لرفاقهم.

الإعلام التقليدي والإعلام الاجتماعي

حظيت التحرّكات على الأرض بتغطية واسعة من وسائل الإعلام اللبنانية التي واكبت بالبث المباشر تحطيم البوابات والاعتصام أمام مخفر مزرعة الضهر، كما خصصت تقارير إعلامية لقضية المرج. كذلك اعتمدت الحملة الوطنية لإنقاذ مرج بسري على شبكات الإعلام الاجتماعي للترويج لقضية حماية المرج ومعارضة مشروع السّد. وأنشأت على فيسبوك وتويتر وإنستاغرام صفحات بعنوان "أنقذوا مرج بسري" حيث تقوم بنشر البيانات ومواقف السياسيين والتعليقات على قضية مرج بسري وتبسيط المعلومات العلمية لجعلها في متناول الجميع مستخدمة الرسوم البيانية والفيديو والصور.

وأنشأت مجموعات من الأهالي أيضاً صفحة "مرج بسري" على فيسبوك حيث تنشر الأخبار البيئية المتعلقة بمشروع السد، كما تحظى قضية مرج بسري بدعم من صفحات بيئية مختلفة، على غرار صفحة الحملة الوطنية لإنقاذ جبل الريحان.

ودفع الإهتمام الذي حازته قضية مرج بسري الحملة الوطنية إلى إطلاق عريضة إلكترونية مفتوحة تطلب من البنك الدولي إيقاف مشروع السد، ونجحت حتى الآن في جمع أكثر من 50 ألف توقيع.

بروباغندا وتهويل في مواجهة الحراك

تصديا لحراك مرج بسري، كان من اللافت أن أنشأ مجلس الإنماء والإعمار صفحة على فيسبوك للترويج لمشروع السد والرد على المعارضين وهذه المرة الأولى التي ينشئ فيها المجلس صفحة لأحد مشاريعه. كذلك نشأت صفحات أخرى عمدت إلى تخوين الناشطين وتشويه سمعتهم واتهامهم بأنهم أصحاب "أهداف مشبوهة".

ولا تقتصر التحديات التي واجهها الناشطون على تشويه سمعتهم بل تتجاوزها إلى استدعاءات قضائية أوّلها استدعاء 17 مواطناً إلى مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية بدعوى تقدم بها مدير المشروع المهندس إيلي موصللي ضدهم، على خلفية تعليقاتهم على منشور نشرته صفحة "أنقذوا مرج بسري"، بالإضافة إلى استدعاء الناشطين التسعة والذين سبق ذكرهم أعلاه إلى مخفر مزرعة الضهر.

وعلى الرّغم من التحدّيات، يُسجّل للحراك المعارض لسد بسري أنّه من أبرز الحراكات الناشطة بيئياً واجتماعياً. ويتعدّى كونه معارضاً لسدّ بسري فقط بل لسياسة السدود بشكل عام التي تحاول أن ترسّخ في أذهان الناس بأنها لـ"التنمية العامة، تأمين المياه، ومحاربة العطش" من دون الأخذ في الاعتبار أخطارها وأضرارها التي يعمل المعارضون لمشروع سد بسري الإضاءة عليها من خلال حراكهم.

* هذه المقالة نتيجة اجتماعات أجرتها "المفكرة" مع عدد من الفاعلين في الحراك بينهم الناشط الجزّيني كريم كنعان ورئيس الحركة البيئية بول أبي راشد كريم والمحامي سليمان مالك والمحامي فؤاد الحاج.

مجلس شورى الدولة أمام استحقاق «الميزان»:
حجج لإبطال مرسوم استملاك العقارات لمنفعة «السد»

لارا مدّاح

بتاريخ 6 نيسان 2015، صدر المرسوم رقم 2066/2015 القاضي باعتبار الأشغال لمشروع سد وبحيرة بسري وتخطيط طريق لتمرير خطوط الجر نحو بركة أنان في بعض قرى وبلدات قضاءي الشوف وجزين من المنافع العامة وقرار استملاك عقار لهذه الغاية. ضمن المهلة القانونية، قدم رافضو السد عدداً من المراجعات ضد المرسوم أمام مجلس شورى الدولة مع طلبات لوقف تنفيذه. وفيما رد المجلس طلبات وقف التنفيذ، فإن المراجعات ما تزال حتى اللحظة عالقة لديه. وفي هذه المقالة، سنحاول عرض أبرز النقاط القانونية التي ترتكز إليها الطعون المقدّمة، وبخاصة الطعن المقدّم من بلدية الميدان ممثلةً بالمحامي فؤاد الحاج ضد الدولة - وزارة الطاقة والمياه، تمهيداً لمناقشتها.

مرسوم من دون خريطة

أول الحجج التي نجدها في المراجعة المذكورة أعلاه يتصل بشكل مرسوم الاستملاك المطعون فيه. فقد أتى المرسوم مخالفاً لأحكام المادة رقم 4 من قانون الاستملاك رقم 58/1991 التي توجب نشر مجموعة من المعلومات، منها خريطة تفصيليّة تتضمّن العقارات المنوي إستملاكها. وتهدف هذه المعلومات إلى تمكين العامّة من التعرّف بشكل خالٍ من أي التباس على العقارات المقرر استملاكها مما يؤمّن لهم فرص المراجعة أمام المراجع المختصة. وبالتالي فإن هذا العيب الشكلي في المرسوم قد حرم المستدعين وجميع مالكي العقارات موضوع الإستملاك، من الوقوف على صحّة ما ورد فيه. وإثارة هذه الحجة إنما تضع الأصبع على ممارسة متكررة قوامها نشر نصوص المراسيم من دون خرائطها مما يشكل التفافاً على القانون ومسعى لإخفاء تفاصيل قد تكون عنصراً أساسياً في تقييم ملاءمة المراسيم أو صحتها.

استملاك بتجاوز للبلديات: هكذا حوّر مجلس الإنماء والإعمار موقف بلدية الميدان

الحجة الثانية التي وردت في المراجعة تتمحور حول تجاوز صلاحية البلديات فيما يتصل بالمشاريع والاستملاكات الحاصلة على أرضها بل في بعض الحالات تشويه إرادتها الصريحة في رفض المشروع، حيث ورد في بناءات المرسوم أن المشروع حظي بموافقة البلديات المعنيّة كافة.

وتستند المراجعة في هذا الخصوص إلى المادة 47 من قانون البلديات التي تنصّ على أنّ "كلّ عمل ذو طابع أو منفعة عامة، في النطاق البلدي، من اختصاص المجلس البلدي. وللمجلس أن يعرب عن توصياته وأمانيه في سائر المواضيع ذات المصلحة البلدية ويبدي ملاحظاته ومقترحاته فيما يتعلق بالحاجات العامة في النطاق البلدي. ويتولّى رئيس المجلس أو من يقوم مقامه إبلاغ ذلك إلى المراجع المختصّة وفقاً للأصول". كما تستند المراجعة إلى قانون إنشاء مجلس الإنماء والإعمار وإلغاء وزارة التصميم العام رقم 5/ 1977 في مادته الخامسة على أنه، خلافاً لأي نص آخر، على كل من المجلس الأعلى للتنظيم المدني أو البلدية المعنية حيث يوجب القانون ذلك، إبداء الرأي في القضية التي يعرضها مجلس الانماء والاعمار وذلك خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامها وإلّا اعتبر موافقاً عليها ضمناً. وعليه، تؤكد هذه النصوص على ضرورة استطلاع رأي السلطات اللامركزية على أقل اعتبار وأخذ الموافقة فيما يتعلق بالمشاريع التي تعنى بالصالح العام. كما أنّ المجلس المحلي يعدّ المرجع الصالح للتقرير بكل الأمور التي ليست من إختصاص سلطة أخرى مركزية أو محلية. وهو يضع ويجسّد السياسة العامة للإدارة المحلية.

يتمثل تصرّف الحكومة الأكثر قابلية للنقد في هذا الخصوص في تشويه إرادة البلدية المستدعية أي بلدية "الميدان". فقد استنتج مجلس الإنماء والإعمار على ما يظهر من المرسوم، حصول موافقة ضمنيّة لبلدية الميدان من عدم جوابها على الفاكس المرسل إليها، علماً أنّها كانت رفضت من قبل وصراحة هذا المشروع. لا بل أنّ رئيسة البلدية نورما فغالي عواد أوضحت لـ"المفكرة" أنها خاضت في هذا الخصوص نقاشات طويلة مع مجلس الإنماء والإعمار لتبيان أسباب رفضها للمشروع.

من المخالفات الأخرى التي تناولها الطعن، استناد المرسوم إلى موافقة رئيس بلدية عماطور وهي مخالفة جسيمة للمادة 47 من قانون البلديات التي أعطت هذا الاختصاص للمجلس البلدي مجتمعاً وبالتالي لا يكون لرئيس البلدية بمفرده الصفة القانونية للموافقة أو رفض أيّة قضية تعرض عليه.

وعليه، نتبيّن أنّ السلطات المركزية أبدت هنا أيضاً نيّة واضحة في فرض إرادتها على البلديات (السلطات اللامركزية) حتى ولو أدى الأمر إلى افتراض موافقتها، وذلك على غرار ما شهدناه ونشهده في عدد كبير من الملفات العامة، أبرزها النفايات والكسارات.

المخالفات البيئية: نسف أحد أهم المنتزهات العامة في لبنان وفق خطة ترتيب الأراضي

شهد لبنان منذ العام 2000 سلسلة من التشريعات للتصدّي للكم الهائل من المشاريع والأعمال المدمرة للبيئة عبر فرض ضمانات لحماية البيئة في تنظيم أو تنفيذ أي مشروع. وتكون هذه القوانين بالتالي قد حوّلت المبادئ العامة التي تهدف إلى حماية البيئة من موجبات أخلاقية إلى موجبات قانونية. ومن المهم ذكره أنّ تصوّر مشروع بحيرة وسد بسري يعود إلى ما قبل سنة 1999 أي ما قبل تحقيق ما عرف بالمكاسب الوطنية البيئية ومن المرجح أن هذه المكاسب لم تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع أسسه. ولكن كان يجدر أن تؤخذ بعين الاعتبار تماماً عند اتخاذ قرار نهائي بوضع المشروع موضوع التنفيذ في السنوات الأخيرة.

ويتعارض المشروع في الواقع مع مجموعة من الاعتبارات البيئية وفق ما ورد في المراجعة:

- تمّ تصنيف منطقة إنشاء السدّ والبحيرة ضمن المواقع الطبيعية المقيّدة تحت الدرس وذلك سنة 1998 بموجب القرار 1/131. وبشكل أكثر تحديداً، تم تصنيف الموقع المعروف بمجرى نهر الأوّلي إبتداءً من منطقة الباروك ومع روافده مروراً بوادي بسري وحتى مصبّه في منطقة الأوّلي، من المواقع الطبيعيّة الخاضعة لحماية وزارة البيئة. ولقد أعطيت هذه المنطقة حماية خاصة لاعتبارات عدة. فمن جهة تقدّمت "محميّة الشوف - المحيط الحيوي" سنة 2013 بطلب وتقرير إلى منظمة اليونسكو ليتمّ تصنيف "سهل بسري أو مرج بسري" كتراث عالمي ومنتزه طبيعي جغرافي للشوف وجزين وذلك نظراً للتنوّع البيولوجي الموجود في المنطقة موضوع الحماية وكثافة الأراضي الزراعية فيها.

- إنّ المرسوم رقم 2366/2009 المتعلّق بترتيب الأراضي في الجمهوريّة اللبنانيّة ضمن الخطة الشاملة، التي أقرّها مجلس الوزراء، اعتبر "سهل بسري" كبارك Park وسهل أي منتزه طبيعي جغرافي خاص بالمحيط لمحميّة الشوف وهو موقع طبيعي محميّ ذو مصلحة وطنيّة زراعيّة ومكوّنات خاصة. كما تعتبر المنطقة من المناطق الحساسة جداً كمصدر للمياه (الجوفيّة). ولهذا السبب أدرج سهل بسري ضمن لائحة المناطق التي يمنع فيها قيام المقالع.

بعد استعراض موجز عن أهم النصوص القانونية التي كان من المفترض أن تحمي منطقة بسري، نعود بشكل مقتضب إلى المضار البيئية التي ستحلّ حكماً في حال تشييد السد، ومن أبرزها الآتية:

- أنه سيقضي على مساحة من الأراضي تزيد عن 5,700,000 متر وفق الواقع الثابت من دراسة تقييم الأثر البيئي والإجتماعي التي تمّت بطلب مجلس الإنماء والإعمار والتي استند إليها مرسوم الاستملاك.

- أنّ الدراسات الجيولوجيّة والجيوتكنيكيّة تُثبت أن مياه البحيرة الملوّثة ستتسرّب إلى مخزون المياه الجوفيّة وتلوّثها، مما يشكل خطراً مباشراً على القسم الأكبر من بلدات الجنوب والشوف التي هي تحت السدّ أو بمحاذاته، والتي تستخدم هذه المياه الجوفيّة. ونضيف إلى ما ورد في المراجعة ما ورد في دراسة الأثر البيئي التي وافقت عليها وزارة البيئة في 2014 بشكل مشروط، ومفاده أنّ المشروع سيؤدي لا محالة إلى تلويث المياه الجوفية في المنطقة، مما يشكل مخالفة فادحة للحقوق ومبادئ حماية المياه المكرسة في قانون رقم 77/2018.

- احتمال تحرُّك الفالق الزلزالي روم - عازور الذي يمتد تحت أو بمحاذاة المنطقة المتحركة التي يقع فيها السّد، الأمر الذي سيشكل خطراً دائماً على السكان الذين يعيشون في القرى المجاورة.

وقد تعززت هذه المراجعة في الفترة الأخيرة بمجموعة من الأعمال والمقالات التي أنجزها عدد من الخبراء بينها دراسات تم توثيقها بمقالات تنشرها "للمفكرة القانونية" بالتزامن مع هذه المقالة في العدد المخصّص لمشروع سد بسري، وبخاصة لجهة التأكيد على وجود مخاطر من أن تتسبّب البحيرة بزلزال أو أن يؤدّي اقتلاع الأشجار إلى انهيارات في التربة التي كانت جذور تلك الأشجار سبباً في تماسكها، أو أيضاً على المخاطر التي تمثّلها البحيرة على صحة أشجار الصنوبر وغيرها من الأشجار المعمّرة أو المثمرة.

إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى الخلل الحاصل في إصدار مرسوم الاستملاكات ومباشرة تنفيذ المشروع في غياب دراسة نهائية للأثر البيئي. ففيما أبدت وزارة البيئة موقفاً إيجابياً بشأن دراسة الأثر البيئي المقدمة في 2014، من البيّن أنها علقت موافقتها إلى حين تنفيذ الشروط الواردة في كتابها رقم 652/ب تاريخ 5/6/2014 ومنها "إنجاز إعداد دراسة التعويض الإيكولوجي بالسرعة القصوى كي يتم تنسيق الجدول الزمني الخاص بتنفيذ الأعمال الهندسية وبالتالي تحقيق الهدف المرجو من دراسة التعويض الإيكولوجي". وعليه، فإن موافقتها المذكورة تكون قد بقيت مشروطة ويرجح أنها لم تصبح نهائية حتى اليوم. وما يؤكد ذلك هو أنّ الدراسة المذكورة لم يتم إنجازها إلا في 14/10/2019 وأنّ الوزارة لم تعلن بعد موافقتها عليها وإن أعلنت استلامها. وهذا ما نتوسع فيه في مقالة أخرى.

التعدّي على الآثار

من الحجج الأخرى الواردة في المراجعة أنّ منطقة بسري تعتبر تراثيّة وأثريّة بإمتياز لوجود العديد من المواقع الأثريّة ضمن إطار السدّ وبحيرته. وقد تم تحديد وجود نحو 70 نقطة أثرية في المنطقة، يتصدّرها موقعان مهمّان جداً: معبد أشمون الأثري وكنيسة مار موسى بالإضافة إلى دير القديسة صوفيا وبيوت الحجر القديمة العهد والجسر الروماني والمزارع والمجمّعات القديمة والمدافن.

ورغم وجود هذه المعالم والآثار المهمّة، لم يتم حتى الآن إحصاء الآثار الموجودة غير الظاهرة ولم يتمّ الاستحصال على موافقة وزارة الثقافة ودائرة الآثار القديمة التابعة لها وفق نص المادة 30 من القرار 166/ل.ر من أجل نقل هذه الآثار. ومن البيّن أنّ تنفيذ مشروع سد وبحيرة بسري، وأمام الإهمال الواضح للقيّمين على المشروع، سيؤدي إلى تدمير الآثار الموجودة وبأقل تقدير نقلها من مواقعها، مما يشكل مخالفة من الناحية الجوهرية والشكلية لقوانين حماية الآثار.

المصلحة العامة في الميزان

هنا نصل إلى الحجّة الأم في المراجعة وهي المستمدّة من ضرورة الموازنة بين الأضرار والمخاطر المتوقع حصولها تبعاً للمشروع والمنفعة المرجوة منه، أو بكلام آخر وفق ما يعرف بنظرية bilan. بمعنى أنّه لا يمكن تبرير الاستملاك (وما يستتبعه من مسّ بحق الملكية) بالمنفعة العامة، إلّا في حال ثبت أنّ المكاسب المحققة من عملية الإستملاك التي تتم في سبيل تنفيذ مشاريع متعلقة بالمنفعة العامة تتجاوز الخسائر التي قد تنجم عنها والتي تتمثل في التكلفة المالية والآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية السلبية الناجمة عنه. وتذهب النظرية أبعد من ذلك وصولاً إلى إعلان عدم قانونية المشروع، كلما ثبتت إمكانية تحقيق المنافع نفسها بطرق أقل كلفة.

وفي تطبيق ما ورد على قضية سدّ بسري، نناقش فيما يلي المنفعة المبتغى تحقيقها مقابل الضرر الهائل الذي سيسببه المشروع في حال إنفاذه والذي تم طرحه باقتضاب أعلاه.

المحامي فؤاد الحاج، رئيس بلدية قيتولي للـ«المفكرة»: لا ندمّر منطقة بحجة المنفعة العامة

ينطلق رئيس بلدية قيتولي (قضاء جزين) المحامي فؤاد الحاج، من طعنه مع المحامي مالك سليمان باسم بلدية الميدان أمام مجلس شورى الدولة لإبطال المرسوم ٢٠٦٦ (المتعلّق بمشروع السدّ) في ٢٠١٥/٦/٤ لمخالفته «المعاملات الجوهرية»، ليقول: «يكمن لبّ المشكلة في الأمور التي تتعلق بالمنفعة العامة، وتخطيها لأي ضرر في الميزان». ويرى أنّ «الدولة لا يمكنها أن تُنفذ مشروعاً مدمّراً للمنطقة بحجة المنفعة العامة. هم على الأقل لم يلتزموا بشروط دراسة الأثر البيئي ولم يأخذوا بعين الإعتبار المخاطر الزلزالية بما يكفي، ولا أهمية المنطقة بيئياً ولناحية الزراعة والتنوّع البيولوجي».

وعن مخاطر الإنزلاق التي تهدّد قرى جزين، يؤكّد الحاج أنّ «شير الجوبة الذي يعلو مدخل المرج لناحية قضاء جزين، انقسم إثر زلزال ١٦٠٠ وهبطت منه تلال رملية بنيت على إحداها قرية مزرعة المطحنة في المرج كما خربة بسري». ويقول إنّه سأل مجلس الإنماء والإعمار في ما لو درسوا «تكوين الجبال والتلال التي تعلو البحيرة؟ وكيف تنزلق التلال والضيع في حال تحرّكت الأرض حتى مع وقوع زلزال بقوة خمس درجات». وسألهم أيضاً في حال وقوع أي تلة أو جبل حتى لو صغير في البحيرة نتيجة تحرّك الأرض وأدى إلى فيضان البحيرة «ماذا سيحصل بالضيع المحيطة وبصيدا وكم سيقتل من الناس؟». ويلفت إلى أن «مجلس الإنماء والإعمار لم يدرس احتمالات انزلاقات الجبال الرملية والدلغانية في البحيرة وضغطها وما سيتركه من أثر على السد».

المنفعة المرجوّة من المشروع غير مضمونة وبالإمكان تحقيقها بوسائل مختلفة

من البيّن أنّ المبرر الأساس للمشروع وفق ما تم شرحه للرأي العام هو ضمان حاجات بيروت الكبرى للمياه. وفي هذا الصدد، أدلت الجهة المستدعية بأن ثمة "دراسات غنية ومكثفة" (التعبير للمراجعة) تثبت أن مخازن المياه الجوفيّة الموجودة في النطاق الجغرافي لبيروت الكبرى تكفي لتلبية احتياجات السكان.

ومن أهمّ هذه الدراسات، دراسة للأمم المتحدة في السبعينيّات تؤكّد أنّ المياه الجوفيّة في لبنان تشكل 75% من مجموع الثروة الوطنيّة المائية، وهي بمعظمها صالحة للشرب والإستعمال المنزلي. وبالتالي، يمكن لكل منطقة أن تسد احتياجاتها للمياه عبر حسن إدارة المياه الجوفية الموجودة وبدون الحاجة إلى هذا النوع من المشاريع، حسبما ورد في المراجعة. كما أبرزت المستدعية دراسة ثانية، تمّ فيها احتساب حاجة المياه المستقبلية بالنسبة لعدد السكان. وقد تبيّن أنّ العدد التقريبي للسكان في بيروت الكبرى سنة 2015 وفقاً للأرقام الرسميّة لوزارة الطاقة والبنك الدولي بلغ /1,800,000/ نسمة، بحيث تقدر حاجة إستهلاك المياه بمعدّل 181 مليون م3. عليه، من المتوقع أن يصل الإستهلاك السنوي للمياه في سنة 2035 إلى 217 مليون م3 في السنة مع الإرتفاع المحتسب لعدد السكان وهو أقل من الإنتاج الحالي للمياه، والذي يبلغ 230 مليون م3 على أقل اعتبار ومن دون احتساب ما تنتجه الآبار الخاصة المختلفة ضمن بيروت الكبرى من مياه.

يضاف إلى ما ورد في المراجعة، أنّ أي تدقيق جدّي في كمّيات المياه ونوعيتها وفق ما ورد في المقالات المنشورة بالتزامن مع هذه المقالة في العدد الخاص لـ"المفكرة" حول مشروع بسري إنما يبيّن بشكل شبه قاطع أمرين: أولاً، أنّ المياه التي سيتم خزنها وتوزيعها لن تكون صالحة للشرب، بل أنّ بعضها سيكون مضرّاً بالصحة، كما هي حال المياه المستقدمة من بحيرة القرعون،

ثانياً، أنّ كمّيات المياه التي يهدف المشروع إلى تحقيقها غير واقعية. وخير دليل على ذلك هو تراجع البنك الدولي عن توقعاته السابقة في هذا الخصوص: ففيما نصّ مخطط مشروع جرّ المياه لصالح بيروت الكبرى الذي أعلنه مجلس الإنماء والإعمار والبنك الدولي الممّول الرئيسي للمشروع، على توقّع تأمين نحو 129 إلى 208 مليون متر مكعب سنوياً، عاد البنك الدولي ليخفض في تشرين الأول 2018 المياه المتوقع إنتاجها من نهري الأولي وبسري من 60 إلى ما يقارب 40 مليون م3.

الخسائر والمخاطر

مقابل هذه المنفعة المشكوك في تحقيقها وضرورتها، تكثر الخسائر والمخاطر التي باتت ثابتة في عدد كبير من التقارير. فإلى مخاطر التسبب بزلزال وانهيارات للتربة، ثمة خسائر كثيرة تتصل بالإنتاج الزراعي والسياحة والبيئة والآثار وما يستتبعه من تهجير لأشخاص سبق أن هجّر العديد منهم في الحرب الأهلية (1990-1975) والاحتلال الإسرائيلي (وكلها أمور جرى تفصيلها في ملف "المفكرة" الخاص بمرج بسري). ويحصل كل هذا في وقت تزداد فيه المطالب بضرورة إجراء تحويل جذري على صعيد الاقتصاد الريعي من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية على اختلافها. يضاف كل ذلك إلى كلفة مادية عالية للمشروع.

تبعاً لكلّ ما تقدم، يظهر بوضوح أنّ مخاطر المشروع وسلبياته تتجاوز بكثير المنافع الممكن تحقيقها منه؛ هذا فضلاً عن أنّ الدراسات تثبت إمكانية تحقيق جزء كبير من المنفعة المنشودة (تأمين مياه الشفة لبيروت الكبرى) بأكلاف أقل بكثير.

جريمة في مرج بسري:
دراسة أثر بيئي منقوصة ومنتهية الصلاحية

تعتبر قضية إنشاء سدّ بسري وآثاره التدميرية المتوقعة من أبرز القضايا البيئية والاجتماعية في لبنان في الوقت الرّاهن. وأعلن مجلس الإنماء والإعمار في 31 أيار 2019 مباشرة الأعمال لبناء السدّ، وبدأت الأعمال فعلاً في منطقة مرج بسري وكان أبرزها قطع أكثر من مائة وخمسين ألف شجرة في المنطقة. بمعزل عن المآخذ الكثيرة على مشروع السد لجهة تشييده في منطقة معرّضة للزلازل ولكون المنفعة منه أقل بكثير من الضرر الذي سينجم عن تدمير المرج بما فيه من معالم طبيعية وأثرية وإمكانات زراعية وسياحية فضلاً عن تلويث مياهه الجوفية بسبب المياه الملوّثة للبحيرة، فإنّ بدء الأعمال على هذا النحو يشكّل جرماً على ضوء قانون حماية البيئة 444/2002 معطوفاً على المرسوم 8633/2012، لعدم اكتمال دراسة الأثر البيئي وبأية حال لعدم تجديدها وفقاً للأصول. وهذا ما يتحصّل من الوقائع الآتية:

عدم اكتمال شروط دراسة الأثر البيئي

عند الاطّلاع على مستندات مشروع سد بسري، يتبيّن الآتي:

- أنّ وزارة البيئة لم تعطِ موافقة نهائية على دراسة الأثر البيئي المقدّمة في 2014، إنما علقت موافقتها إلى حين تنفيذ الشروط الواردة في كتابها رقم 652/ب تاريخ 5/6/2014 ومنها إنجاز إعداد دراسة التعويض الإيكولوجي بالسرعة القصوى كي يتم تنسيق الجدول الزمني الخاص بتنفيذ الأعمال الهندسية وبالتالي تحقيق الهدف المرجو من دراسة التعويض الإيكولوجي وفق ما ورد في الكتاب الصادر عن وزارة البيئة رقم 3917/ب تاريخ 5/08/2019.

- أن الجهة صاحبة المشروع وضعت دراسة التعويض الإيكولوجي المفصّلة وسلّمتها لوزير البيئة فادي جريصاتي في 14/10/2019 وفق ما صرّح الأخير به لقناةOTV في اليوم نفسه. وحتى اللحظة، لم يصدر وزير البيئة موافقته على هذه الدراسة.

تبعاً لذلك، يكون من الواضح أنّ دراسة الأثر البيئي لم تكتمل طالما أنها ما زالت تفتقد إلى جزء أساسي منها، وهو دراسة التعويض الإيكولوجي (وهو الجزء الذي كانت وزارة البيئة اشترطت إكماله منذ 2014) وأن اكتمالها لا يتم تالياً إلّا بعد إعلان وزارة البيئة موافقتها على هذه الدراسة، وانقضاء مهل الاعتراض عليها وهي 15 يوماً من تاريخ الموافقة. وهذا ما يتحصّل من الأحكام الآتية:

المادة 2 من مرسوم 8633/2012 والمادة 2 من قانون 444/2002 مفهوم "خطة الإدارة البيئية" كما يلي:

> "خطة الإدارة البيئية: مجموعة التدابير التخفيفية ووسائل الرصد والمراقبة والاجراءات المؤسساتية المتخذة خلال إنشاء أو تشغيل أو تفكيك المشروع والتي من شأنها إلغاء الآثار البيئية السلبية أو تخفيفها إلى المستويات المقبولة محلياً إن وجدت وإلّا وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. تعتبر "خطة الإدارة البيئية" جزءاً لا يتجزأ من تقرير " تقييم الأثر البيئي " وتقرير "الفحص البيئي المبدئي" " (Environmental Management Plan).

الفقرة (1) و (2) من المادة 11 من مرسوم 8633/2012 على أنّه:

> "-1 يلتزم صاحب المشروع بآلية "خطة الإدارة البيئية" خلال أعمال الإنشاء والتشغيل والتفكيك. 2- تتولّى وزارة البيئة مراقبة تطبيق آلية "خطة الإدارة البيئية" للمشروع خلال أعمال الإنشاء والتشغيل والتفكيك".

كما أنّ الملحق رقم 7 يحدد المعلومات المطلوبة بشكل إلزامي في التقرير المتعلق بتحديد نطاق تقييم الأثر البيئي. ومن ضمن المعلومات التي يجب أن يتضمّنها التقرير وصف المشروع المقترح، وصف البيئة المحيطة بالمشروع، والآثار البيئية المحتملة له، وخطة الإدارة البيئية.

ويتأكد ذلك على ضوء معنى دراسة التعويض الإيكولوجي وأهميتها. ففيما تظهر دراسة تقييم الأثر البيئي ما قد ينتج عن المشروع المنوي تنفيذه من تأثيرات سلبية، ثمة ضرورة تبعاً لذلك لاستشراف السبل والتدابير الكفيلة للحد من هذه التأثيرات، عبر وضع "خطة الإدارة البيئية"، والتي تشكل دراسة التعويض الإيكولوجي جزءاً أساسياً منها. وبالفعل، تتضمن هذه الدراسة بشكل عام مجموعة التدابير التي يجب اعتمادها للمحافظة على البيئة خلال عملية الإنشاء ومن ثم التعويض على الخسائر البيئية الحاصلة بعد إكمال الإنشاء، بهدف السعي لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل قيام المشروع. وتصبح هذه الضرورة أكثر إلحاحاً في حالة مشروع سدّ بسري المزمع إنشاؤه في منطقة شديدة الحساسية بيئياً لاحتوائها على مجاري أنهر وينابيع وكونها موطناً لأصناف نباتات وحيوانات مهدّدة بالإنقراض على مستوى لبنان. ولا نبالغ إذا قلنا أنّ هذه الدراسة تشكل في هذه الحالة الجزء الأهم من خطة الإدارة البيئية، حيث أنّ عدم إكمالها يعني عدم وجود أية تدابير بيئية واضحة وفعّالة للتقيّد بها في أثناء تنفيذ المشروع.

في مطلق الأحوال، في وجوب تجديد دراسة الأثر البيئي

إضافة إلى عدم اكتمال دراسة الأثر البيئي للأسباب المبيّنة أعلاه، فإنّ صلاحية دراسة الأثر البيئي محددة بسنتين فقط بموجب المادة 13 من مرسوم 8633/2012، وعلى صاحب المشروع وضع دراسة جديدة بعد انقضاء هذه المدة في حال لم تتم المباشرة بتنفيذ المشروع، وهو واقع الحال هنا. وفي هذه الحالة، كان يتوجّب على صاحب المشروع إبلاغ وزارة البيئة برغبته في متابعة المشروع فتقوم الوزارة بالتحقق من نشوء عناصر جديدة تدعو لإجراء دراسة "تقييم الأثر البيئي" مجدداً أم لا. وخلافاً لهذه الأحكام، ورغم بروز عدد من التقارير العلمية المحذرة من المخاطر البيئية لإقامة السد، لم يصدر عن وزارة البيئة ما يؤشر إلى قيامها بأية تحقيقات للتأكّد من نشوء عناصر جديدة خلال السنوات الخمس الفائتة أو عدمه، وهو أمر لم يكن أصلاً بمقدورها القيام به جدّياً قبل تلقّيها دراسة التعويض الإيكولوجي وفق ما سبق بيانه.

في كون مباشرة الأعمال قبل اكتمال الدراسة البيئية جرماً جزائياً

نستنتج مما تمّ عرضه أعلاه، أنّ مجلس الإنماء والإعمار بدأ بالأعمال التمهيدية للمشروع منذ شهر أيار 2019 رغم أنّه لم يتم استكمال دراسة الأثر البيئي على الوجه القانوني حتى يومنا هذا، ولم تتخذ الاجراءات اللازمة لتمكين وزارة البيئة من إعمال رقابتها.

وعليه، يشكّل أيّ عمل في هذا الخصوص جرماً جزائياً بموجب المادة 15 من المرسوم 8633/2012 معطوفة على المادة 58 من قانون حماية البيئة رقم 444 /2002، حيث ورد الآتي:

"يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من خمسة عشر مليون إلى مئتي مليون ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من:

- ينفذ مشروعاً يستوجب دراسة فحص بيئي مبدئي أو تقييم الأثر البيئي من دون إجراء هذه الدراسة مسبقاً أو إخضاعها لرقابة وزارة البيئة والوزارات والإدارات المختصّة.
- ينفذ مشروعاً يستوجب دراسة فحص بيئي مبدئي أو تقييم الأثر البيئي خلافاً لمضمون الدراسة المقدمة منه والتي تكون قد حازت على موافقة وزارة البيئة والوزارات والإدارات المختصة".

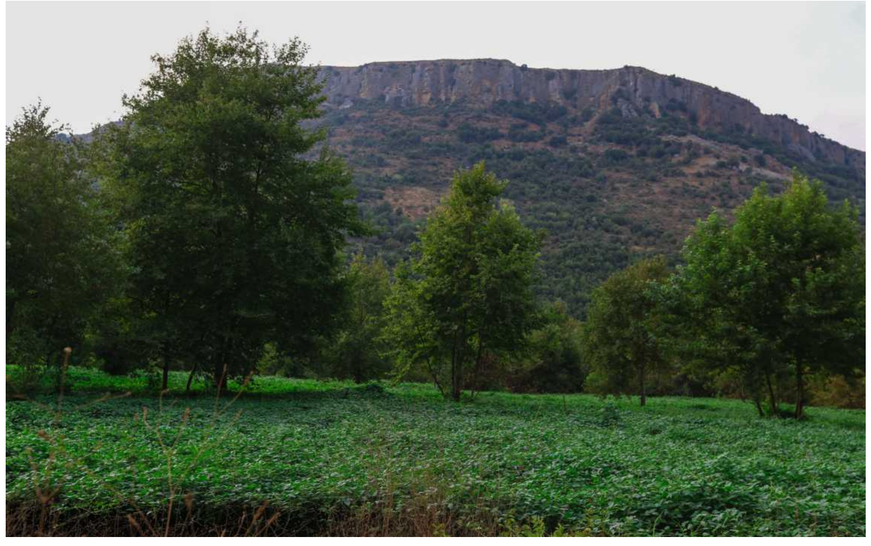

على المواطن الدفاع عن البيئة، لكنْ ويلٌ لمن يقوم بذلك: مرج بسري نموذج جديد عن الباطنية في القضايا البيئية

«على كلّ مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة». هذه العبارة ليست مأخوذة من نص أدبي، بل تشكّل النص الحرفي للمادة ٣ من قانون حماية البيئة ٢٠٠٢/٤٤٤. وبالتدقيق في هذه المادة، نفهم أنّه ليس لدى المواطن فقط الحق في الدفاع عن البيئة ومن واجبه الدفاع عنها، بل أيضاً عليه السهر على حمايتها، أي بذل جهد كبير لهذه الغاية. وبالتالي، يعطي المشرّع (القانون) البيئة أهمية كبرى إلى درجة يتحوّل معها كل مواطن، حتى ولو لم يكن له أي صفة رسمية، إلى جندي مسخّر للدفاع عنها. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ القانون أولى بذلك البيئة حماية استثنائية لا تتشاركها مع أي مصلحة اجتماعية أخرى.

كثيرون صدقوا هذه المادة، وعملوا بموجبها. كثيرون هتفوا لوضع حد للتعدّيات التي لم تعد توفّر اليوم لا البحر حيث المخالفات البحرية الكبرى تنتشر على طول الساحل اللبناني (آخرها قضية الـ«إيدن باي» الشهيرة وقضية ميناء طرابلس حيث تم الاستيلاء على ٣٠٠٠ متر مربّع من الأملاك العامة بتواطؤ مع وزارة الأشغال العامة، من دون أن ننسى شفط الرمال البحرية القائم على قدم وساق في أكثر من منطقة) ولا النهر (حيث وصل التلوّث إلى درجة بات معها قادراً على قتل الماء) ولا الجبل (حيث تتعدد الجماعات المناهضة للكسّارات والمقالع) ولا المرج. فمن أكثر القضايا البيئية حضوراً اليوم، هي قضية مرج بسري الذي أسهبت حملة المحافظة عليه في شرح أهميته البيئية.

ولم يطل الأمر حتى اكتشف الناشطون المدافعون عن المرج بأنّ السلطات العامة اللبنانية تذهب في هذا الخصوص وبشكل منظّم في اتجاه معاكس تماماً لمضمون المادة ٣ أي في اتجاه ردع المواطن وثنيه عن الدفاع عن البيئة ونكران حقه في القيام بذلك. وهذا ما يظهر من مجموع الإعتداءات على الناشطين المعارضين لسد بسري. وهذا ما نتبيّنه أيضاً من العديد من القضايا البيئية التي تسنّى لنا متابعتها، حيث ما فتئت الإدارات العامة تتعاطى مع الناشطين البيئيين بتشنّج وسلطوية، مع اتجاه شبه منظّم منها نحو حجب المعلومات، وصولاً إلى تفعيل آليات الملاحقة ضدّهم أو، وهذا أخطر، إلى حرمانهم من أية حماية من الاعتداءات التي قد ترتكب ضدهم من طرف ثالث. فالنيابات العامة تكون أكثر اجتهاداً ومثابرة في التحرّك ضد الناشطين البيئيين على خلفية نشاطهم البيئي وتحديداً لجهة ما يقولونه أو يكتبونه أو يفعلونه، فيما قلّما تحرّك ساكناً ضد من يعتدي عليهم بطريقة أو بأخرى.

وعليه، أمكن القول من دون أيّة مبالغة أننا أمام باطنية فادحة: فمن جهة، ثمة قانون يوجب على كل مواطن السّهر على حماية البيئة، ومن جهة أخرى، ثمة سلطات عامة ما فتئت تتعرّض للمواطن الذي يقوم بهذا الواجب مُنكرةً عليه هذه الصفة.

وما يزيد من شدّة هذه الباطنية هو أنّه بخلاف ما يحصل في العديد من الدول في القضايا البيئية، حيث ينحصر الجدل بين اعتبارات البيئة واعتبارات التنمية ولأيهما الأولوية في وضعية معيّنة، غالباً ما تترافق القضايا البيئية في لبنان مع شبهات فساد أو أقلّه مع اعتبارات ضعف السياسات العامة والخلل المنهجي في وضعها.

وهكذا شهدنا في مرات عديدة مواقف سوريالية: مواطنون يدافعون عن الدولة ضد الدولة (ممثليها). مواطنون يدافعون عن الملك العام، يطالبون القضاء (مجلس شورى الدولة بشكل خاص) بحمايته وبصونه واسترداده، فيما ممثّلو الدولة يتخلّون عنه وينهرون المواطنين الذين يجرؤون على ذلك ويعملون بأيديهم وأرجلهم لإقناع القضاء (مجلس شورى الدولة) بردّ الدعوى لأن لا صفة للمواطنين للمداعاة أو التحرّك.

وعليه، لم يحتجْ الأمر لكثير من الوقت ليفهم المواطنون (ونحن منهم) الحريصون على البيئة، أنّ واجب السهر على البيئة لا يتطلّب منهم مؤازرة ومعاونة أجهزة الدولة ومساعدتها وربما التطوّع ضمنها للدفاع معها عنها وحسب، بل قبل كل شيء تجهيز العدّة لفضح سياسات القيّمين على الدولة وللمؤسسات العامة ومواجهتهم، وربما الاستعداد للدعاوى التي قد تُقيمها النيابات العامة ضدهم.

10 أدوات لقمع الناشطين المدافعين عن مرج بسري

صنّف منسّق حملة المحافظة على مرج بسري رولان نصّور خلال مؤتمر صحافي عقد في المفكرة القانونية بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٥، أهم وسائل الاعتداء والتضييق المستخدمة ضد ناشطي الحملة، ضمن عشر فئات، أبرزها:

أولاً، تشويه سمعة الناشطين. والحال أنّ من يستخدم هذه الطريقة هو بشكل خاص مجلس الإنماء والإعمار، عبر اتهام معارضي السد بأنّهم ينفّذون «أجندات مشبوهة» أو «يستهدفون جميع المشاريع التي تقوم بها الدولة لأسباب شعبوية». كما أنّ مدير المشروع إيلي موصللي تهجّم على الهواء في عدد من وسائل الإعلام على الأهالي الرافضين للسد بحجة أنّ «الذين تقاضوا الأموال لقاء استملاك أراضيهم لا حق لهم بمعارضة المشروع».

ثانياً: تخوين الناشطين. ويتصدّر مرتكبي هذه التصرفات، وزير الطاقة والمياه السابق سيزار أبي خليل الذي كتب في تغريدة على تويتر أنّ المعارض لسد بسري منخرط في المشاريع المناهضة للأمن القومي اللبناني في إشارة إلى إسرائيل، ثم وزيرة الطاقة الحالية ندى بستاني التي أرسلت كتباً إلى بعض رؤساء الجامعات في لبنان تتهم فيها الخبراء في هذه الجامعات الرافضين لمشروع السد بأنّهم يخدمون مصالح العدو الإسرائيلي.

ثالثاً، حملات ضغط على الأهالي لثنيهم عن المشاركة في النشاطات المعارضة للسد تحت طائلة طردهم من أعمالهم، وبخاصة الموظفين الحكوميين منهم.

رابعاً، التضييق على وسائل الإعلام التي تغطّي القضية، حيث منع بعض الإعلاميين من تصوير المعارضين للسد، وتم تحديد المناطق المسموح بتصويرها، كما منع التصوير في منطقة المرج مرات عدة.

خامساً، محاولات لقرصنة صفحات الحملة على قنوات الإعلام الإجتماعي، إلى جانب إنشاء صفحات رديفة.

سادساً، التهديد بالقتل والاعتداء بالضرب، حيث وصلت إلى الناشطين رسائل تهديد شخصية بالقتل من أشخاص يدّعون أنّهم ينتمون إلى أحزاب سياسية، ولم يتوانوا عن التهديد بإسم بعضها لا سيّما التيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي. كما تعرّض نصّور شخصياً وناشطتين أخريين خلال نشاط سلمي نُظم بتاريخ ٩ حزيران ٢٠١٩ العتداء بالضرب المبرّح كما أقدم أحد المعتدين على قضم أذن نصّور أيضاً.

سابعاً، منع دخول المواطنين إلى المرج، رغم عدم انطلاق أعمال البناء بعد. ويسري المنع حتى على هواة المشي في المرج، وأيضاً المزارعين الذين يريدون العناية بأراضيهم وبخاصة المعارضين منهم.

ثامناً، التطويق الأمني الشديد لتحرّكات ناشطي الحملة علماً أنّ جميعها سلمية.

تاسعاً، الإستدعاءات أمام مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية. وهذا ما حصل مع ناشطين لمجرّد تعليقهم على منشور للحملة على صفحتها تعقيباً على تصريح لمدير المشروع موصللي.

عاشراً، إنتهاج مجلس الإنماء والإعمار أشكالاً عدة من البروباغندا. فلأوّل مرّة تلجأ فيها مؤسسة عامة إلى إنشاء صفحة على فيسبوك لأحد مشاريعها مهمّتها إضافة إلى نشر أخبار المشروع، الترويج بأنّ «الناشطين يروّجون لأخبار مزيّفة وشائعات». واتضح وجود صفحات أخرى أنشئت حديثاً هدفها الترويج لبيانات مجلس الإنماء والإعمار وتقوم بدفع المال لبث هذه المنشورات (posts Sponsored).

ما جاء في القانون	ما نرتقبه من القضاء تنفيذاً للقانون
«على كلّ مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة» (المادة ٣ من قانون حماية البيئة ٢٠٠٢/٤٤٤)	إقرار مجلس شورى الدولة بصفة الجمعيات البيئية والمواطنين في الدفاع عن البيئة والملك العام
قانون تخصيص محامين عامين متفرغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة٢٠١٤/٢٥):: «للمحامي العام البيئي الإستعانة بالاخصائيين في الشؤون البيئية وفي شؤون الآثار والإرث الثقافي للقيام بالمهام التقنية والفنية التي يكلفهم بها، بعد تحليفهم اليمين القانونية ان لم يكونوا من الخبراء المحلفين... و - تنشر الأحكام والقرارات الصادرة عن القضايا البيئية في صحيفتين محليتين بما فيها القرار بحفظ الدعوى.	أن تنشر النيابة العامة التمييزية: • جميع الإشارات والقرارات الصادرة عنها في الشكاوى البيئية، • تقريراً عن عمل المدّعين العامين البيئيين وأن تفعّل مجمل القوانين التي تؤطر عملها.

مشروع سد بسري: بين الفوائد والاضرار وتكامل السياسات التنموية - مبادرة شباب عماطور*

*تعريف: هي مبادرة شبابية تطوّعية مفتوحة تتفاعل مع القضايا العامّة التي تهمّ البلدة وتتشارك النقاش بشأنها مع الأهالي بالتعاون والتشبيك مع البلدية والهيئات والجمعيات الأهلية والمحلّية وصولاً إلى وضع اقتراحات وحلول تساهم في التنمية المستدامة.

البنى التحتية هي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وتطوّر المجتمعات؛ وتبلغ قيمة الاستثمار العالمي الحالي لمشاريع البنى التحية 97 تريليون دولار مقابل فجوة استثمارية قدّرها المنتدى الاقتصادي العالمي world economic forum بـ18 تريليون دولار بحلول عام 2040.

يحلّ لبنان في مرتبة متدنّية في مشاريع البنى التحتية هي المرتبة 113 من بين 147 دولة في بيئة تتصف بدرجة كفاءة تشريعية منخفضة بالإضافة إلى عدم تمكّنه من تحقيق أية زيادة ملحوظة في ثروته في السنوات الـ 40 الماضية . ومنذ عام 2014، يسعى لبنان جاهداً إلى إعادة تأهيل البنية التحتية لا سيّما فيما يخصّ إدارة الموارد المائية كالسدود ومنظومات وشبكات التوزيع وغيرها، وفي جعبته منذ حينها 15 مشروعاً موزعاً على مختلف الأراضي اللبنانية تجاوزت قيمتها مليار دولار أميركي .

تواجه احتياجات البنية التحتية في لبنان والعالم اليوم قضايا مثيرة للقلق مثل الموازنات الحكومية المحدودة، والتهديدات الوجودية المرتبطة بتغيير المناخ والأمن الغذائي وحسن إدارة الموارد الطبيعية. هذا ما يدفعنا لتجديد التركيز على فعالية تخطيط وتنفيذ مشاريع البنى التحتية ومرونتها وإرساء تفكير مشترك بين جميع أصحاب المصلحة لبلورة هذه الاهتمامات عبر استراتيجيات تجنّباً للمخاطر على المدين القريب والبعيد.

وانطلاقا من هذا الواقع ومن الإهتمام المشترك بهذه القضايا تأتي قراءتنا هذه لتبادل الآراء حول مشروع سد بسري والذي هو عبارة عن مشروعين: الأول مشروع زيادة إمدادات المياه، والثاني مشروع تزويد بيروت الكبرى بمياه الشرب؛ ونهدف منها إلى فتح حوار اجتماعي يهدف إلى المحافظة على بيئتنا وتراثنا ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة فيها.

1 التنمية المستدامة وخارطة مخاطر المشروع

"لن يكون هناك مجتمع سليم من دون بنى تحتية مستدامة ، بحسب غريت فاريمو- المديرة التنفيذية لمكتل الامم المتحدة لخدمات المشاريع. فلمشاريع البنى التحتية دورٌ أساسيّ لتلبية احتياجات المجتمع وهي تُقيَّم بناء على نتائجها وفوائدها على المدى الطويل لجميع شرائح المجتمع وفئاته. ولتعزيز مفهوم التنمية من خلال مشاريع البنى التحتية، لا بدّ أن ننظر إلى الصورة الأكبر المتعلقة بالفرص والمخاطر والطرق الكفيلة بتعزيز استدامة الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، والسلامة العامة، والخدمات الاجتماعية والاقتصادية بشكل يلبّي الحاجات المجتمعية كافة. وكخطوة أولى، قمنا برصد أولي لمخاطر المشروع الواردة في دراسة الاثر البيئي والاجتماعي لعام 2014 وربطها بأهداف التنمية المستدامة وتقسيمها بحسب احتمالية حدوثها وحدّة تأثيرها على الشكل التالي في الجدول أدناه. تبيّن لنا من خلال هذا الربط أن المشروع يتقاطع مع 8 اهداف تنموية أخرى إضافة إلى تلك التي ذكرت في وثائق المشروع أهمها إمداد المياه والمساواة الجندرية وبناء قدرات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

حدة التأثير المتوقعة impact	احتمالية الحدوث LikeLihood: ضعيفة	متوسطة	كبيرة
كبيرة		• تضاؤل موارد المياه السطحية غير الزراعية • تضاؤل موارد المياه السطحية لري المزروعات • ازدياد الأمراض ذات الصلة بالماء • اعتراض ممرات الهجرة للأسماك وخسارة مناطق وضع البيض	• ازدياد خطر الزلزال • خسائر الأراضي المنتجة • تآكل التربة على الضفاف الجديدة للبحيرة • ركود المياه في قعر الخزان • غمر الأراضي الزراعية • زيادة نسبة الاملاح في التربة • خسارة الإرث التاريخي والثقافي • غازات الاحتباس الحراري • خسارة المناظر الطبيعية • خسارة جودة المياه بسبب التبخر • خسارة التربة الخصبة • انتقاص الري عند أسفل السد
متوسطة	• اعتراض ممرات الطيور	• تغيير مجري المياه الجوفية عند أعلى السد • تآكل التربة والترسب • تغير في مستوى المياه الجوفية • خسارة النبات المحاية • انخفاض في إعادة تغذية المياه الجوفية عند أسفل السد • خسارة المنتجات الطبيعية • خسارة القدرة على التخزين • ركود في المجاري الرافدة • تضاؤل نسبة الاوكسيجين السائل عند السد	• خسارة الموائل الطبيعية • تضاؤل للموائل المائية • ازدياد الأمراض ذات الصلة بالماء • ازدياد مواقع توالد البعوض
ضعيفة		• تراكم الرواسب في السد	

- الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
- الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
- الهدف 13: العمل المناخي
- الهدف 14: الحياة تحت الماء
- الهدف 15: الحياة في البرّ

- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من الثلوث
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- تحقيق الإدارة السليمة بيئيا والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة
- اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة
- إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني

- حفظ للحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات
- حماية النظم الإيكولوجية البرية
- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي
- إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً

2 أثر المشروع على البيئة والقطاعات الإنتاجية والمجتمع

الغطاء النباتي وأهميته الاقتصادية والصحية

لم تعد الرؤية الاقتصادية الحديثة للأشجار تقتصر على عمرها وثمرها بل أصبحت تأخذ بعين الاعتبار أيضاً قيمتها المعنوية وفوائدها البيئية: فالمساحات الخضراء هي مورد قيّم لتوفير الصحة والتخفيف من آثار تغيّر المناخ ولها دور أساسي في إدارة المياه.

تغطّي الغابات في لبنان 13% من مساحة الأراضي، علماً أنّ هذه النسبة تتجه نحو التقلّص بفعل الحرائق السنوية التي تتعرض لها. لذلك أصبح من الضرورات القصوى أن يُراعى هذا الجانب في عمليات التخطيط لمشاريع البنى التحتية وتدارك أثره على المدى الطويل.

يهدد المشروع المناظر الطبيعية لمرج بسري وهو يعدّ من أهمّ المشاهد الطبيعية في لبنان بحسب تصنيف الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية لعام2005 . كما وردت حماية الموارد الطبيعية في القوانين اللبنانية منذ ثلاثينيّات القرن الماضي (أوّلها القانون الصادر في 7/8/ 1939المتعلّق بحماية المناظر الطبيعية) حيث نصّت على اعتبار جميع الأراضي أو العقارات والأشجار وفئات الأشجار المنفردة التي يستصوب حفظها بالنظر إلى عمرها أو جمالها أو قيمتها التاريخية بمنزلة مناظر ومواقع طبيعية. من جهة أخرى، عرّفت الاستراتيجية الوطنية لوزارة السياحة، السياحة الريفية في فلسفتها على أنها "ثقافة" وطريقة وجود تُشرك المجتمعات المحلّية وتشجّعها على البقاء في أراضيها؛ وهي تشكل وسيلة أساسية لتعزيز الهوية الوطنية من خلال تسليط الضوء على خصوصيّات المناطق و تطورها التاريخي.

يهدّد المشروع أيضاً الإرث التاريخي للمنطقة الذي يضم المواقع ذات القيمة الأثرية والتاريخية والمعمارية والدينية والجمالية (83 موقعاً عند المنبع و29 موقعاً عند المصبّ) تعود إلى العصور البرونزي والفارسي والهلنستي والروماني والبيزنطي والمملوكي والعثماني. وفي ظل تراجع عدد السواح الوافدين إلى لبنان، نلحظ ارتفاعاً في السياحة البيئية بخاصة الداخلية، مما يؤمّن دخلاً للمجتمع المحلي. وقد نجحت العديد من الدول في تنشيط هذه السياسة بخاصة من خلال الاستخدامات الترويجية للغابات والمناظر الطبيعية كبلدان آسيا الغربية والوسطى وقبرص أيضاً. واستبدال السياحة البيئية بالسياحة المائية في الأرياف من دون دراسة معمّقة للإمكانيّات والفرص المتوفّرة هو تشويه للبيئة والطبيعة وعلاقة الإنسان بأرضه.

الإطار المتكامل لإدارة المياه والسياسات العامة

المياه في صلب عملية التكيّف مع تغيّر المناخ وهي تؤدّي دور الرابط بين المجتمع والبيئة. إن الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه تضمّ جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية لم يأخذها المشروع بعين الاعتبار وهي ترتكز على العوامل التالية:

- النمو السكاني ونتائجه على استخدام الأراضي بخاصة وأنّ الإحصاءات تشير إلى أنّ 60% من المياه تستخدم للزراعة و30% للاستخدام المنزلي أو الفردي و9% للصناعة ،
- نمو القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ومنها السياحة البيئية الريفية وتربية المواشي وما يرافقها من تغييرات على العرض والطلب على المياه،
- قدرة السياسات والمؤسسات على إحداث تغييرات في طرق استخدام المياه،
- إدارة الموارد والمستجمعات المائية بشكل يحفظ دخل المجتمعات المحلية ويحدّ من حدة الفقر ويقوّي المؤسسات المحلية .
- توفّر تجربة لبنان في إدارة المياه وبناء السدود والبحيرات وتشغيلها (قرعون وشبروح وجنّة) قيمة لا تقدّر بثمن لاستخراج الدروس وإنتاج معرفة مكتسبة للتخطيط المستقبلي للمياه بشكل يحفظ البيئة والتراث والطبيعة في لبنان.

أما أبرز التحديات فهي :

- نقص وتضارب في طرق احتساب الميزان المائي وحاجة إلى تجميع وتحليل البيانات المائية بخاصة لناحية التبخّر وتسلل الجريان السطحي للمياه،
- الحفاظ على جودة المياه السطحية والجوفية والتنظيم الفعّال للصرف الصحي،
- حاجة ملحّة لحماية المياه من مصادر التلوث (النفايات المنزلية والصناعية والزراعية و)،
- افتقار إلى تخطيط حالة الطوارئ وغياب خطط العمل،
- موازنة زيادة العرض مع إدارة الطلب.

3 المخالفات القانونية للمشروع

المخالفات القانونية	حدة التأثير المتوقعة / impact
مخالفة للمرسوم رقم 8633 تاريخ 7/8/2012: أصول تقييم الأثر البيئي	• ليس معلوماً ما إذا كانت البلديات قد مارست دورها بشكل كافٍ في لفت نظر الأهالي وتشجيعهم على الإطلاع على تفاصيل المشروع وإبداء الملاحظات عليه، وعرض دراسة الأثر البيئي على لوحة الإعلانات (المادة 10)كي يتمكّن الأهالي من الإعتراض عليها (المادة 14)،
	• دراسة الأثر البيئي التي قدّمها مجلس الإنماء والإعمار في العام 2014 لم تكن كاملة: طلبت وزارة البيئة من المجلس استكمال الشق الإيكولوجي منها، ولكن المجلس لم يقم بذلك إلا في تشرين الأول 2019.
مخالفة قانون حماية البيئة (القانون رقم 444/2002)	يخالف مبدأ الاحتراس ومبدأ العمل الوقائي لكل الأضرار التي تصيب البيئة ومبدأ الحفاظ على التنوّع البيولوجي ومبدأ تفادي تدهور الموارد الطبيعية. عدم تجديد دراسة الأثر البيئي التي قدمها مجلس الإنماء والإعمار في العام 2014 بالتالي لم تعد صالحة (المادة 13).
مخالفة قرار وزير البيئة رقم 131/1 تاريخ 1/9/1998	يُصنّف الموقع المعروف بمجرى نهر الأوّلي ابتداء من منطقة الباروك مع روافده مروراً بوادي بسري وحتى مصبّه في منطقة الأوّلي من المواقع الطبيعيّة الخاضعة لحماية وزارة البيئة يطال قانون حماية المناظر والمواقع الطبيعيّة: لم يتمّ الإستحصال على موافقة مسبقة من وزير البيئة. • لم يتمّ التطرّق إلى إستشارة وزير البيئة للتراجع عن قرار التصنيف (مع العلم أنه ليس معلوماً إذا صدر قرار أو مرسوم يلغي التصنيف)، • لم تتم الإشارة إلى الإجراءات التي قامت بها وزارة البيئة لجهة وضع الإستراتيجيّات وحفظ العمل والبرامج والدراسات للحفاظ على الأنظمة الإيكولوجيّة ونشرها بين الناس والقيام بالتوعية الكاملة.
مخالفة قانون التنظيم المدني معطوفة على أحكام المرسوم الإشتراعي رقم 116/1959 وعلى قانون البلديات (م49 وم 51)	مادة 11 (الفقرة الأولى) من قانون التنظيم المدني: تعرّض التصاميم وأنظمة المدن والقرى، على المجالس البلديّة المختصّة لإبداء رأيها فيها وفقاً لقانون البلديات وعلى هذه المجالس أن تبدي رأيها فيها خلال مهلة شهر من تاريخ عرضها عليها.
مخالفة القرار رقم 166/ ل.ر. تاريخ 7/11/1933 (نظام الآثار القديمة).	لم يتم إستشارة وأخذ موافقة وزارة الثقافة ومديرية الآثار رغم أنّ للمنطقة مصنّفة ومقيّدة تحت الدرس بموجب القرار رقم 131/1998 والمرسوم 2366/2009.
	توجد مطالبة بضرورة تصنيف منطقة مرج بسري من قِبل اليونيسكو كتراث عالمي حيث تتميّز بطابعها الجيولوجي والتاريخي والأثري.

4 الإنماء المتوازن واللامركزية الإدارية وآليات مشاركة المجتمع المحلي

يعتبر إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمتضررين من المشاريع المقترحة وغيرهم من الأطراف المعنية، شرطاً أساسياً لتمويل المشروع. ولحظ المشروع عدداً من الإجراءات كالمشاورات وآليات للشكاوى والمسوح الميدانية. إلّا أنّها أخذت طابع تشجيع على الإلتزام أكثر من المشاركة الحقيقية في السياسات

التنموية. وفي سجلات المشاورات العامة الخاصة بتقييم الآثار البيئية والاجتماعية لسد بسري التي بدأت منذ عام 2012 واستمرت لغاية 2016، أعرب الناس عن معارضتهم وعن بعض النقاط التي لم يتم معالجتها في المشروع وهي:

- تشجيع الإنتاج الزراعي،
- إنتاج الطاقة الكهربائية،
- عائدات البلديات،
- إستفادة المجتمع المحلّي من البنى التحتية،
- التعويض عن الحق المعنوي،
- الخطط الوقائية من الزلازل والفيضانات والإنذار المسبق ومعالجة الثلوث والتغيير المناخي،
- الآثار والتراث الثقافي.

إنّ الهدف الرئيسي للتشاور مع المجتمعات المحلية والمجتمع المحلي هو إعطاء فرص متساوية للإنماء لكلّ المناطق والقطاعات بشكل لا تنمو منطقة على حساب منطقة أخرى ولا قطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر. إن الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام (الفقرة "ز" من مقدمة الدستور اللبناني). هذا ما يستدعي التفكير في دور السلطة المركزية وإصلاحات اللامركزية

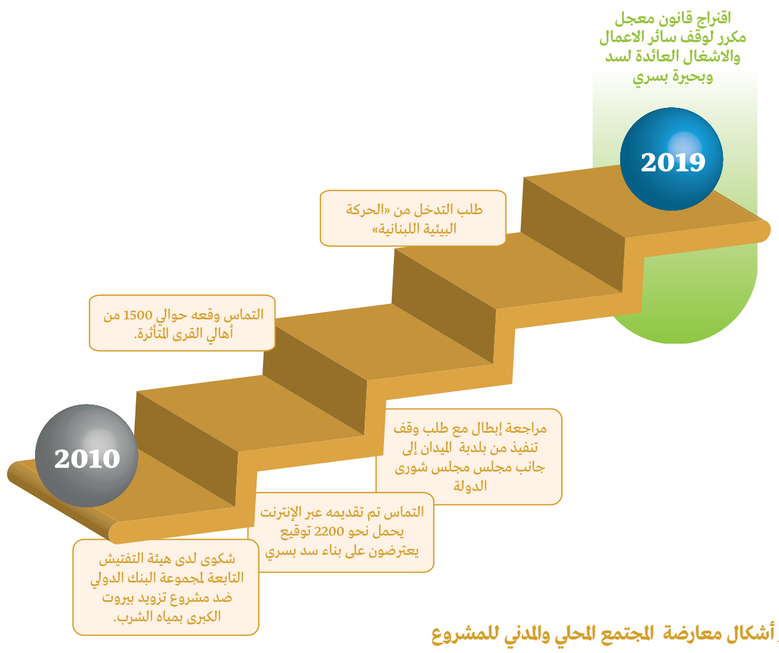

تطوّر أشكال معارضة المجتمع المحلي والمدني للمشروع

الادارية والعلاقة بين السلطات المركزية والمجالس البلدية في السياسات التنموية.

5 الحوصلة: الموازنة بين منافع المشروع وأضراره

ان إقرار أي مشروع عام، لا سيّما الإستملاك، يجب أن يسبقه إجراء مقارنة بين منافع المشروع والأضرار التي ستنتج عنه. فلا يكون القرار أو المرسوم قانونياً إلّا إذا كانت إيجابيّاته أكثر من سلبيّاته. وهذا ما يُعرف بنظرية موازنة الكلفة إلى العائد أو الفائدة (bilan coût-avantage). فلا يمكن اعتبار أي مشروع من المنفعة العامّة إذا كانت كلفّة الضرر اللاحق بالملكيّة الفرديّة، إضافةً إلى الضرر الإجتماعي والصحي والبيئي والإيكولوجي والأثري والتراثي والتكاليف الماليّة ترجّح على المنفعة المتوخّاة منه. يظهر مما سبق أن مساوئ هذا المشروع وسلبياته ومخاطره تفوق بشكل كبير وواضح منافعه وإيجابياته. وسؤالنا: ألا يمكن تحقيق المشروع بوسائل بديلة تجنّبنا كلفته الاقتصادية والبيئية والمجتمعية الباهظة؟

	الاثار الايجابية	الاثار السلبية
الموارد المائية	أظهرت الدراسات عدم تجاوز للألمنيوم والزرنيخ والباريوم والكروم والنحاس والمنغنيز	احتمالية غير مؤكدة لقدرة المشروع على تأمين حجم مياه شرب المطلوب إلى بيروت الكبرى تلوث المياه من المصدر وحاجة إلى معالجة قياسية للمياه بشكل مستمر بالإضافة إلى تطبيق توصيات مخطط الحماية المائية من المصدر واتخاذ الإجراءات اللازمة مجموعة البيانات الشاملة للدراسات أكّدت وجود معادن الكادميوم والنحاس، الرصاص والزئبق نوعية المياه الميكروبية: أنواعٌ متعددة من البكتيريا كسموم السيانوبكتيريا التي تؤدي الطبقات والمغذيات والأوكسيجين وكثافة الضوء إلى زيادة في تفاعلات العوالق النباتية والبكتريا الحيوية في بحيرة القرعون. تحذير من اللجنة التقنية المستقلة لعام 2011 بضرورة الأخذ بعين الاعتبار مستوى النترات وتفاعل النترات مع النتريت الذي يمكن أن يسبب تفاعلاً سامّاً طرق معالجة مستويات النتريت والتعكر واللون من خلال الأكسدة أو طريق المعالجة بالكلور أو الأوزون غير مثبتة بشكل دقيق أظهرت الدراسات مستويات منخفضة جداً من الفلورايد وتوصية تقنية بضرورة اعتبار الفلورة تدبيراً للصحة العامة للمساعدة في السيطرة على الأسنان. المبيدات الحشرية والكيماويات العضوية: الاستخدام الزراعي ومبيدات الآفات (مثل الإندوسولفان والزرنيخ والديكامبا والأترازين والبروميتون وما إلى ذلك. حتى المذيبات مثل رابع كلوريد الكربون والأسمدة (النترات) ومبيدات الأعشاب (الباراكوات، الغليفوسات، إلخ)، الهرمونات) يمكن أن يشكل مصدراً للتلوث تأثر نوعية المياه بأنظمة الصرف الصحي، والمياه العادمة من المكوّنات العضوية وغير العضوية (الفيروسات، الكائنات الحية الدقيقة) في الناعمة بشكل خاص قدرة محطة الوردانية على معالجة كاملة لتلوث المياه غير مؤكدة تضاؤل في كميات المياه السطحية مياه الصرف الصحي لـ 30 قرية في قضائي جزين والشوف تذهب إلى مرج بسري عبر روافد نهر بسري الأولي دون معالجة شكوك حول كفاءة التدابير الاحترازية المتخذة لمعالجة التسريب وتلوث المياه المنوي سحبها إلى بيروت بعصارة مطمر الناعمة

	الأثار الإيجابية	الأثار السلبية
مخاطر الزلزال		احتمالية كبيرة لزلزال والمقاومة الكافية للسد والأساسات لا تزال غير مؤكدة تسرب المياه إلى جوف الأرض سيحرك الفالقين (فالق بسري وفالق روم)، وسينتج عنه انزياح الأرض . الأمر الذي اعترفت به معظم الدراسات بالإضافة إلى غياب إجراء دراسة حول الاحتمالات الزلزالية التي قد تنتج عن الخزان تحديدا بحسب توصية icold لعالمية والاكتفاء بمحاكاة لانفجار السد زحف التربة والصخور التراكمات والترسبات على صخور كارستية داخل الشقوق ممكن أن تسكر بعض الفوالق احتمالية خسارة 5 إلى 13 ألف في الأرواح البشرية من جراء غياب أو عدم تنفيذ خطة للإنذار المسبق لإنهيار السد نتيجة الزلزال، وانخفاض هذا العدد إلى مئات الأرواح البشرية (من 10 إلى 340) في حال تمّ الإنذار بشكل فعال.
زراعة		فقدان 1.480.000 م2 من المساحة الزراعية تأثر الاستفادة من القطاع الزراعي في الريف وإيراداته الاقتصادية والاجتماعية فقدان الإنتاج لسلسلة الإمداد الغذائية المحلية من المنتجات الغذائية فقدان حوالي 80 هكتار من غابات الصنوبر المنتجة ومحصولها السنوي
بيئة		انباعاثات غازات دفينة في الهواء من جراء السد فقدان المناظر الطبيعية في بسري والدامور وعدد من المناطق الأخرى فقدان 5.650.000 م^2 من الغطاء النباتي تأثر معدل الأوكسجين من جراء اقتلاع عدد كبير من الأشجار مستويات الضوضاء المحيطة مرتفعة (ما بين 60 و65 ديسيبل) تتجاوز المعدل المسموح به في التشريعات اللبنانية تدمير أنواع النباتات الهامة واضطرابات في البنية الديمغرافية للغابات النهرية
مناخ	الاستفادة من تمويل إضافي لتخفيض صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 58157 طنا إلى 23692 طنا	أظهرت نتائج المحاكاة أن الأثر المشترك لتقليل معدلات هطول الأمطار وزيادة معدلات درجات الحرارة يؤدي إلى خفض بنسبة 4% في حجم التدفقات السنوية إلى داخل سد بسري على مدى عمره الاقتصادي مقارنة بالتدفقات إلى الداخل التاريخية على مدى العقود الثلاثة الماضية.
تنوع بيولوجي		تحديد تأثر 5 أنواع من الأسماك النادرة منها 3 تستحق اهتماما خاصا سيتأثر تكاثر الموائل بمعدلات تدفق المياه مصدر الغذاء يشكل خطورة على جميع البرمثيات تؤدي الأحجام المنخفضة للتدفق والتدفق النهري على مدار السنة وإمكانية تلوث المياه بمياه للجاري أو المياه الملوثة إلى تدهور الظروف البيئية لأنواع الأسماك المختلفة و/أو عرقلة التكاثر 50 نوعا من النباتات ، 11 منها ذات نوعية نادرة الوجود، تحديد 33 نوعا من الطيور معرضة للخطر تحديد 17 نوعا من الثديات في خطر و 14 نوعا منهم في خطر يجذب السد أنواع من الخفافيش والثعالب سينتج عن الضوضاء التي تنشأ بسبب التفجيرات والتدريبات الهيدرولجية اختفاء بعض أنواع الطيور
القدرة التخزينية		يشكل تآكل التربة والترسب الخطر الأكبر على الانخفاض التدريجي في القدرة التخزينية للبحيرة الحاجة إلى إنشاء مناطق رطبة عند مجاري المياه الرئيسية بالإضافة إلى إعادة التشجير عند الحوض الأعلى لتخفيض الترسبات المتوقعة في البحيرة.
الحوكمة والبنية التحتية	تمديدات وشبكات توزيع وخزانات عدادات وزيادة نسبة المشتركين 15%زيادة إيرادات مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان نتيجة زيادة عدد المشتركين إمكانية التوجه نحو طريقة جديدة لشكل التعرفة المائية مبنية على كمية الاستهلاك بدلا من التعرفة المقطوعة دعم الفئات الأكثر فقرا في جنوب بيروت	عدم توفر خطة واضحة للمنافع المشتركة من المشروع استملاكات بكلفة مادية مرتفعة مقارنة بالاستفادة الفعلية من المشروع قرض بكلفة مالية ضخمة في ظل ارتفاع خطير لمعدل الدين العام من الناتج المحلي غياب خطة واضحة لكيفية استفادة المجتمع المحلي من موارده المائية فقدان الانتاج الزراعي ولا بدائل لقطاعات إنتاجية أخرى للمجتمع المحلي احتمالية خسارة 5 إلى 13 ألف في الأرواح البشرية من جراء غياب أو عدم تنفيذ خطة للإنذار المسبق لانهيار السد نتيجة الزلزال، وانخفاض هذا العدد إلى مئات الأرواح (من 10 إلى 340) في حال تمّ الإنذار بشكل فعال

الوضع القانوني للمشروع والاحتمالات القضائية وكيفية التصرّف حيالها

الإحتمال ←	إبطال مرسوم الاستملاك من قِبل القضاء	رد الدعوى نهائياً وعدم إبطال مرسوم الاستملاك	- وقف تنفيذ مرسوم الاستملاك لحين صدور الحكم النهائي. - أو بقاء الوضع على حاله حتى الحكم النهائي.
التوقّع/ التحرّك ←	- الإبطال القضائي للمرسوم يعني كأنه لم يكن، بالتالي يجب إعادة الوضع إلى ما قبل صدوره. - وعليه، تعود للملكية إلى مالكي العقارات على أن يعيدوا التعويضات التي قبضوها إلى الدولة. - الحلّ: يجب أن يتدخّل المشرّع ويضع خطة لتقسيط الأموال أو لتغيير وجهة المشروع.	ضغط شعبي وإعلامي، وإرسال الدراسات التي تبيّن مخاطر المشروع إلى المراجع المعنّية من أجل تغيير وجهة المشروع موضوع الإستملاك.	

قضية بسري ما بين سلطة الساحر وصرخة الصواب

أماني البعيني

”إنك لا تستطيع أن تحرّك زهرة دون أن تهتز إحدى النجوم“

مقولة قد توحي للبعض بأنّها سوريالية تغالي في الوجدانية، إلّا أنها في الواقع تجسّد حقيقة وجودية، كونية وإنسانية، رسم بحروفها المفكر كمال جنبلاط خوفاً على مصير كوكب الأرض، إزاء السلوك الإنساني الجامح. ولا أبالغ بالجزم أنّ تجاهل الإنسان لهذه المعادلة سيمضي أبداً - وإن تحت شعار الإنماء والإعمار - ملوّثاً ومدّمراً البيئة والوجود، إلى أن يطوي ليل الهلاك والدمار وجوده.

فمن المؤسف أن يحكم لبنان ويؤتمن على مجد البلاد وصون حقوق الإنسان والحريات وتأمين العيش الكريم، أشخاص تبوّأوا الكراسي بدون أن يفقهوا جوهر السياسة، ألا وهو خدمة الشعوب. فتراهم من خلال خطط وصفقات مشبوهة، كخطة إنشاء السدود المائية في لبنان، ومنها سدّ بسري، يدمرون البلاد، ويخرّبون طبيعتها، ويعبثون بآثارها، ويختلسون ثرواتها، كما ويهددون الإنسان، لا بسلامته وصحته وحسب، بل بوجوده وحياته ومستقبله.

كيف يمكن لشعلة الضمير والحق فينا، أن تخمد، وألّا نناضل كحملة وطنية للحفاظ على مرج بسري؟ وما الذي تبقّى لنا من لبنان الأخضر، في زمن تسوّست فيه الحكومات والمجالس بفساد مالي، وإداري، وعلمي؟ زمن تتكدّس فيه المخالفات الصارخة للقوانين، والتي بدورها ما عادت ترتقي إلّا إلى مصافي الحبر على ورق؟ زمن معظم أعين القضاء معصوبة، لا عن التمييز، بل عن إحقاق الحق ومحاسبة الحكام المسؤولين، وحيتان المال ومافيات الصفقات.

إن صفقة سد بسري الكارثية التي يروَّج لها بحجة تأمين المياه لبيروت، والتي تستلزم جرّ مياه نهر الأولي ومياه القرعون الملوّثة، عدا عن كونها أكبر صفقة محاصصة، ونموذجاً لصفقات منظومة الفساد التي أغرقت لبنان بالعجز، هي جريمة بحق طبيعتنا وتاريخنا وآثارنا وصحتنا، أي جريمة بحق ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا في آن معاً.

فمشروع السد سيقضي على ما يقارب ستة ملايين متر مربع من المساحات الخضراء، كما سيعبث بإثنين وخمسين معلماً وموقعاً أثريّاً، منها معبد رومانيّ وكنيسة أثرية تعدّ من الكنائس الأقدم في الشرق، مبنيّة على آثار تعود للحقبة البيزنطية، ونواويس وجسور. ناهيك عن تهديد مشروع سد بسري للحياة الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين، إذ إنَّ مرج بسري هو السهل الزراعي الوحيد في جبل لبنان، والذي يتمتع بتنوّع بيولوجي وغنى جعل منه ”رئة جبل لبنان“ الطبيعية والزراعية، والمتنفّس الترفيهي والمجّاني للشعب اللبناني ولأهالي منطقة الجنوب وجبل لبنان.

إن انتهاج سياسات تدميرية كهذه يشرّع أبواب المساءلة، بخاصة في ظل وجود حلول بديلة، وكأن جيوب الحكام وكبار المتعهدين هي العطشى، لا بيروت.

فلنا أن نسأل: أمن المنطقي تدمير أكثر من 40 وادياً في لبنان ببناء السدود العشوائية، والقضاء على ثرواتها الطبيعية، والأثرية، والحيوانية، قبل معالجة الهدر الهائل جرّاء الاهتراء في شبكة المياه والتعديات عليها؟ بل قبل وضع سياسة لترشيد استهلاك المياه؟ أو قبل مساءلة ومحاسبة مافيات الصهاريج التي تحتكر مصادر المياه؟ أو حتّى قبل استغلال المياه الجوفية والينابيع التي تشكل معظم ثروة لبنان المائية؟

ونسأل كذلك: هل التلوث الهوائي والمائي والبصري والسمعي والسموم التي باتت قوت اللبناني لم تكن كافية لتهديد صحته ووجوده، ليزيدوا عليها من خيراتهم المسمومة رهن لبنان اقتصاديّاً، كما سياسيّاً، للخارج، وإدخاله في كتاب ”غينيس“ للبلد الأوّل عالميّاً من حيث نسب الإصابة بالسرطان؟

وعوض العمل للرّد على تساؤلاتنا، ولتغيير السلوك الذي ينتهجونه، نراهم يضربون عرض الحائط البدائل المطروحة، والقوانين والمراسيم التي تصنّف بسري منطقة طبيعية استثنائية، كما ويتجاهلون الخطر الزلزالي والدراسات التي تؤكد أن سدّ بسري هو بمثابة ”قنبلة موقوتة“، لوقوعه على فالق زلزالي نشط.

إنَّ الشكوك تلامس اليقين في ظل وجود البدائل، ومنها نبع جعيتا؛ حيث تؤكد الدراسات العلمية، العالمية، أن نبع جعيتا الأقرب إلى بيروت جغرافيّاً، لهو كفيل بتأمين المياه لبيروت الكبرى، بمهلة أقصر، وبكلفة أدنى، وبضرر أقل، وجودة أفضل، لجهة تلوث المياه. فمياه جعيتا عذباء، قابلة للشرب، في حين أنّ المياه المتأتية من القرعون، والتي ستجّر مع مياه الأولي إلى بيروت ملوّثة، غير قابلة للاستعمال، وإن بعد التكرير.

بسري من ملتقى للقلوب إلى ملتقى للمصالح

لماذا الإصرار على الدفاع عن بسري؟ لربما الجواب الوحيد على هذا السؤال يكمن في مزايا مرج بسري الفريدة، فقد شكّل على مر الحضارات الملتقى الجامع الحاضن لسكان المناطق المعروفة اليوم بجزين وصيدا والإقليم والشوف، إلّا أنّ الحكّام في زمن الفساد هذا، ما رأوا فيه سوى ملتقىً لمصالحهم. وعلى الرغم من خلافاتهم، ها هم قد تلاقوا ليتفقوا على تدميره وتقاسم ثرواته، غير آبهين بإغراق لبنان بمليار و200 مليون دولار من الديون، ستقتطع بدورها من جيب المواطن بمزيد من الضرائب. منظومة الفساد عينها تحوّل فشلها في إدارة موارد البلاد، وفي معالجة الهدر إلى صفقة تحاصص لمصلحتها على حساب المصلحة العامة.

يسألني الأصدقاء، عن سبب نضالي للحفاظ على مرج بسري، وإن كان الدافع انطلاقاً من كوني حقوقية، حيث إن قانون حماية البيئة 2002/444 لا يكرّس فقط حق المواطن في الدفاع عن البيئة، بل يلقي على عاتقه واجب الدفاع عنها. فقد أفرد المشرّع بحرفية النص في المادة الثالثة:

”على كلّ مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة“...

واستنادًا إليه، فإنني أقوم بواجبي...

وقد يتبادر إلى ذهن بعضهم أنه، ولكوني ابنة مزرعة الشوف، فالعصب أقوى والقضية أعمق.

في الحقيقة، لا ريب في أنَّ الجذور التي أفخر بها، لا تقل أهمية عن شعوري بالواجب الحقوقي أو النداء الوطني أو الأدب الإنساني تجاه بيئتي، إلّا أنّ الأمر يتخطّى ذلك.

فاسمحوا لي أن أقدَّم لكم مرج بسري كما عرفته... وأعرفه.

هو ذاك الأرض الطيبة ملتقى القلوب الطيبة التي لم تتلاقَ يوماً إلا وسبقت الـ ”مرحبا“ عبارة: ”ع العافية“ وقت العمل، و”ع البركة“ وقت تناول الزاد.

هو سمفونية الحياة التي تعزفها طبيعة لبنان في المرج العتيق، حيث وزّعت الطبيعة ألحان الإبداع ما بين نقيق الضفادع وتغريد الطيور وإيقاع سقسقة المياه الجارية، حيث تتراقص الشلالات على إيقاع الوجود، وضربات قطرات الماء على الصخور تحاكي النبض المنسل من حفيف أوراق شجر الدلب والحور والزيتون.

وفي ذلك المرج أيضاً، اختُزنت ضحكات الطفولة، الممزوجة بدموع الخوف من الغرق، في يومي الأول لتعلّم السباحة. وقد رافقتني رائحة الخزّ المتراكم على أغصان الشجر، بعدما غمرتها مياه الشتاء يوم فاض النهر. وها هي وفيّة تنتظر فلول الشتاء القارس، لتروي للمزارع قصة شوقها لطلاّته ولرنة معوله ومنجله، ولموسيقى ذرات التراب حين تشقها محاصيل زراعته بصمت .

في بسري، لو تعلمون، جبلة عزّ تمنع العوز، يوم كان ملاذاً لوالدي وقد شرَّع له صدره المعطاء ”لزراعة الفاصوليا“، بعدما فرضت عليه الظروف الاقتصادية الصعبة، إقفال مصدر رزقه في القرية، فأعادني المرج إلى مقاعد الدراسة بعنفوان الكرم الذي جاده علينا، وعلى من كان يشاطرنا ظروفنا، فكان مرحّباً أبدًا بقاصديه من المزارعين ومربي النحل والمواشي، أولئك الذين ما انتظروا من الحكام شيئاً إلّا سياسات لدعم الزراعة، وتطوير الإنتاج والتسويق، أو خطط تنمية مستدامة تحفظ ملكياتهم المقدسة ومصادر رزقهم في هذا الوادي الخصب المخضّب بعرق جبينهم.

نعم، أعترف أن هويتي هذه قد نُسجَت بخيط من جذوري اللبنانية، وبخيط من لحم ودم وانتماء، شأني في ذلك شأن كلّ من تورق في روحه إرادة الحياة. وها أنَّ نبض الثورة في عروقي، قد شبك بدوره الخيط الحقوقي بخيط من أدب الحياة، ليحبك نسيجاً نضاليّاً سمّر على صدري أبداً.

وفي ظل أحقية الحفاظ على مرج بسري كمحمية، أو أراضٍ مصنفة طبيعية، زراعية، أثرية، سياحية، فمن الجدير الحفاظ على الذكرى الإنسانية والتاريخية للمرج. فبذلك صون للذكرى التي تتناقلها الأجيال على مر السنوات ليبقى هذا الامتداد الوجودي الأقدس، من دون قطع أواصر الإنسان عن ماضيه بسبب البناء المشوّه والمدمر. فالسعادة الحقّة تكمن في تناغم حياة الإنسان ما بين جذوره، وحاضره وتطلعاته المستقبلية.

وإن السلام المقدّس، غاية الشعوب لا يتحقق إلّا بالتواصل مع الروح المتجلّية في الطبيعة، الأم الحاضنة للوجود بكل ما فيه من مخلوقات. وتدخّل الإنسان غير المدروس والعشوائي في الطبيعة سيهدد التوازن الأزلي للأرض. فاستمرار تلويث مقوّمات الحياة من ماء وهواء وتربة، سيقوّض مستقبل البشرية بمزيد من الأمراض والكوارث، لأن الكون وحدة لا تتجزأ.

وللذين ينكرون وجود البدائل لتأمين المياه ويتذرعون بصوابية خطة السدود، نسأل ماذا يربح الإنسان إن حصل على الأمن المائي وخسر نفسه ووجوده؟!

وجلّ ما يمكن أن نستشهد به لمخاطبة عقولهم، علّنا ننفض الغبار عن ضمائرهم، هو اقتباس ممّاً خطّه المعلم:

”الكون كلّه وحدة حيّة،
والإنسان الفارد قطرة من الدّم
تسيل في عروق الكينونة،
في حضن هذه الوحدة (الكونية)
يستقوي الساحر بسلطته:
صرخته - إن كانت - هي الصرخة الصواب
تكفي ليهتزّ الجسم الكوني،
لأنّ في الوحدة
كل عنصر يتداخل“.